المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

السفير : بلال المصري

الدبلوماسية المصرية :

عوامل تحد من قدرتها على حل أزمة سد النهضة

رقم التسجيل : VR . 33670 . B

المركز الديمقراطي العربي
الدبلوماسية المصرية : عوامل تحد من قدرتها عى حل أزمة سد النهضة

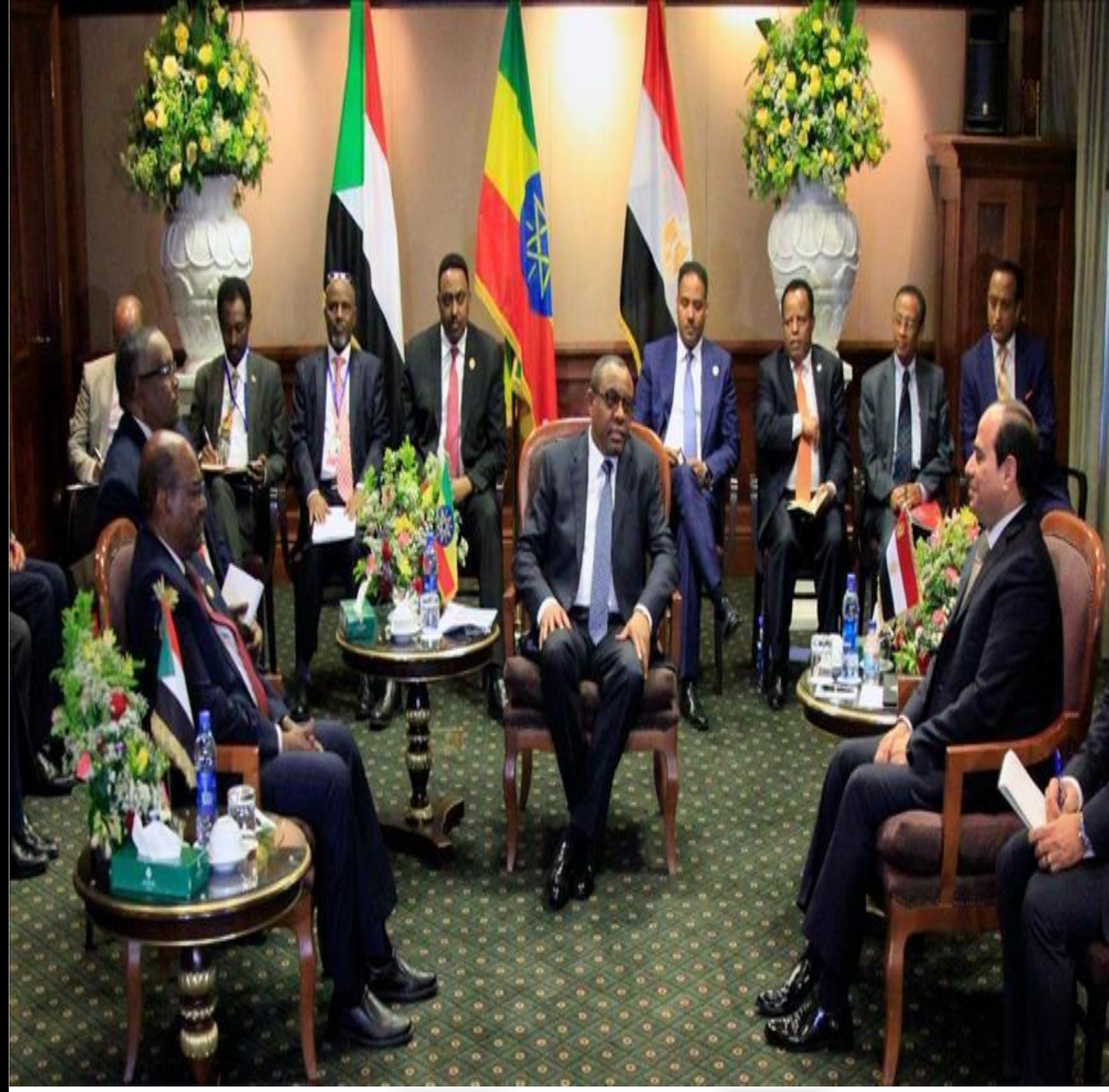

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http: // democraticac.doc

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الدبلوماسية المصرية :

عوامل تحد من قدرتها علي حل أزمة سد النهضة

المؤلف: السفير بلال المصري

كتاب: الدبلوماسية المصرية : عوامل تحد من قدرتها على حل أزمة سد النهضة

المؤلف: السفير : بلال المصري

رقم تسجيل الكتاب: VR.33670. B

الطبعة : الأولى

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية.

برلين _ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين– ألمانيا.

2018

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Germany:
Berlin 10315 Gensinger.Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
54884375 -030
91499898 -030
86450098 -030
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail: book@democraticac.de

إهدائي سيكون كالآتي:

إلى ضمير أحرار الشعب المصري ...

شعب ساهم مساهمة كبرى في بنيان الحضارة البشرية ...

و تُرتكب في حقه اليوم جريمة ضد الإنسانية بتهديده في مصدر

المياه الوحيد الذي قامت عليه حضارته

السفير : بلال المصري

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
فهرس	4
مقدمة	5
1. التحرك المصري بإتجاه الدول أعضاء مبادرة حوض النيل	7
2. التحرك المصري مع جيبوتي و أرتريا	23
أ. إرتـــريـا	23
ب. جـبـوتـي	28
3. أثر التحرك المصري في أزمة سد النهضة	31
4. العوامل التي تحد من قدرة الدبلوماسية المصرية علي حل أزمة سد النهضة	32
أ. أن هناك تحركاً إثيوبياً في الإتجاه المُضاد للتحرك المصري	33
ب. الموقف السوداني بشأن قضية مياه النيل عموماً وسد النهضة	37
ج. التوقيت المُتأخر للتحرك المصري	43
د. إختلاف مواقف الدول التي شملها التحرك المصري عن موقف مصر من قضية مياه النيل	49
هـ. باب الوساطات مُوصد	55
و. كثافة وتداخل وتمدد شبكة المصالح بين دول حوض النيل أو منطقتي شرقي أفريقيا و القرن الأفريقي	61
ز. الأثر السلبي لظاهرة التغير المناخي و تهديد دورات الجفاف للإستراتيجيات الزراعية بدول حوض النيل	71
ح . غلبة التناول السياسي للقرارات المُتعلقة بمياه النيل داخل مصر و مع دول حوض النيل	75
ط. القوي الدولية لا تعتبر سد النهضة أزمة تهدد مصالحها	79
ي. تزايد إستبعاد فرضية الحل العسكري	80
نتيجة	83

مقدمة

ترى مصر في إقامة إثيوبيا لسد النهضة بالمواصفات الفنية الحالية و منها فترة ملأ خزان السد والسعة التخزينية له و التي تُقدر بنحو 74 مليار متر مكعب تراه مُؤدياً إلى تناقص الوارد من مياه النيل للأراضي المصرية، فحصة مصر من مياه النيل تبلغ 55,5 مليار متر مكعب / عام طبقاً لإتفاقية الإنتفاع الكامل بمياه النيل المُوقعة في 8 نوفمبر 1959 مع السودان و هي الإتفاقية الثنائية الوحيدة بين دولتين من دول حوض نهر النيل العشر و التي بموجب الجزء " أولاً " مادة 4 منها تنص على أنه " و بعد تشغيل السد العالي يكون نصيب مصر من صافي إيراد النيل 55,5 مليار متر مكعب/ عام و يكون للسودان (75% من مساحته واقعة في حوض النيل و يمد السودان بنحو 77% من إحتياجاته المائية) 18,5 مليار متر مكعب / عام وفي حالة زيادة متوسط إيراد مياه النيل تُقسم هذه الزيادة مناصفة بين جمهوريتي مصر و السودان"، و بالتالي فقد خاضت مصر ما يمكن وصفه بمفاوضات عقيمة لم تتمخض عن شيء يُغير الواقع المائي بمصر و الذي تفرضه إثيوبيا على مصر فرضاً بإقامتها لسد النهضة بالمواصفات الفنية الإثيوبية الحالية و التي تؤيدها السودان الذي من المُفترض أن حكومته مُرتبطة مع مصر بإتفاق 1959 المُشار إليه و الذي تشير فقرة منه إلى ما نصه " : رابعاً – التعاون الفني بين الجمهوريتين أنه و لتحقيق التعاون الفني بين حكومتي الجمهوريتين و للسير في البحوث و الدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر و زيادة إيراده و كذلك لإستمرار الأرصاد المائية على النهر في أحباسه العُليا توافق الجمهوريتان على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان و من الجمهورية العربية المُتحدة (مصر) بعدد مُتساو من كل منهم يجري تكوينها عقب توقيع هذا الإتفاق ويكون إختصاصها ..... "، و هو ما يعني بواقعية أنه بسبب سد النهضة أولاً الذي أنيط تنفيذه لشركة Salini Costruttori الإيطالية بدون منافسين بعقد قيمته 4,8 بليون دولار وُقع في مارس 2011، و ثانياً بسبب موقف السودان الداعم لإقامته بمواصفاته الفنية الإثيوبية التي ترفضها مصر، أصبحت هناك قوتان ضاغطتان على مصر تُملي عليها واقعاً مائياً أشبه بالكارثة، هذه الكارثة التي يمكن وصفها "بجريمة ضد الإنسانية " للأسف يشارك فيها السودان إنتقاماً من بعض حكام مصر غير الجديرين بحكمها و لا يميز السودان في موقفه هذا بين هذه النوعية الرديئة من الحكام و الشعب المصري، لكن النتيجة النهائية لموقف السودان المُؤيد الداعم لإثيوبيا أن أصبح إتفاق الإنتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر و السودان المُوقع بينهما عام 1959 منسوخاً أو كأنه كذلك، إذ أن هذا الإتفاق ذاته يشير الجزء الخامس منه إلى ما نصه: " (1) عندما تدعو الحاجة إلى إجراء أي بحث في شئون مياه النيل مع أي بلد من البلاد الواقعة

على النيل خارج حدود الجمهوريتين، فإن حكومتي جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة (مصر) يتفقان على رأي مُوحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المُشار إليها، و يكون الرأي هو الذي تُجري الهيئة الإتصال بشأنه مع البلاد المُشار إليها "، و ها نحن نرى أن أزمة سد النهضة كشفت فيما كشفت عنه أن إتفاق الإنتفاع الكامل بمياه النيل 1959 أصبح أثراً بعد عين و هو أمر يُعد من المكاسب الثمينة التي أحرزتها إثيوبيا التي تُضاف إلى تمكنها من إقامة سد النهضة ومصر مُنقسمة و في أضعف مراحل تاريخها الحديث و من دلائل ضعفها تحالفها مع دول آنية نشأت فوق ينابيع بترول و ليس لها جذور في التاريخ ول ا ظل لها و تُدافع عن وجودها ككيانات سياسية آلة الحرب الأمريكية كما قال وردد ذلك غير مرة رئيس الولايات المتحدة Donald Trump ، و من ثم فإن دخول مصر و الحالة هذه في تفاوض مع إثيوبيا مع إضافة الموقف السوداني المواتي لإثيوبيا و إقامتها لسد النهضة بتصميمه الهندسي الفني الحالي يعتبر بلا أدنى شك خارجاً عن نصوص إتفاق الإنتفاع الكامل بمياه النيل المُوقع مع مصر، و ذلك يعني الكثير فهو في حده الأدنى عدم توازن بين الأطراف الثلاث المُتفاوضة في أزمة سد النهضة، إذ أن الموقفين الإثيوبي و السوداني يكادا و أن يكونا موقفاً واحداً و بالتالي فإن وزن مصر يعد الأقل مبدئياً، كما أن السودان و مصر بإعتبارهما دولتي مصب لنهر النيل إختلفت نظرتهما لسد النهضة فالسودان سوف يستفيد من إقامته طاقوياً، فيما مصر ستُضار، و لهذا نجد أن التفاوض مُتعثر وتتخلله تأجيلات وتوقف أكثر من مرة كالذي حدث بعد أن فشلت جولة مفاوضات فنية ثلاثية في أكتوبر 2017 لذلك أُعلن عن توقف هذه المفاوضات في نوفمبر 2017 ، ثم ما لبثت أن أُستؤنفت المفاوضات مرة أخرى لكنها توقفت في 5 مايو 2018 عندما أعلن وزير الخارجية المصري عن ذلك مُلقياً باللائمة على الجانبين الإثيوبي و السوداني لفشل إجتماع أديس أبابا الذي إنصب على مناقشة خلافاتهم بشأن التقرير الذي وضعته مجموعة الخبرة الفرنسية (Artelia and BRL الذي تم إختياره في سبتمبر 2016) و التي قبلت مصر بتقريرها المبدئي و كان بشأن الآثار الهيدرولوكية و الإقتصادية و البيئية المُحتملة للسد على دولتي المصب مصر و السودان فيما رفضه الجانبان الإثيوبي و السوداني في هذا الإجتماع معاً، و قد لفت وزير الخارجية المصري في تصريحه المُشار إليه إلى : " أن كل واحد يجب أن يعرف أن سوف لا تقبل فرض وضعية الأمر الواقع عليها مصر و التي تعني فرض طرف إرادته على طرف آخر" و هكذا أصبحت هذه المفاوضات التي أديرت بدوافع مختلفة أداة ثلاثية مرنة الإستخدام، فقد كان الهدف الإثيوبي منها إستهلاك الوقت مع المضي في إتمام إقامة سد النهضة على أساس التصميم الهندسي الإثيوبي الخاضع للتفاوض و الذي وضع بيت خبرة فرنسي رأيه بشأنه، و وفقاً لمتوسط النسب

المُعلنة من كافة المصادر فقد إنتهي الإثيوبيين من إقامة السد بنسبة 65% ، أما السودان فقد كان هدفه مزدوجاً فهو يريد الحصول على أفضل و أقصى عائد إثيوبي ممكن مقابل دعمه السياسي لإقامة هذا السد، و من بين ما سيتفيده السودان أيضاً إستيراد جزء من الطاقة الكهربائية المُولدة من سد النهضة وفقاً لتصميمه الحالي و البالغة 6450 Mega Watts، و من جهة أخرى فالسودان يستخدم موقعه كحلقة وسيطة في موضوع النزاع بإعتباره دولة مصب مع مصر بمقايضة خفض وتيرة دعمه لإثيوبيا مقابل تسوية النزاع مع مصر على السيادة على حلايب، أما مصر فكانت و ما تزال تريدها تسوية فنية محضة بتعديل التصميم الهندسي الفني الحالي للسد بحيث تطول فترة الملأ لخمس سنوات و/ أو تُخفض السعة التخزينية لخزان السد و هو ما ترفضه إثيوبيا و لا تدعمه السودان، و للأسف فإن كثير من المواقع الإليكترونية التي تمثل خزانات إعلام أفريقي تتبنى الطرح الإثيوبي حيال أزمة سد النهضة و تصف المواقف المصرية داخل جولات التفاوض الفني بأنها مُسيسة و هو أمر مُثير للدهشة إذ أن مصر لا تتحدث إلا عن تعديل فني يؤثر في طاقة التخزين المائي لخزان السد و/ أو فترة الملأ و هي أمور فنية صرفة، و إذا ما كان موقف الإعلام الأفريقي (على الأقل) على هذا النحو، فالتحرك الدبلوماسي المصري مُؤخراً بدول حوض النيل في شأن هذه الأزمة و الذي يهدف – في ظل مفاوضات بلا طائل – إلى تكوين مجموعة دول نيلية ضاغطة على الموقف الإثيوبي، هذا التحرك جاء بطيئاً رغم أنه مُحاط بظروف مُعقدة و في توقيت مُتأخر مما يُثير قدراً غير قليل من الحيرة إن لم تكن الدهشة، و ذلك على النحو الآتي :

1. التحرك المصري بإتجاه الدول أعضاء مبادرة حوض النيل :

كنت أتابع من موقعي كمدير لشئون ليبيا بالخارجية ثم كسفير لمصر في أنجولا ثم في النيجر أي في الفترة من عام 2002 حتى 2013 علاقات مصر مع دول حوض النيل بالتوازي مع مهامي الأصلية، و أذكر أني حذرت من مغزى إنضمام إثيوبيا إلى مبادرة حوض النيل NBI التي تقررت في مؤتمر لوزراء ري دول حوض النيل عام 1998، لكنها كانت بإيعاز و بهندسة إنشائية من البنك الدولي، و لم يكن تحذيري بسبب الإنضمام في حد ذاته بل كان بسبب قبول إثيوبيا الإنضمام كعضو كامل لهذه المبادرة، و ذلك لأول مرة في تاريخ التجمعات التي أُنشأت لتجمع دول حوض النيل معاً، فإثيوبيا كانت دائماً ما ترفض الإنضمام كعضو كامل في أي تجمعات نيلية مثل مشروع الهيدروميت و هو تجمع فني بحت أُنشئ عام 1967 و كان أول وجه من أوجه التعاون بين الدول النيلية، و بالرغم من أنه كان فني الطابع

و معنياً بدراسة الأرصاد الجوية و المائية لدول الحوض العشر إلا أن خمس دول نيلية فقط هي من إنضم إلى هذا التجمع في بدايته و هي مصر، كينيا، تنزانيا، أوغندا و السودان ثم إنضمت فيما بعد رواندا، بوروندي،و الكونجو الديموقراطية و أخيراً إنضمت إثيوبيا إليه لكن بصفة مراقب، كذلك كان تجمع أندوجو و هو تجمع غير رسمي نشأ ليكون منتدى لتبادل و جهات النظر و المعلومات و تنسيق المواقف و دعم التعاون بين الدول الأعضاء و هو تجمع طرح فكرته د. بطرس غالي وزير الدولة المصري للشئون الخارجية و أُعلن عن إنشاءه خلال المؤتمر الوزاري الأول لدول حوض النيل في الخرطوم في نوفمبر 1983 و ضم كلا من مصر و السودان، زائير، أوغندا و أفريقيا الوسطى، على أن تُعقد إجتماعاته في إطار التعاون الإقليمي لخطة عمل لاجوس الإقتصادية الصادرة عام 1980، و قد عقد هذا التجمع أولى إجتماعاته في الخرطوم في الفترة من 2 إلى 4 نوفمبر 1983 لكن إثيوبيا رفضت الإنضمام له و عقد التجمع إجتماعات عدة لكنه في النهاية تحلل، كذلك الأمر في حالة إقامة تجمع تيكونيل TECCONILE الذي أُنشئ في ديسمبر 1992 و أستمر حتى 1998 و كان مقره أوغندا و ضم 6 دول نيلية مصر، السودان، تنزانيا، أوغندا، رواندا والكونجو الديموقراطية، و شاركت إثيوبيا، كينيا، إرتريا و بوروندي فيه كمراقبين، و أخيراً و بعد ذلك تأسست مبادرة حوض النيل كآلية إنتقالية للتعاون بين دول الحوض و بديلة للتيكونيل و ذلك بناء علي إتفاق وزراء الموارد المائية لدول الحوض في أروشا في إجتماع إستثنائي يومي 23 و24 سبتمبر 1998، و يتضح من مُسمى تجمع تيكونيل TECCONILE الطبيعة الفنية البحتة له فقد إستهدفت الدول المُنضمة إليه تحقيق التنمية و حماية البيئة، و يُذكر أنه خلال فترة تجمع تيكونيل TECCONILE طُرحت خطة شملت 22 مشروع أهمهم مشروع إطار التعاون الإقليمي و المؤسسي بين دول الحوض تنبثق عنه لجنة فنية قانونية تضم ممثلين عن دول حوض النيل تجتمع دورياً عدة مرات أثناء العام وتحولت هذه اللجنة إليى لجنة تفاوضية مُشتركة عام 2002 .

من الواضح إذن أن السياسة الإثيوبية المُتعلقة بمياه النيل مُؤسسة على عقيدة عدم الإنضمام لتجمعات تعني بنهر النيل حتى لا تُجشم إثيوبيا نفسها عبء الإلتزام و التعهد و إلا فما هو مبرر عدم الإنضمام بصفة عضو كامل العضوية في هذه التجمعات، و لذلك ثارت تساؤلات بسبب كسر إثيوبيا هذه القاعدة بالإنضمام بصفة عضو كامل العضوية في مبادرة حوض النيل أو ما سُمي بمبادرة الرؤية المُشتركة (و هو أسم لأحد برنامجين تستهدفهما هذه المبادرة و هما برنامج الرؤية المُشتركة و يستهدف تنفيذ مشروعات على مستوى الحوض ككل، و برنامج العمل الفرعي الذي يتضمن تنفيذ مشروعات بعضها في النيل الشرقي و الأخرى في الإستوائي)، و هناك أكثر من تاريخ يُذكر بشأن ظهور هذه المبادرة للوجود

فمن قائل أنها تأسست في ديسمبر من عام 1992 حينما وقع "عدد" من وزراء الموارد المائية بدول حوض النيل وثيقة إنشاء التيكونيل التي لم تكن إثيوبيا، إرتريا، بوروندي و كينيا إلا مراقبين فقط فيها، و قد أستهدفت مبادرة حوض النيل تلك وضع إستراتيجية للتعاون بين دول الحوض و تحسين معدلات التنمية الإقتصادية و مُحاربة الفقر، و من قائل أنها تأسست في عام 1997 أنشأت دول حوض النيل منتدى للحوار يسعى إلى تشكيل آلية مُشتركة للتعاون فيما بينها، و أن هذه الدول إجتمعت بإستثناء إرتريا في23 و24 سبتمبر 1998 بأروشا – تنزانيا – و أقروا إنشاء آلية جديدة بديلة للتيكونيل كآلية إنتقالية للتعاون بين دول الحوض (ريثما يتم الإنتهاء من وضع الإطار القانوني و المؤسسي للتعاون بين هذه الدول)، و بالطبع فقد تعثرت المفاوضات بشأن هذا الإطار نظراً إلى الخلافات الجوهرية بين دولة المنابع أي إثيوبيا و أوغندا و دولتي المصب مصر و السودان حول بعض المبادئ القانونية و التي من بينها مبدأ الحق التاريخي الذي تتمسك به مصر و مبدأ إستمرارية الإتفاقيات القائمة، و من قائل – و هو الأقرب للواقع – أن ممثلي هذه الدول وقعوا في تنزانيا في 22 فبراير 1999 على إتفاقية بالأحرف الأولى ثم جرى تفعيلها في مايو من نفس العام ثم أُطلق عليها مُسمى " مبادرة حوض النيل "، و كما أشرت فهو التنظيم الوحيد الذي إنضمت إليه إثيوبيا كعضو كامل العضوية، بل إن الإجتماع الذي عُقد لهذه المبادرة في أديس أبابا دعا إلى ضرورة عقد إجتماعات وطنية بكل دولة عضو فيها للتعريف بأهمية هذه المبادرة و شرح فوائدها، كما عُقدت إجتماعات أخرى على مستوى الخبراء و الفنيين بالتعاون مع البنك الدولي و البرنامج الإنمائي للأمم المُتحدة لمناقشة الإطار القانوني و المؤسسي لدول الحوض و الذي يتم من خلال مفاوضات الدول العشر لإقتسام مياه النيل بمشاركة ثلاثة خبراء على الأقل في المجالين الفني و القانوني وتتم على ضوء نتائج إجتماعات المائدة المستديرة مع حوض نهر السنغال وبالزمبيزي، و من الواضح بالطبع أنه كانت هناك ثمة إرادة دولية – خاصة من البنك الدولي و الأمم المتحدة – لتنميط Standardization موضوع الأنهار و إقتسام مياهها.

هناك ثمة ملاحظة مبدأية بشأن كل التجمعات التي ضمت دول حوض النيل و هي أنها تأسست و هناك قاسم مشترك يجمع دول حوض النيل – فيما عدا مصر و السودان – و هو رفضها جميعاً بشكل رسمي معلن للوضع الراهن بالنسبة لنظام الحصص المائية لمصر و السودان مياه النيل بناء على إتفاقيتي مايو 1929 و إتفاق الإنتفاع الكامل من مياه النيل بين مصر والسودان 1959، و توثق هذا الرفض من خلال مذكرات عديدة تشير لرفض هذه الدول الإلتزام بما ورد في المعاهدات و الإتفاقيات و المذكرات المُتبادلة بين القوى الإستعمارية التي كانت وكيلاً عنها وقت توقيعها و دول المصب، و مثال

على ذلك المذكرة التي أرسلتها تنجانيقا (قبل الوحدة عام 1964 مع زنزبار و تغيير مُسماها إلى تنزانيا لاحقاً) فور إعلان إستقلالها عام 1962 لحكومات مصر و السودان و بريطانيا تبلغهم فيها عدم إلتزامها بأي تعهد كانت قد قامت به الحكومة البريطانية يُنقص من سيادتها على الأنهار أو البحيرات التي بأراضيها و أشارت المذكرة إلى البند 4 – باء – من المذكرة المصرية التي تبودلت بشأن إتفاق مياه النيل المُوقع بين مصر / بريطانيا نيابة عن السودان في 7 مايو 1929 و هي المتعلقة بالتعهد " بألا تُقام أعمال ري أو توليد طاقة يكون من شأنها إنقاص مقدار المياه الواصلة إلى مصر، و لا تتخذ إجراءات على النيل أو فروعه سواء أكان ذلك في السودان أو بالبلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية إلا بإتفاق مُسبق مع الحكومة المصرية "، و قد ردت الحكومة المصرية بأنها تعتبر الإتفاقية سارية المفعول حتى يتم إستبدالها بأخرى يوافق عليها الطرفان، أما أثيوبيا فقد دأبت على إرسال مذكرات لمصر و السودان و باقي دول حوض النيل و المؤسسات المالية الدولية تكرر فيها هذا المعنى كالتي سلمتها للخارجية المصرية في 23 سبتمبر 1959 تحتج فيها على إقامة السد العالي دون إخطارها هي و الدول النيلية الأخرى و أخرى بتاريخ 8 فبراير 1976 ضمنتها عدم موافقتها على تحويل أي جزء من مياه النيل إلى خارج حوضه تلتها بأخرى في 5 مايو 1980 تحتج فيها على إعلان رئيس مصر نيته تحويل جزء من من مياه النيل إلى إسرائيل، و هو أمر أكد المسئوليين المصريين أنه عار عن الصحة و عدم النية في مد أو نقل مياه النيل إلى ما بعد حوضه الذي ينتهي عند بحيرة البردويل.

في تقديري أن إنضمام إثيوبيا لمبادرة دول حوض النيل أو " مبادرة الرؤية المُشتركة " التي شارك في وضعها طرف من خارج دول الحوض و أعني به تحديداً البنك الدولي، و هو المبرر الوحيد الذي يجعل إثيوبيا تخرج عن قاعدة ثابتة في سياستها النيلية بعدم الإنضمام للتجمعات النيلية إلا كمراقب، لكنها إنضمت كعضو كامل العضوية بمبادرة الرؤية المُشتركة، و هو ما كتبته رسمياً في 20 أكتوبر 2001 لوزير الخارجية المصري و أشرت إلى أن إنضمام مصر لمبادرة الرؤية المُشتركة – أيا كان المصدر الذي وضعها – يمكن ضمنياً أن يؤثر على حقوق مصر المُكتسبة (التاريخية) في مياه النيل و ذلك في ضوء :

أنه من واقع أحد الكُتيبات الصادرة عن وزارة الري المصرية فإن سياسة مصر المائية تنبني على :

(1). التعاون المُخطط مع دول حوض النيل في إطار وحدة الفكر المصري/ السوداني (و هو إطار لم يعد له وجود حالياً أو كاد أن يكون كذلك)؛

(2). الفصل بين الموارد الحقيقية و ما يُطلق عليه إستقطاب الفواقد؛

(3). حصر قضايا المياه في إطارها الفني .

ما تقدم حرصت على الإشارة إليه و بإختصار لبيان الجزء الأهم في مكونات الإستراتيجية المائية لإثيوبيا القائمة على عدة قواعد منها السياسية و من أبرز خصائصها الحرص على عدم الإلتزام أو عدم التعهد بشيئ ملموس للطرف الأخر و من هنا يمكن أن نُقيم ما يُسمى بوثيقة إعلان المبادئ بشأن سد النهضة الإثيوبي التي وقعتها مصر و إثيوبيا بالخرطوم في 23 مارس 2015 و التي من أهم ما تضمنته و بشكل عام إيلاء دولتي المصب أولوية في الحصول على الطاقة الكهربائية المُولدة من السد بعد إنجازه، و وضع آلية لحل الصراعات و التعويض عن الخسائر و كل ذلك بشكل عام غُير، و مما يؤكد ذلك أن هذه الوثيقة لم يثبت حتى الآن أنها حلت أو على الأقل أوقفت الخلافات المُتكررة التي أُثيرت في الإجتماعات الوزارية الثلاثية ثم التساعية و الإجتماعات الفنية على مستوى الخبراء بشأن سد النهضة و آثاره السلبية المُحتملة على مصر، هذه الإجتماعات التي توقفت أكثر من مرة و سُوفت أكثر من مرة على مدى السنوات الأربع الماضية على الأقل، أنها وثيقة دعائية أو على الأقل طبية بمعنى أنها بمثابة عملية تخدير لمصر لتسكين ثورتها بسبب ما يمثله سد النهضة من خطر ماحق للأمن القومي المصري القائم أصلاً على المياه، و من هنا يمكن البدء في تتبع التحرك الدبلوماسي المصري في بعض دول حوض النيل لإستنتاج الهدف منه و تقييمه وفقاً للمتاح من معلومات .

في ضوء ما تقدم يمكن إلقاء نظرة مُتأملة للتحرك الدبلوماسي المصري في الأشهر المُنصرمة في نطاق دول حوض النيل و في هذا الإطار و على المستوى الرئاسي قام الرئيس المصري بزيارة لأوغندا في 18 ديسمبر 2016 وُقعت خلالها مذكرة تفاهم بين البلدين بشأن مشروع الربط النهري بين بحيرة فيكوريا بأوغندا مروراً بجنوب السودان فالسودان فمصر حتى ميناء الأسكندرية على البحر المتوسط، و قال الرئيس الأوغندي Museveni لدى توقيعها أن الطريق البديل على مجرى النيل الذي مصدره بأوغندا سيمضي شمالاً إلى ميناء الأسكندرية بمصر و هو طريق يستوعب 80% من حركة الصادرات و الواردات المصرية، و أوضح فيما يُرى على أنه رد على توقيت الإعلان عن هذا المشروع فيما الحرب الأهلية دائرة بجنوب السودان منذ منتصف ديسمبر 2013 و لا يتوقع نهايتها على الأجل القصير على الأقل، " نحن على أية حال، نراقب المشاكل الأمنية في جنوب السودان و السودان و نبحث في كيفية التمكن من حلها " ؛ **للأسف لا تلعب مصر دوراً و لا تستطيع أن تلعب دوراً في حل أزمة الحرب الأهلية بجنوب السودان إذ أنها طرف مُنحاز فهي تدعم نظام الرئيس Salva Kiir Mayardit في مواجهة تمرد Rick Machar نائبه السابق عليه و معه كتل سياسية جنوبية خلافاً للموقف الإثيوبي**

الذي لعب دوراً مع منظمة IGAD في التوصل لإتفاق أديس أبابا في أغسطس 2015 الذي وقعه Kiir و Machar، ثم أشار إلى أنهم سيعملون مع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا NEPAD لإستخدام هذا الطريق المجاني (؟) المُتجه للبحر المتوسط و أضاف أن حكومته ستتخذ إجراءات صارمة لتأمين الحفاظ على النيل حتى يمكن لمصر التي تعتمد على إمداداته وحدها ألا تتضرر، و يبدو أن الرئيس موسيفيني يكتفي بهذه العبارات الإيجابية قليلة الفائدة و التي لا يمكن أن تُبدد مخاوف مصر من الموقف الإثيوبي إزاء قضية مياه النيل ككل و ليس سد النهضة فحسب فإتفاق التعاون الإطاري CFA أو إتفاق عنتيبي 2010 الذي روجت له إثيوبيا و معها أوغندا (التي يقع 99% من أراضيها في حوض النيل) و باقي دول حوض النيل يلغي حقوق مصر التاريخية في مياهه، و من أسف أن لدى مصر متسع من الوقت لتتحمل سياسة الرئيس الأوغندي موسيفيني ذات الأوجه المُتعددة، فالرئيس المصري هاتفه في 11 يونيو 2017 ليناقش – وفقاً لبيان الرئاسة المصرية – معه الخطط المُتعلقة بقمة دول حوض النيل بأوغندا .

من جانبه قام الرئيس الأوغندي بزيارة القاهرة يوم الثلاثاء 8 مايو 2018 لمدة يومين، و وفقاً للمصادر الدبلوماسية فقد طُرح خلال هذه الزيارة عملية السلام في جنوب السودان و قضية المُشاركة في مياه النيل (أصبح جنوب السودان الذي 95% من مساحته داخل نطاق حوض النيل عضواً في مبادرة حوض النيل NBI بموجب قرار مجلس وزراء المبادرة في إجتماعهم الإعتيادي العشرين في Kigali في 5 يوليو 2012)، ولذلك أشار الرئيس المصري في المؤتمر الصحفي المُشترك في ختام هذه الزيارة إلى ما نصه " أوضحت للرئيس الأوغندى الموقف المصرى الخاص بملف سد النهضة و مدى حرصنا على التوصل الى حل للمسائل العالقة وفقا لاتفاق إعلان المبادئ الموقع فى 2015"، و من جانبه أشار الرئيس الأوغندي إلى أن بلاده مُهتمة جداً بحل المسائل العالقة في المفاوضات الخاصة بسد النهضة، و في الواقع فإنه مما يُلاحظ أن هناك ثمة تركيز نسبي مصري على إستخدام العلاقات مع أوغندا و جنوب السودان و أرتريا في توليد طاقة سياسية مؤثرة على ملف مياه النيل و هو ما لم يثبت أنه إتجاه مُنتج، فأوغندا و الرئيس يوري موسيفيني شخصياً و هو شخصية مُتعددة الأوجه يمثل القاسم المُشترك في تحالف رباعي يضم مصر و جنوب السودان و أرتريا، و هو تحالف مُشابه في بعض أهدافه للتحالف الرباعي الذي يضم مصر و السعودية و الإمارات و البحرين .

في عام 2017 قام الرئيس المصري في الفترة من 14 وحتي 17 أغسطس بزيارات لأربع دول أفريقية هي: تنزانيا، رواندا، الجابون و تشاد، و وفقاً للمتحدث باسم الرئاسة المصرية فإنه: " سيبحث

خلالها التعاون الثنائي و آخر المُستجدات الإقليمية، و أنها تأتي في إطار إنفتاح مصر على القارة الأفريقية "، ففي تنزانيا و قبل وصول الرئيس المصري إليها صرح الأمين العام الدائم للخارجية التنزانية Aziz Mlima في 11 أغسطس " بأن زيارة الرئيس المصري تهدف إلى تعزيز العلاقات في المجالات الإقتصادية و الدبلوماسية و الإجتماعية " و أضاف " أن الزيارة تأتي متوافقة مع أجندة تنزانيا لترويج التصنيع "، و لدى وصول الرئيس المصري لدار السلام في زيارة دولة State visit في 14 أغسطس إلتقي بنظيره التنزاني John Magufoli ، و أعلن في المؤتمر الصحفي المُشترك أن مصر و تنزانيا (يشغل نهر النيل 13% من مساحة تنزانيا و يصل من عند بحيرة Victoria و لا تعد تنزانيا دولة مُشاركة بصفة مباشرة في مياه مجري النيل لكنها تشارك في مياهه من خلال إطلالها على البحيرات الإستوائية العُظمي التي تغذي النيل الأبيض و هي بحيرات Victoria وTanganyika و Rukwa وNyasa) تتطلعان للمستقبل بثقة و تفاؤل للوفاء بآمال شعبهيما في تحقيق التنمية الدائمة و الشاملة، و أشار فيما يتعلق بالهدف الأولي من زيارته لتنزانيا فقال: " أن إستخدامات مياه النيل أحد الموضوعات التي على قائمة ما نُوقش و أنه لم يستطع التوصل لإتفاق مع نظيره التنزاني لكننا إتفقنا على المُضي في مزيد من المفاوضات بشأن أفضل السبل للمشاركة في مياه النيل "، و من جانبه قال الرئيس التنزاني " لقد سمعنا منك سيادة الرئيس و أعتقد أن المقترحات ستفيد كل الأطراف، إذ أن 51% من بحيرة فيكتوريا و التي تمثل المصدر الرئيسي لمياه النيل (الأبيض) بتنزانيا، لذلك علينا أيضاً أن نستفيد "، و في ضوء إهتمام تنزانيا بتنمية مواردها المائية خاصة في مناطق Kigoma و Kagera و Mwanza و حوض المياه بالجنوب الغربي من تنزانيا بمناطق Katavi وRukwa و Songwe و Mbeya للوفاء بإحتياجات مشروعاتها الزراعية الضخمة لذلك نجد تصريحاً كاشفاً عن ذلك أدلى به Mahmoud Hassan Mgimwa رئيس لجنة الزراعة و المياه بالبرلمان التنزاني يشير فيه إلى أن: " تنزانيا تفعل ما تستطيعه لحماية مصادر المياه و البحيرات في الحوض و على نحو خاص بحيرات Nyasa و Tanganyikaو Rukwa و Victoria "، منوهاً بأن الحكومة أنشأت مجالس لإدارة هذه البحيرات و أن تنزانيا تشارك و بنشاط في الإجتماعات الجارية التي تناقش أثر سد النهضة على تدفق مياه النيل، و قال: " بالرغم من أن حوض نهر النيل يشغل 13% من من مساحة البلاد، إلا أن حدود الحوض ببحيرة Victoria يقدم فرصاً مُعتبرة للبلاد و ذات أثر على مجمل الإقتصاد التنزاني"، و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى نسبة ما تشغله البحيرة من مساحة البلاد الثلاث المُطلة عليها هي : 6% لكينيا و51%

لتنزانيا و43% لأوغندا، فيما هناك 6 دول تشارك في حوضها و هي : بوروندي، الكونجو الديموقراطية، رواندا، تنزانيا، أوغندا، و كينيا .

أما رواندا التي يعتمد سكانها في الزراعة على مياه النيل بنسبة 84% و تستهلك 5 مليار متر مكعب من مياهه سنوياً، فقد وصل الرئيس المصري إلى عاصمتها Kigali في زيارة رسمية بدأت في 15 أغسطس و هو توقيت كان سابقاً للإحتفال الرسمي بتنصيب الرئيس Paul Kagame في 18 أغسطس بعد فوزه في الإنتخابات الرئاسية في يوليو الماضي بولاية رئاسية ثالثة بنسبة 98.79%، و كانت العلاقات الإقتصادية و دفع الإستثمارات المصرية إلى رواندا (وفقاً لبيانات وزارة التجارة الرواندية عن عام 2015 بلغت الصادرات الرواندية لمصر 30 مليون دولار و بلغت الصادرات المصرية لرواندا 64 مليون دولار) هي الهدف المُعلن لهذه الزيارة، و قد أشارت سفيرة مصر هناك إلى: " إن الهدف الرئيسي من الزيارة توضيح موقف مصر من القضايا الجارية، و تمتين العلاقات السياسية و الإقتصادية و مناقشة وسائل تناول الأزمات و التحديات التي تواجه أفريقيا خاصة الإرهاب "، و من المعروف أن رواندا أقامت تمثيلها الدبلوماسي المُقيم بالقاهرة عام 2015، لكن و على عكس مباحثات الرئيس المصري في تنزانيا التي بحث فيها مسألة مياه النيل مع نظيره التنزاني، فلم يُشر إلى أنه تم بحث هذه المسألة بين الرئيسين المصري و الرواندي الذي تربطه بإسرائيل علاقات متينة و نشطة فقد صرح Emmanuel Nahshon المُتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية واصفاً إياه بأن " الرئيس الرواندي Kagamé (من قبيلة Tutsi) هو مهندس الإستراتيجية التي أتاحت لإسرائيل تجديد علاقاتها بالدول الأفريقية، إذ بفضله صوتت دول أفريقية عدة لصالح إسرائيل في الأمم المتحدة و تقاربت معنا "، و هو معنى أكده مرة أخرى Netanyahu رئيس الوزراء الإسرائيلي بنفسه حين وصف الرئيس الرواندي Kagamé بالجسر الذي عبره سارت إسرائيل بإتجاه أفريقيا، و هو ما يُشير بالقطع إلى أن إسرائيل تولي رواندا أهمية خاصة في إستراتيجيتها الأفريقية و أنها ربما بأهميتها تلك يمكن أن تتبنى موقفاً غير موات لإثيوبيا التي حاولت مؤخراً توسيع نطاق علاقاتها الثنائية برواندا – كما سيُشار لاحقاً – و مع أهمية و ضرورة شمول التحرك المصري كل دول حوض النيل (الإستوائي والشرقي بحسب مصطلح مبادرة حوض النيل)، إلا أنه من المهم أيضاً بيان موقع هذه الدولة النيلية أو تلك بحوض النيل لتحديد عام للوزن النسبي لأي من هذه الدول وتأثيرها لمصلحة أو لغير مصلحة التحرك المصري و كذا للوقوف على الأهمية التي توليها أي من هذه الدول لقضية مياه النيل، فمن المعروف وفقاً لمبادرة الرؤية المُشتركة التي تشمل في عضويتها كل دول حوض النيل أنها و بمعرفة أو بواسطة أو بإيعاز من البنك الدولي صنفت دول الحوض على أنها :

(1) . دول الحوض الشرقي ويضم إثيوبيا دولة المنبع والسودان ومصر دولتي المصب؛

(2) . دول الحوض الإستوائي ويضم أوغندا، بوروندي، رواندا، كينيا، تنزانيا، الكونجو الديموقراطية، و أفريقيا الوسطى، و تعد إرتريا دولة عضو لكن بصفة مراقب في مبادرة الرؤية المُشتركة NBI .

قام الرئيس المصري بزيارة رسمية لكينيا في فبراير 2017 و ذلك لأول مرة، و أجرى هناك مباحثات مع الرئيسUhuru Kenyatta و في هذا الصدد أشار موقع INDEPENDENT في 30 أغسطس 2017 إلى أن الرئيس المصري قال أنه قدم إلى كينيا للتحدث في صفقة جيدة بشأن إستخدام النيل في التبادل و تحسين التجارة بين البلدين، و من الواضح أن المباحثات تناولت موضوع سد النهضة خاصة في ضوء أن لكينيا رغم توقيعها على الإتفاق الإطاري تحفظات محدودة على هذا السد من وجهة بيئية .

إذا ما أعتبرنا الزيارة التي قام بها الرئيس المصري إلى تنزانيا و رواندا في 14 و15 أغسطس 2017 زيارة لدول حوض النيل الإستوائي (المصطلح المُستخدم في مبادرة الرؤية المُشتركة NBI) فإن ذلك يعني ببساطة و وضوح أن إتجاه مصر للتحرك نحو إثيوبيا و السودان شركاؤها في الحوض الشرقي للنيل و المُتصل بكثافة بأمنها المائي يتناقص بالضرورة أو أنه بسبب وطأة الأزمة معهما إندفعت مصر صوب دول الحوض الإستوائي للنيل، و بالتالي فإن حركتها بإتجاه دولتين بالحوض الإستوائي قطعاً لا تتعلق بزيادة أو إستقرار كمية المياه الواردة لمصر من النيل الأبيض إذ لا خطر حتى الآن على الوارد منه لمصر و هو يمثل نحو 16% من كمية المياه النيلية لمصر، و إنما تتعلق يقيناً بتوقيعهما على الإتفاق الإطاري (إتفاق عنتيبي2010 الذي وقعته أوغندا أيضاً) الذي ترفض مصر التوقيع عليه لتحفظات أبدتها و تتعلق بحقها التاريخي في مياه النيل، و من ثم فإن هذا التوقيع هو النطاق الضيق و المُحدد الذي يمكن أن تكون زيارة الرئيس المصري قد حاولت فعل شيئ إيجابي فيه، و هو أمر صعب تحقيقه لأسباب مختلفة فتنزانيا موقفها رافض لمبدأ الحق التاريخي الذي تؤسس عليه مصر نظرتها لمياه النيل الواردة إليها و ذلك منذ عهد جوليوس نيريري أول رئيس لتنجانيقا (تنزانيا لاحقاً) بعد الإستقلال .

أما التحرك الدبلوماسي المصري على المستوى الوزاري فقد كان متوازياً أيضاً مع إنخراط مصر و السودان و إثيوبيا على المستوى الرئاسي و الوزاري و الفني في دورات ماراثونية تنعقد و تنقطع أو تؤجل فيما العمل ماض في إقامة سد النهضة طيلة السنوات السبع الماضية و ذلك بعد الإعلان الإثيوبي في مارس 2011 عن بناء هذا السد، و لم تيأس مصر من الصعوبة التي أضافها التأييد السوداني الدعم للموقف

الإثيوبي بشأن سد النهضة، فأنطلقت في إستخدام آلتها الدبلوماسية و شبكة علاقاتها المُمتدة بأفريقيا و التي أُهملت في عهد الرئيس مبارك، فأنطلقت في تحرك ضروري لإستجلاب الدعم أو على الأقل التفهم من باقي دول حوض النيل حتى بالرغم من أن مواقف بعضها من الوجهة التاريخية تقترب من الموقف الإثيوبي، إلا أن هناك حيزاً قد يتيح الظفر بمواقف إيجابية من هذه الدول خاصة في ضوء أن للموقف الإثيوبي فيما يتعلق بسد النهضة علاقه جزئية بقضية مياه النيل و ذلك من خلال نص الإتفاق الإطاري للتعاون أو إتفاق عنتيبي الذي روجت له إثيوبيا و وقعته حتي الآن 6 دول نيلية، و بناء على ذلك فهناك ثمة حيز يمكن أن تتحرك فيه الدبلوماسية المصرية، و طبقاً لذلك تحركت مصر صوب تنزانيا أولى دول حوض النيل التي أعلنت رفضها لإتفاق الإنتفاع الكامل بمياه النيل الموقع بين مصر و السودان في نوفمبر 1959، ففي إطار عقد اللجنة المشتركة المصرية / التنزانية بالقاهرة في 10 يناير 2018 التي ترأسها وزيرا الخارجية التنزاني Augustine Mahiga و المصري ، أشار الوزير التنزاني في المؤتمر الصحفي في نهاية الإجتماع إلى أنه تناول مع نظيره المصري المحادثات الجارية بشأن سد النهضة و أعرب عن ثقته في العلاقات الثنائية و تعظيم إستخدامات مياه النيل لكلا البلدين مسألة حيوية في حل الصراعات و أن مياه النيل تُعد وريد الحياة لكل دول حوض النيل و أن إستخدامها تنظمه الإتفاقيات الدولية و أن بلاده تؤيد التفاوض بين دول حوض النيل، و وفقاً لموقع الأهرام أون لاين في 10 يناير 2018 فإن وزير الخارجية المصري أعلن قبيل هذا المؤتمر الصحفي أن شركات مصرية ترغب في زيادة إستثماراتها في تنزانيا خاصة في مجال البتروكيماويات و الزراعة، الطاقة و محاربة الفساد(؟)، بعد ذلك توجه وزير الخارجية المصري لأوغندا في 23 يناير 2017 لحضور الإجتماع الوزاري (لوزراء الري و الخارجية) بشأن مياه النيل، ثم توجه مرة أخرى في مايو 2017 لتسليم رسالة من الرئيس المصري لنظيره الأوغندي تتعلق بمسألة مياه النيل، و شملت تحركات الخارجية المصرية معظم دول حوض النيل، ففي 17 أبريل 2018 توجه وزير الخارجية إلى العاصمة البوروندية Bujumbura (49% من مساحة بوروندي تقع في نطاق حوض النيل) و ألتقى هناك برئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) Pascal Nyabenda الذي أشار لوزير الخارجية المصري إلى أن بوروندي – وفقاً للمتحدث باسم الخارجية المصرية – ستقف بإستمرار بجانب مصر في جهودها للحفاظ على أمنها المائي، و أن بوروندي تتفهم حاجة مصر إلى المياه و إلى أي مدى تعتمد مصر على مياه النيل، و قد تطرق وزير الخارجية المصري في محادثاته مع رئيس برلمان بوروندي إلى تطورات سد النهضة و العلاقات البرلمانية بين البلدين وجهود إنجاز السلام في بوروندي، و قد إلتقى الوزير رئيس بوروندي Alain Aimé Nyamitwe و ناقش معه

تطورات المفاوضات المُتعلقة بسد النهضة و في تصريحاته بشأن هذه الزيارة شدد وزير الخارجية على إهتمام مصر البالغ بتقوية العلاقات مع دول حوض النيل و خاصة مع بوروندي التي تدعمها مصر سياسياً و إقتصادياً و أشار إلى أنه أوضح لرئيس بوروندي مدى مرونة مصر و جديتها التي أظهرتها في المفاوضات بهذا الشأن مع السودان و إثيوبيا، هذا و قد إلتقى وزير الخارجية في 28 يونيو 2018 وزير خارجية بوروندي Ezechiel Nibigira على هامش أعمال دور الإنعقاد العادي الثالث و الثلاثين للمجلس التنفيذي للإتحاد الأفريقي بموريتانيا و خلال اللقاء أعرب وزير خارجية بوروندي عن نيته زيارة القاهرة في أقرب وقت ممكن و تطلعه لتنشيط التعاون بين البلدين مُشدداً على إلتزام بوروندي بموقفها المعني بضرورة تحقيق توافق بين دول حوض النيل، مُشيراً في نفس الوقت إلى تفهم بوروندي لحقوق مصر في مياه النيل و أهمية ذلك بإعتبار أن مياه النيل هي المصدر الرئيسي للمياه في مصر .

قام وزير الخارجية المصري في 12 مارس 2018 بزيارتين مُتتاليتين الأولى لجنوب السودان و التالية لكينيا (التي تُشاطئ من غربي البلاد بحيرة Victoria منبع النيل الأبيض ويقع 9% من الأراضي الكينية في نطاق حوض النيل و تعتمد كينيا على مياه النيل بما نسبته 52% من إحتياجاتها المائية)، و قد أشار المتحدث باسم الخارجية المصرية إلى أن هاتين الزيارتين: " تهدفان إلى تنشيط التعاون بين البلدين الصديقين و التشاور بشأن عدد من الملفات ذات الإهتمام المُشترك " ثم أشار إلى: " أنه و قبل زيارته لنيروبي سيتوجه الوزير مباشرة إلى جنوب السودان أولاً حيث سيلتقي هنا بالرئيس Salva Kiir Mayardit و مُستشاره السياسي و رئيس لجنة تسيير الحوار الوطني Niall Deng Nyal " و سيُوقع هناك مذكرة تفاهم بشأن إقامة آلية تشاور دبلوماسي بين البلدين "، أما في كينيا " فسيلتقي هناك برئيسها Uhuru Kenyatta و يُلقي على مسامعه رسالة شفوية من الرئيس المصري تتعلق بوسائل تعزيز العلاقات بين البلدين، ثم يلتقي بعد ذلك وزيرا الخارجية و الدفاع الكينيين "، و من جانبه قام الرئيس الكيني بزيارة قصيرة للقاهرة في 22 أبريل 2018 حيث إستقبله وزير الخارجية المصري في مطار القاهرة و تناولا بالنقاش – وفقاً للمتحدث باسم الخارجية المصرية – عدداً من المسائل بما فيها التطورات الأخيرة المُتعلقة بسد النهضة و التعاون بين دول حوض النيل و الحرب على الإرهاب، و بعد شهرين من هذه الزيارة قام وزير الخارجية المصرية في 13 مايو 2018 بزيارة أخرى لجوبا عاصمة جنوب السودان بمناسبة حضوره مجلس التحرير الوطني (التابع لحزب حركة تحرير شعب جنوب السودان SPLM الحاكم بجنوب السودان)، و خلال الإجتماع ألقى وزير الخارجية كلمة أشار فيها إلى أن مصر ستفعل كل شيئ لمساعدة فصائل الجنوب السوداني للمصالحة و جلب الأمن و الإستقرار للجنوب، و تأتي زيارة

وزير الخارجية المصري لجوبا على خلفية تعاون ثنائي كثيف في كافة المجالات المُتاحة و منها مجال المياه (جنوب السودان دولة مصب وسيطة يلتقي فيها نهر Achwa بالنيل الأبيض أحد رافدين لنهر النيل)، و على خلفية ما تحاول وسائل الإعلام المصري و بجنوب السودان أيضاً ترديده من أن هناك ثمة تفهم من قبل جوبا لوجهة النظر المصرية في المفاوضات الجارية بين مصر من جانب و إثيوبيا و السودان من جانب آخر فيما يتعلق بأزمة سد النهضة الذي ألقى وزير الخارجية المصري باللائمة على الخرطوم و أديس أبابا بسبب تباطؤ المفاوضات بشأنه .

يُلاحظ أن موقف مصر فيما يتعلق بالحرب الأهلية بجنوب السودان منذ ديسمبر 2013 و حتى الآن داعم لنظام الرئيس Salva Kiir، و الخطوط السياسية مقطوعة تماماً مع المعارضة المسلحة التي يتزعمها Riek Machar و من بين الأمثلة الدالة على هذه العلاقة غير المتوازنة مع طرفي هذه الحرب ما تضمنه البيان الصادر عن حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة SPLA-IO التي يتزعمها Riek Machar خصم الرئيس Salva Kiir في الحرب الأهلية الجارية بينهما حالياً بجنوب السودان، و الذي تضمن الإشارة إلى أن القوات الجوية المصرية أسقطت ما لا يقل عن 9 قنابل و متفجرات على مواقع تابعة لحركة SPLA-IO تقع على مقربة من قرية Kaka بولاية أعالي النيل بجنوب السودان، كما حذر المتحدث العسكري للحركة العقيد William Gatjiath Deng " من مغبة إستمرار التمرد السوداني و تصعيد مصر لمشاركتها في الحرب القائمة حالياً بجنوب السودان، مُعتبراً ذلك من المؤشرات الواضحة لشعب جنوب السودان و للإتحاد الأفريقي و للأمم المتحدة و المجتمع الدولي بأن نظام جوبا يستفز المنطقة و يجر جنوب السودان لحرب إقليمية "، و أوضح العقيد Deng أن عناصر من حركة العدالة و المساواة JEM و حركة تحرير جنوب السودان – قطاع الشمالSPLM-North تتسلل إلى أراضي جنوب السودان إنطلاقاً من قاعدة Angathna بولاية النيل الأزرق بشمال السودان بغية الهجوم على و إستعادة بلدات المستقبل و Wadekona و Detang من أيدي التمرد المُعارض التابع لريك مشار الذي يعتقد – أي مشار – أن هناك إتفاقات بين القاهرة وجوبا تدعوه إلى الشك في نوايا القاهرة إزاء الصراع بين حركته و نظام Salva Kiir، و أحالت وكالة أنباء جنوب السودان على أحد كبار القادة العسكريين بحركة SPLA-IO المتمردة المناوئة للرئيس Salva Kiir قوله: " هناك ثمة صفقة قذرة تتم بينKiir و السيسي، و أن سد النهضة الإثيوبي واحد من القضايا الرئيسية التي تمت في القاهرة، و أن مصادرنا المخابراتية في Kampala عاصمة أوغندا و في جوبا أكدت أن مصر تريد من جنوب السودان و أوغندا أن يكونا حلفاءها الإقليميين حتى يمكنها أن تتقدم في مخططها الهدام الخفي

ضد إثيوبيا، و أن الرجل (الرئيس Kiir) ما هو إلا عميل مزدوج فلسوف يتسبب في مشاكل كثيرة بمنطقة شرق أفريقيا " و أضاف هذا المسئول قوله بأن الخبراء العسكريين و المهندسيين المصريين متواجدين بجوبا منذ شهور و أن التعامل العسكري بين القاهرة و جوبا تعمل أوغندا على تنسيقه منذ العام الماضي، و دعا هذا المسئول الإتحاد الأفريقي و الأمم المتحدة إلى التحقيق في التورط المصري في الحرب الأهلية بجنوب السودان، أما على الصعيد الدبلوماسي و السياسي فالدعم المصري لنظام الرئيس الجنوب سوداني يتضح بجلاء عندما إقترحت الولايات المتحدة في مشروع قرار وُزع على أعضاء مجلس الأمن إنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة للعقوبات على جنوب السودان، و لم يُشر هذا المشروع إلى رئيس جنوب السودان Salva Kiir و لا Riek Machar قائد التمرد عليه بالإسم، و أستعاضت الولايات المتحدة عن ذكرهما بالإشارة إلى أن العقوبات ستطبق على: " قادة أي كيان من الكيانات " و لم يتضمن المشروع أيضاً ذكراً لعقوبات معينة بل وضع آلية لها، و نقلت وسائل الإعلام عن الوفد الأمريكي بمجلس الأمن قوله أن فرض حظر على السلاح ممكن إن لم يستطع طرفي الحرب الإنخراط في عملية السلام، و كان الموقف المصري رافض لفرض حظر على السلاح لجنوب السودان تماماً كالموقفين الروسي و الصيني، ثم و في الأسبوع الأول من أبريل 2016 قادت الولايات المتحدة جهوداً أخرى لتمرير مشروع قرار بمجلس الأمن يقضي بحظر السلاح لجنوب السودان لكن الأمم المتحدة إرتأت تأجيل الأمر حتي يونيو 2016 بزعم أن هناك تحسناً في سلوك الأطراف المُتحاربة في الجنوب **حتى مايو 2016 فإنه إلى جانب الولايات المتحدة كانت الدول الآتية تؤيد فرض حظر سلاح على جنوب السودان: السنغال – أسبانيا – فرنسا – نيوزيلاند – المملكة المتحدة – أنجولا التي تأرجح موقفها إزاء مشروع القرار، بالإضافة لدول أفريقية أخرى كإثيوبيا، كما يدعم كلا من الإتحاد الأفريقي و الإتحاد الأوروبي هذا الإتجاه** و ظل الموقف المصري مُتحفظاً أو رافضاً لفرض الحظر .

تتبقى إشارة هامة بالنسبة لجنوب السودان و للإتفاق الإطاري للتعاون بين دول حوض النيل الذي ترعاه إثيوبيا و أوغندا منذ وضع مسودة نصوصه و مواده، فقد إكتسب هذا الاتفاق بعدا آخر عندما **أعلن وزير الموارد المائية في دولة جنوب السودان في 18يونيو 2013 أن بلاده ستوقع على الاتفاقية الإطارية قريباً** (لكنها لم توقعه رسمياً حتى الآن بسبب إندلاع الحرب الأهلية بالجنوب في ديسمبر 2013) ، و لابد من التنبه إلى حقيقة جيوسياسية مباشرة و مؤثرة سلباً على ما تعتقده مصر حالياً و مفاده أن سياستها بدعم نظام الرئيس Kiir يصب في صالح أمن مصر المائي، فالحقيقة الجيوسياسة تشير يقيناً بأن مصر لم تعد دولة جوار كما كانت لجنوب السودان – قبل إنفصاله عن الشمال – فجوار

جنوب السودان الآن مع دول أفريقية هي: إثيوبيا، كينيا، أفريقيا الوسطى، أوغندا و السودان الشمالي، بل يمكنني القول أن علاقة جنوب السودان بإسرائيل أقوى وأهم و أعمق من علاقاته بمصر التي يستخدمها رئيس جنوب السودان Salva Kiir كمخلب قط لا أكثر و لا أقل في مواجهته المُزمنة لحكومة الخرطوم، و من ثم فالخطوط الحاكمة لعلاقات دول جوار جنوب السودان و التي نُسجت قبل إستقلال جنوب السودان بزمن طويل ستحكم إتجاهات سياسة جنوب السودان مع مصر و ليس العكس، و بناء على ذلك فجنوب السودان لابد و أنه سيوازن في فترة ما بعد الحرب الأهلية الدائرة حالياً و التي يمكن القول أنها إنتهت بعد إتفاق الخرطوم للسلام بين طرفي الحرب في5 يوليو2018، ما بين مصالحه المائية و علاقاته الإقليمية و بالولايات المتحدة و الأخيرة نافذة في أمور التعامل مع البنك الدولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي، إذ أن جنوب السودان فيما بعد هذه الحرب بحاجة لإعادة التعمير و هو ما تملك مفاتيحه الولايات المتحدة و ليست مصر الراضحة تحت نير مؤسستي بريتون و ودز بلا حول و لا قوة، و لن يُفاضل جنوب السودان بين إنخراطه في إتفاق جامع مع دول حوض النيل مدعوم من البنك الدولي أعني الإتفاق الإطاري للتعاون Comprehensive Framework Agreement (إتفاق عنتيبي) و بين إتفاق صيغ ليتناسب مع العلاقات الثنائية متميزة بين مصر و السودان أعني بذلك إتفاق الإنتفاع الكامل من مياه النيل 1959، فجنوب السودان لم يعلن و لن يعلن إعترافه بهذه الإتفاقية رغم كل ما تفعله مصر بدعمها لنظام الرئيس Salva Kiir في الحرب الأهلية الدائرة، و من المتوقع خاصة بعد توقيع إثيوبيا و السودان و مصر في 23 /3/ 2015 على وثيقة إعلان مبادئ بشأن سد النهضة الإثيوبية و الذي أعقبه تصديق البرلمان التنزاني علي الإتفاق الإطاري للتعاون في 25 مارس 2015، أن يؤثر ذلك علي قابلية جنوب السودان و غيرها من دول حوض النيل على الإقدام بتعديل و لو بسيط في مواقفها المُعلنة و التي أصبح الإتفاق الإطاري للتعاون الذي وقعت عليه هذه الدول النيلية الست إطاراً حاداً و ثابتاً لها و حتى الآن تتحرى جنوب السودان عدم التعبير عن ما يخالفه، ذلك أنها ستنضم إليه عاجلاً أم آجلاً .

فيما يتعلق بإثيوبيا فمن المنطقي أن يكون مضمون التحرك الدبلوماسي المصري معها مختلف عنه في حالة التحرك مع السودان إذ أن العلاقات المصرية / الإثيوبية محتواها مائي صرف أي مُنحصر بصفة تكاد و أن تكون حصرية في مياه النيل، أما السودان فمضمون علاقاته بمصر لا يقتصر على مياه النيل التي – للأسف – أصبحت موضوعاً لنزاع مُعلن بعد أن كان مكتوماً بين مصر و السودان، و قد كان سد النهضة دافعاً لهذا النزاع إلى السطح كي يظهر و تتضح أبعاده، و هو نزاع كانت جذور منذ

تفاوض مصر مع السودان بشأن بناء السد العالي في مصر و علاقته برغبة السودان في بناء خزان الروصيرص بقرب الحدود مع إثيوبيا و كذا علاقته بتهجير أهالينا في النوبة السودانية، و كان ذلك في نهاية خمسينات القرن الماضي، بعد ذلك و في فترة ما بعد الإنقلاب العسكري في 20 يونيو 1989 بقيادة الرئيس عمر البشير و في ظل التوتر المُضطرد في العلاقات المصرية / السودانية كانت هناك العديد من الأمثلة لتصريحات من مختلف المستويات تنتقد موقف إتفاقية 1959 و سياسة مصر النيلية و من بين هذه الأمثلة تقدم عدد من نواب البرلمان السوداني في 23 أكتوبر 2004 بطلب لمراجعة إتفاقية الإنتفاع الكامل من مياه النيل و ذكر أحد هؤلاء النواب و هو السيد إبراهيم نايل إيدام أنها إتفاقية غير عادلة، و في الواقع فلم يكن هذا الطلب غير مسبوق، ذلك أن وزير الري السوداني ذكر أمام برلمان بلاده في 30 يناير 1994 " أن هناك مساع لإتفاقية شاملة تضم جميع دول حوض النيل تختص بتوزيع المياه و أن الوضع الحالي مُجحف للسودان " أما بالنسبة لجنوب السودان فصلة مصر به لم تنقطع حتى خلال سنوات الصراع المُسلح بين حكومة السودان و تمرد الجنوب أي فيما بين 1955 حتى يناير 2005 تاريخ توقيع إتفاقية السلام الشامل بين الخرطوم و الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان بزعامة جارانج، و تطورت هذه العلاقات أكثر فأكثر بعد إعلان إستقلال جنوب السودان عن شماله في 9 يوليو 2011 و ذلك خصماً من علاقات مصر بالسودان التي هوت تدريجياً إلى وهدة سحيقة منذ ما بعد 1990 لأسباب تتعلق معظمها بالإختلاف في هوية النظامين بالقاهرة و الخرطوم و النزاع على حلايب و أسباب أخرى مُشتقة من هذين السببين، و لقد أضاف سد النهضة رافداً جديداً إنطلاقاً من هذين السببين إضافة إلى وجود فريق لا يُستهان به في الري السوداني و في أوساط الساسة السودانيين يرى أن إتفاق 1959 غير عادل بل و في غير مصلحة السودان، لكن فيما يتعلق بالتحرك الدبلوماسي المصري في دول الحوض الإستوائي لنهر النيل أي في أوغندا، بوروندي، رواندا، كينيا و تنزانيا فالأمر مختلف كثيراً فهناك ثمة مساحة أكبر للحركة المصرية لكن الخلاف يثور في مدى تأثيرها على مساهمة هذه الحركة في التأثير عليى أزمة سد النهضة التي موقعها إثيوبيا المُنتمية للحوض الشرقي للنيل .

يُلاحظ أن إتصالات مصر مع جمهورية الكونجو الديموقراطية في شأن أزمة سد النهضة ضعيفة للغاية، بالرغم من أن موقف الكونجو الديموقراطية (زائيرسابقاً) إبان عهد الرئيس موبوبوتو كان إيجابياً جداً و مؤيداً للموقف المصري من قضايا مياه النيل و كان الكونجو وقتها عضواً في تجمع إندوجو الذي رفضت إثيوبيا الإنضمام إليه كعضو كامل العضوية، و كانت العلاقات الثنائية بين القاهرة وكنشاسا متنوعة و تتضمن تعاوناً عسكرياً مُتميزاً حيث كانت لمصر بعثة عسكرية لتدريب الحرس المدني الزائيري

في مستهل ثمانينات القرن الماضي، و على وجه العموم فجمهورية الكونجو الديموقراطية لا تولي قضايا حوض النيل من الوجهة المائية أولوية قصوى كحالة مصر و السودان دولتي المصب، لأسباب مختلفة منها أن نصيبها من حوض النيل لا يتعدي ما بين 1 إلي 3% من مياهه، و كذلك فإهامام الكونجو مُركز على حوض نهر الكونجو، لكن إيلاء مصر الإهتمام المناسب للكونجو في قضية مياه النيل لا يجب أن يتأسس على هذه النسب الصماء بل يجب تأسيسه على التأثير السياسي الضخم للكونجو الديموقراطية في منطقتي وسط و غربي أفريقيا و الأهم داخل نظاق دول حوض النيل، فالكونجو الديموقراطية لها حدود مع 5 دول أعضاء في مبادرة حوض النيل NBI هي: بوروندي، رواندا، جنوب السودان، أوغندا، و تنزانيا، كما أنها تشارك في مياه البحيرات العُظمى: Albert و Edward و Tanganyika وبحيرة Kivu، و لكن و بالرغم من ضعف إتصالات مصر و إثيوبيا مع الكونجو الديموقراطية إلا أن الأخيرة من جانبها – في إعتقادي – مُصنفة حالياً على أنها مُؤيدة لوجهة النظر الإثيوبية في قضية مياه النيل ذلك أن وزير البيئة و الموارد الطبيعية الكونجولي Jose Bononge Endundo توجه في 12 مايو 2009 إلى رواندا في زيارة إستهدفت بلورة ضغوط لحمل مصر و السودان علىالإنضمام لإتفاق التعاون الإطاري بين دول حوض النيل أو ما عُرف لاحقاً بإتفاق عنتيبي و الذي ترفض مصر و السودان الإنضمام بالتوقيع عليه بسبب أن المادة 14 فقرة باء منه المُتعلقة بالأمن المائي تنص على:" عدم التأثير سلبًا على الأمن المائي و الاستخدامات و الحقوق الحالية لأي دولة أخرى في حوض النيل "بدلاً من النص التالي " عدم التأثير بشكل كبير على الأمن المائي لأي دولة أخرى من دول حوض النيل"، و في هذه الزيارة المُشار إليها ناقش الوزير الكونجولي مع نظيره الرواندي Stanislas Kamanzi إنماط للإتفاق الإطاري للتعاون الذي توقف توقيعه (و قتذاك) بسبب ممانعة مصر و السودان و في المؤتمر الصحفي الذي عُقد في ختام هذه الزيارة قال الوزير الكونجولي: " آمل أن يتمخض عن رحلتي عبر جميع الدول الأعضاء في مبادرة حوض النيل (NBI) تبني جميع الدول التسع هذا الإتفاق الواقع في 39 مادة، و ذلك خلال اجتماع مجلس الوزراء دول حوض النيل القادم الذي سيعقد بين 21 و 22 مايو 2009 في كينشاسا بجمهورية الكونجو الديمقراطية " مُضيفاً أنه " خلال السنوات العشر الماضية، نجتمع من أجل حل هذه القضايا لتحويل الهيئة إلى هيئة دائمة ... و من المهم أن نضع جميع هذه الدول في موقف مشترك قبل أن نعتمد اتفاقية الإطار التي ستمكننا من الاستفادة من مياه النيل على قدم المساواة و الفعالية "، و في هذا المؤتمر الصحفي أعرب وزير الموارد المائية الرواندي Stanislas Kamanzi عن تأييد بلاده للإتفاق الإطاري للتعاون و قال: " لقد ساهمت رواندا بشكل كبير

في هذه المناقشات و نحن ملتزمون برؤية المياه في المنطقة تستخدم بكفاءة لدعم الزراعة و توليد الطاقة و المياه الصالحة للشرب للاستخدام الداخلي "، إذن هناك موقف كونجولي / رواندي مُعلن منذ عام 2009 على الأقل يعني و بوضوح دعم الكونجو الديموقراطية و رواندا للتوقيع على الإتفاق الإطاري للتعاون الذي مازالت مصر و السودان ترفضان توقيعه حتى اليوم، يُضاف إلى هذا الموقف الكونجولي أن الكونجو الديموقراطية تولي حوض نهر الكونجو – كما أشرت – الأهمية الأولية و القصوى خاصة بالمناطق الشرقية بالكونجو في كيفو و بوكافو و الإكواتور لكن من الواضح أن العلاقات الثنائية الكونجولية / المصرية حالياً محدودة للغاية لأسباب يضيق المقام لبيانها لكن و بغض النظر عما أشرت إليه، أكرر قولي بأن قضية مياه النيل كانت توجب على الدبلوماسية المصرية حركة أكبر على محور الكونجو الديموقراطية و عدم الإكتفاء بالرسائل المُرسلة للجانب الكونجولي و المُتضمنة موقفنا من قضية سد النهضة و مياه النيل في إطار أوسع مدى بالحقيبة الدبلوماسية لسفارتنا في كنشاسا، فالأمر يستحق لخطورته على أمن مصر المائي، لكن خلاصة ما يمكن قوله أن الأداء السياسي و الدبلوماسي المصري في أفريقيا و في نطاق دائرة المصلحة المائية الحيوية أي في دول حوض النيل منذ 1981 و حتى الآن أعتقد أنه محدود و من سيئ لأسوأ و النتيجة كما نراه الآن في قضية سد النهضة الإثيوبي التي أظهرت أمور سلبية كثيرة في هذا الأداء المصري الذي لا يستحقه الشعب المصري المُضار الأول من تناقص دور و مكانة مصر إقليمياً و دولياً لأسباب متداولة .

2. التحرك المصري مع جيبوتي و أرتريا :

أ. إرتـــريـــأ :

لم تكتف الدبلوماسية المصرية بالتحرك داخل نطاق دول حوض النيل فأدخلت جيبوتي و أرتريا في دائرة هذا التحرك، و هذه الإضافة في حد ذاتها تعني و بصفة نسبية أن تحركاتها في نطاق دول حوض النيل الشرقي (إثيوبيا و السودان) غير مُثمرة إن لم تكن غير كافية و من ثم فهي بحاجة لضغط ما من قبل دول الجوار المباشر لإثيوبيا أي من إرتريا و جيبوتي على إعتبار إهمية و التأثير المُتعدد الأبعاد و المباشر لجيبوتي و لإرتريا على المصالح الأمنية و الإقتصادية لأديس أبابا و للخرطوم خاصة و أن لمصر علاقات نشطة و تتنامى بإرتريا التي ظل عداءها المُتبادل مع إثيوبيا لعشرين عاماً و كان من بين المواقف الأرترية الرسمية العلنية المُؤيدة لوجهة النظر المصرية في قضية مياه النيل هو ذلك البيان الإرتري الصادر عن الحكومة الإرترية في أبريل 2013 بشأن من له الحق في مياه نهر النيل، ففي هذا

البيان أيدت إرتريا و بوضوح الموقف المصري بشأن الإتفاقات التي عُقدت إبان فترة الإستعمار وتتعلق بمياه النيل و التي بموجبها مُنحت مصر حق و نصيب كبير من مياه النيل، و كان هذا الموقف أيضاً مضمون رسالة بعث بها الرئيس الإرتري لنظيره المصري محمد مرسي سلمها وزير خارجية إرتريا عثمان صالح في زيارته للقاهرة التي رافقه فيها مستشار الرئيس الإرتري للشئون الخارجية Yemane Gebreab، و قد حيا الرئيس المصري الموقف الإرتري بشأن الحق التاريخي في مياه النيل و صرح بأنه يتطلع للقاء الرئيس الإرتري، و كان هذا التطور مثاراً لغضب إثيوبي زاد من توتر العلاقات، و لهذا أفاد مسئول إثيوبي موقع Bikyanews.com بأن " هذا الأمر ليس صائباً، و لقد طلبنا إعتذاراً من الحكومة الإرترية و ترك ما لإثيوبيا لإثيوبيا، فنهر النيل لا يمكن أن يكون قضية تؤدي للعنف " .

لكن يثور تساؤل مُعقد إلى حد ما و هو: هل سيُؤدي تطور العلاقات الإرترية / الإثيوبية الذي تم في 8 و 9 يوليو 2018 من خلال الزيارة التاريخية لرئيس الوزراء الإثيوبي لأسمرا بشكل ثوري إلى إعادة تقييم مجمل العلاقات الخارجية لإرتريا و خاصة مع مصر التي تعتبرها إثيوبيا خصماً بل عدواً لها ؟ فبعد أن أعلن رسمياً في 9 يوليو 2018 عن توقيع الدولتين في أسمرة على إتفاق للسلام خلال الزيارة التاريخية لرئيس الوزراء الإثيوبي لأسمرة في 8 يوليو 2018 سوف لا يمكن لإرتريا إتخاذ مواقف عدائية لإثيوبيا – بصفة علنية على الأقل – فهذا الإتفاق أنهى حالة الحرب بين إثيوبيا و إرتريا و بموجبه سيبدأ عهد التعاون الثنائي و الذي كان من بين مظاهره الأولى إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي أن بلاده الحبيسة جغرافياً سوف تبدأ في إستخدام أحد الموانئ الأرترية على البحر الأحمر و هو أمر له علاقة بأمور إستراتيجية مؤثرة في علاقات أرتريا الخارجية، و من المظاهر الأخرى إعلان الخطوط الإثيوبية في 10 يوليو 2018 عن إستئناف رحلاتها لأسمرة بدءاً من 17 يوليو إعادة إنشاء شبكة الإتصالات الهاتفية و غيرها و كذا إستعادة الدولتين للعلاقات الدبلوماسية بينهما التي قُطعت بسبب الحرب الأرترية / الإثيوبية عام 1998 التي أسفرت عن قتل ما يُقدر بنحو 80,000 من مواطني البلدين، و قد أعلنت وزارة الخارجية السودانية في 26 يونيو 2018 عن تأييدها لهذا الإتفاق واصفة إياه " بالتطور الإيجابي" في العلاقات الإثيوبية / الإرترية " و أشار بيان الخارجية إلى عزم السودان على بذل الجهود بصفة مُستمرة لتعزيز التعاون بين كل الدول أعضاء تجمع IGAD (السلطة عبر الحكومية للتنمية في أفريقيا) كما رحبت الأمم المتحدة بهذا الإتفاق و كذلك مجلس الأمن الدولي، كذلك أصدر البيت الأبيض بياناً رحب فيه بالإتفاق.

بإستعادة إثيوبيا و إرتريا لعلاقتهما الثنائية التي يُقال أنها تمت برعاية سعودية و إماراتية

* (Khaleej Times . 11 يوليو 2018) و متابعة أمريكية لتحقيق بعض الأهداف منها ضرب جيبوتي إقتصادية بعد أن رفضت ما سبق و أن إتفقت مع السعوديين عليه بشأن إقامة السعودية قاعدة عسكرية لها جنباً إلى جنب مع القواعد الصينية، الأمريكية، الفرنسية و الألمانية و كذلك التوجه الإماراتي لميناء عصب الإرتري عوضاً على فسخ جيبوتي عقدها مع " دبي للموانئ العالمية " و طردها من الصومال التي إستعانت بالإتراك و القطريين بدلاً من الثنائي المُثير للشكوك: السعودية و الإمارات، و كذلك لتكوين حلف أرتري / إثيوبي / سعودي / إماراتي في القرن الأفريقي لمواصلة مسلسل عدم الإستقرار من خلال كتلة رباعية كهذه و نطاق عملها سيكون موجهاً للصومال و جيبوتي، و بناء على ذلك يمكن القول بأن الحرب الباردة بين إثيوبيا و إرتريا قد إنتهت، لكن مازالت هناك حرب ساخنة على شواطئ جيبوتي و الصومال، و بالتالي فسيبدأ فصل جديداً في العلاقات الإرترية بكل من مصر و إثيوبيا، إذ لا يمكن إنكار أن إنتهاء العداء الأرتري/الإثيوبي سوف يؤثر بالتناقص على المسار العسكري و الأمني، و هو الأهم في العلاقات المصرية/الأرترية التي كان أحد قواسمها المُشتركة قبل 8 يوليو 2018 العداء الأرتري/المصري لإثيوبيا و للسودان على التوازي بالنظر إلى كون العلاقات السودانية/الإثيوبية منذ تسعينات القرن الماضي تتنامى و تتعزز إلى أن وصلت إلى حد " العلاقات الإستراتيجية " .

من جهة أخرى فإن إضافة مصر لأرتريا و جيبوتي لمصفوفة القوى الضاغطة على الموقفين الإثيوبي / السوداني بشأن سد النهضة أمر يقع بين الإفتراض و المبالغة إذ أن الضغط من خلالهما على الموقف الإثيوبي في أزمة سد النهضة يكاد و أن يكون إفتراضياً إن لم يكن مبالغة في التقدير السياسي لوزنهما في قضة سد النهضة، لكن ربما إستهدفت مصر من التحرك إزاء جيبوتي و إرتريا في قضية السد تشكيل و صياغة ما يمكن وصفه " رأي عام " موات و مُؤيد أو لنقل مُتعاطف مع وجهة النظر المصرية بشأن الأضرار المُحتملة من إقامة سد النهضة وفقاً للمواصفات الفنية الإثيوبية التي تُعد خلافية مع مصر، لكن و بالرغم من أصوبية إضافة مصر لإرتريا و لجيبوتي لدائرة تحركها و هي أصوبية نسبية، إلا أن لهذه الإضافة أثر محدود – لكنه مطلوب في ضوء إتباع إثيوبيا لسياسة الأمر الواقع و إستهلاك الزمن في دورات تفاوضية ثبت عقمها – لكن من الوجهة المبدأية يمكن القول أن الموقف الإرتري من قضية مياه النيل يعتبر موقفاً مؤيداً لوجهة النظر المصرية و يتضح ذلك من مُجمل المواقف الأرترية في هذا الشأن و أكده الرئيس الأرتري Isaias Afwerki خلال زيارته للقاهرة في 9 يناير 2018 خلال بحثه مع نظيره المصري في جلسة مُغلقة للتطورات في منطقتي حوض النيل و القرن الأفريقي، لكن الموقف الإرتري أيضاً أثره محدود للغاية ذلك أن إرتريا عضو مُراقب و ليس عضواً عاملاً كامل العضوية

في مبادرة دول حوض النيل، كما أنه موقف مبني على عداءها لإثيوبيا و بالتالي فهو سابق لأزمات مياه النيل الحالية و منها بالطبع أزمة سد النهضة، فتاريخ العداء الإرتري / الإثيوبي بدأ منذ زمن بعيد أي منذ عام 1936 عندما ألحق إمبراطور إثيوبيا هيلاسيلاسي إرتريا قسراً بإثيوبيا رسميا و هو ما كافحت إرتريا من خلال حركة التحرير الإرترية لنيل إستقلالها عن إثيوبيا و ساندتها مصر و السودان و دول عربية أخرى، و في ضوء ذلك فإن إرتريا و بالإنفصال التام عن أزمة سد النهضة بين مصر و إثيوبيا لا يمكن أن يُتوقع منها غير دعم الموقف المصري و إن بصوت خافت، و من ثم فأزمة سد النهضة محمولة على أزمة تعتبرها إرتريا أكبر و هي أزمة علاقة العداء التاريخي مع إثيوبيا و بداية تآكل هذه الأزمة بعد الزيارة التاريخية لأسمرة في 8 يوليو 2018 سيعني و إن بصفة غير مباشرة أن أزمة سد النهضة لن تكون محمولة على قضية العداء التاريخي إذ أنه آن له أن يتبدد، و هو ما يعني أن إرتريا ستتجنب الجهر بتأييد موقف مصر من أزمة سد النهضة إكتفاء بالتأييد الضمني أو بالتأييد السابق الذي أصبح دفترياً فقط، و مع ذلك و في تقديري أن إرتريا التي عانت طويلاً من تداعيات العزلة الدولية و تلك التي فرضتها على نفسها بعداءها لدولتين تقعان في محيطها المباشر هما إثيوبيا و السودان، من الممكن أن تستفيد إن أرادت – و هذا غير مُستبعد – من تقاربها مع إثيوبيا، إذ أن إرتريا ضعيفة إقتصادياً خاصة في مجال الطاقة، فالطاقة الكهربائية المُتوفرة لديها لا تزيد عن 60 MW و سد النهضة سيتولد عنه طاقة كهربائية تبلغ 6450 Mega Watts و تخطط إثيوبيا لتصديرها لدول الجوار و في مقدمتهم السودان و من ثم لم يكن طلب إثيوبيا إستخدام ميناء عصب الإرتري خلال زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي في 8 يوليو بلا مقابل، فإرتريا هي الفناء الخلفي لإثيوبيا، و لا يمكن لنظام الرئيس الإرتري Esaias Afeworki أن يفي بوعوده عن التصنيع بميناء عصب إلا بتموين مُنتظم و أقل تكلفة من مصادر الطاقة و منها الكهربائية و هي مُتوفرة نتيجة سد النهضة و قد يكون تصدير طاقة سد النهضة أمراً واقعاً بالرغم من الرئيس Afeworki دأب على وصف مشروع سد النهضة بأنه محض "خيال سياسي" و أنه لم يخضع لدراسة كافية و أنه ضرب من الهدر و التبديد من الوجهة الفنية و بالتالي فلا فوائد منه توازي الصخب الإعلامي الإثيوبي بشأنه و أعاد الرئيس للذاكرة عهد الرئيس الإثيوبي السابق Mengistu Hailmariam مُشيراً إلى أنه كان يستخدم نهر النيل كسلاح سياسي، و حتى يؤكد الرئيس الإرتري الدوافع السياسية و العاطفية التي إنبثقت عنها فكرة إقامة سد النهضة أشار إلى حديث دار بينه و بين رئيس وزراء إثيوبيا الراحل Meles Zenawi على هامش قمة منظمة الوحدة الأفريقية بالقاهرة عام 1993 فقد أسر إليه الرئيس Zenawi أنه سيُفاتح كبار المسئولين المصريين في شأن نهر النيل في ضوء ما تردد عن نية المصريين

شق قناة من نهر النيل لتصل بمياه النهر إلى إسرائيل، و يعلق الرئيس Afeworki فيقول: " لقد حذرت Zenawi من مغبة ذلك فالوقت لم يكن هو المناسب لحديث من هذا النوع، و في نفس الوقت و على مائدة العشاء وجدت الرئيس Zenawi مُكفهراً و عصبياً و أخبرني أن شخصية مصرية هي الثانية في الأهمية بعد الرئيس مبارك رفض مضمون حديثه موجهاً السؤال التالي إليه: " من أنت لتسألنا النقاش في أمر كهذا؟ " و قال لي Zenawi :" **سوف أنتقم وسأجعلهم يركعون** "، و لقد إستمر الرئيس Afeworki ناقداً لمشروع سد النهضة ففي مؤتمر صحفي عام 2015 قال: " إن المشروع عبارة عن تشويش و تضليل للشعب الإثيوبي"، ثم وفي مؤتمر صحفي آخر عام 2016 قال: " إن المشروع قائم على دافع سياسي و لا علاقة له بالتنمية "، و في الواقع فإن وصف الرئيس الإرتري للمشروع بأن دوافعه سياسية يتعارض مع حقيقة أخرى تتبناها مصر مفادها أن المشروع سيسبب أضرار لأمن مصر المائي و ذلك بسبب التصميم الفني للسد و طاقة ملأ الخزان (74 مليار متر مكعب) و فترة الملأ القصيرة بالنسبة للرؤية الفنية المصرية، و إثيوبيا ترفض مطلب مصر بخفض طاقة الملأ و مد فترة الملأ، و هذا يعني أن ذلك يتعارض مع الهدف الرئيسي الإثيوبي من السد بهذا التصميم الهندسي الذي طبقاً له سيُولد 6000 ميجاوات كهرباء ستصدر إثيوبيا الجانب الأعظم منها لدول جوارها لتجني عملة صعبة تعينها على تنفيذ مشروعات تنمية أخرى بإثيوبيا .

* Esaias Afeworki and the Great Ethiopian Renaissance Dam: Inferences vs.) References .

(Yemane Zeray Mesfin, Mekelle University

لكن إرتريا من جهة أخرى مازالت تمثل مصدر تهديد للحليف الرئيسي لإثيوبيا أي السودان فالنظام القائم في إرتريا و لأسباب متعددة يتبنى إستراتيجية هجومية و لا أقول سياسة هجومية ضد السودان و من بين الأدلة العديدة أسوق أكثرها خطورة، فقد صرح رئيس لجنة الحسبة بالمجلس الوطني السوداني (البرلمان) لصحيفة " ألوان " اليومية الصادرة بالخرطوم في 12 مارس 1997: " أن أرتريا نشرت مؤخراً خريطة جديدة تضم فيها مساحة واسعة من الأراضي السودانية في منطقة " طوكر"، و أن لها مطامع توسعية في المنطقة الواقعة على ساحل البحر الأحمر و تسعى لضم أربع محليات بالقرب من طوكر " و أضاف مؤكداً " أن هناك مُخططاً أرترياً لإنتهاك حرمة المياه الإقليمية السودانية و تهديد موانئ السودان على البحر الأحمر، و أن القوات الأرترية تربض على بعد أميال من السودان و تريد ضرب مينائي بورسودان وسواكن، و أن القوات الأرترية وُضعت قبالة الحدود في كل من رأس قصار و جبل حليباي " كذلك فقد تردد و بقوة في يناير 2018 تواجد قوات و أسلحة مصرية نُقلت إلى قاعدة Sawa غربي

إرتريا على مقربة من الحدود الإرترية / السودانية و هو ما نفته مصر و إرتريا في حينه * (AFRICA TIMES . 15 Jan 2018) ، و هو ما أدى إلى إستدعاء السودان سفيره بالقاهرة للتشاور، و بررت بعض المصادر هذا التحرك المصري بأنه رد على صفقة رددت وسائل الإعلام أنها تمت بين السودان و تركيا لتطوير تركيا للجزيرة سواكن القريبة من ميناء بورسودان، و ذلك خلال زيارة الرئيس التركي للخرطوم في وقت سابق مباشرة على التحرك العسكري المصري بإرتريا.

ب. جـبـوتـي :

خلال زيارة رسمية قام بها للقاهرة وزير خارجية جيبوتي محمد علي يوسف على هامش الإجتماعات التحضيرية لقمة الإتحاد الأفريقية في نواكشوط إلتقاه وزير الخارجية المصري في 28 يونيو 2018 الذي أكد في تصريح صحفي أن مصر و جيبوتي سيعملان على إقامة شراكة لتطوير الأمن في البحر الأحمر و منطقة القرن الأفريقي، و في هذا الإطار إقترح وزير الخارجية المصري إقامة منطقة تجارة حرة لمصر في جيبوتي (إفتتحت الصين بجيبوتي في 5 يوليو 2018 أكبر منطقة تجارة حرة بأفريقيا)، و في لقاءهما ناقش الجانبان التطورات " الإيجابية " بمنطقة القرن الأفريقي و نفوذهما الإيجابي في سبيل السلام و الأمن بهذه المنطقة، كما ناقشا الوضع في اليمن و الصومال و التنسيق المُشترك في المحافل الدولية، **كذلك تناول الجانب المصري مع الجانب الجيبوتي " التقدم في المفاوضات بين مصر و إثيوبيا بشأن سد النهضة** "، و حول هذا اللقاء أورد موقع The Arab Weekly في8 يوليو 2018 بالإحالة على الناطق باسم الخارجية المصرية قوله: " إن التعاون (مع جيبوتي) مهم جداً لتقوية الأمن و الإستقرار في المنطقة " و " أن مصر و جيبوتي يواجهان نفس التحديات و لديهما نفس التطلعات إزاء أمن و إزدهار المنطقة " و " أن العلاقات المصرية الجيبوتية علاقات خاصة جداً و موقع جيبوتي يجعلها حيوية لأمن المدخل الجنوبي للبحر الأحمر و لذلك فإن جيبوتي جزء لا ينفصل عن أمن مصر القومي"، و علق الموقع على هذا اللقاء بقوله: " أن مصر تعتمد على جيبوتي فيما يتعلق بأمن المدخل الجنوبي للبحر الأحمر"، و يُذكر أن آخر زيارة لرئيس جيبوتي للقاهرة في 25 ديسمبر 2016 و أستغرقت يومان وُقعت خلالها سبع إتفاقات و مذكرات تفاهم في المجال الإقتصادي .

إهتمت الدبلوماسية المصرية بإطلاع الجانب الجيبوتي على موقفها من سد النهضة الإثيوبي في سياق عرض آخر مُستجدات التفاوض مع إثيوبيا بشأنه، لكن في خلفية ذلك لابد من النظر إلى أن جيبوتي أحد المُستفيدين المُرتقبين من إنجاز سد النهضة فجيبوتي و كينيا أحد وجهتي تصدير جزء من

الطاقة الكهربائية المُولدة من سد النهضة الإثيوبي، و وفقاً لما صدر عن هيئة الكهرباء و القوى الإثيوبية EEPCo و أُعلن عنه في 6 أكتوبر 2014 فإن إثيوبيا تصدر في الوقت الحالي 100 ميجا وات من الكهرباء للسودان، بينما يتم إمداد جيبوتي بنحو 35 ميجاوات و كينيا بنحو 60 ميجاوات * (SUDAN TRIBUNE . 8 أكتوبر 2018).

من المعروف أن المكون الرئيسي في العلاقات الجيبوتية / الإثيوبية مكون لوجيستيكي Logistic، لكن من الواضح كذلك أن هناك ثمة مكون مائي أُضيف إلى هذه العلاقات، إذ أن إثيوبيا كدولة حبيسة يهمها بغض النظر عن إهتزازات علاقاتها أو ثباتها مع جيبوتي أن تحافظ على الحد الأدنى من إستقرار علاقاتها مع جيبوتي بإعتبار أن ميناء جيبوتي له في إستراتيجية الأمن القومي الإثيوبية أهمية مُضطردة إذ تعتمد عليه إثيوبيا بنسبة 65% لحركة الوارد و الصادر منها و إليها، ففي ميناء جيبوتي عقدة مواصلات تفك الإحتباس الجغرافي الإثيوبي و تمنح الإقتصاد الإثيوبي درجة معقولة من الحيوية، و لهذا فليس لجيبوتي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لإتخاذ موقف سلبي إزاء سد النهضة الإثيوبي، فقد تتعاطف جيبوتي مع وجهة النظر المصرية لكن هذا التعاطف سوف لا يتطور ليكون موقف عملي مُضاد لوجهة النظر الإثيوبية بشأن سد النهضة الذي ستستفيد منه جيبوتي و غيرها من دول الجوار الإثيوبي، و لذلك و في سياق منظومة جديدة للعلاقات الثنائية الإثيوبية / الجيبوتية نجد أنه قد أُضيف إليها مكوناً مائياً أدى إلى إرساء و ترسيخ مبدأ المنافع المُتبادلة (الماء الإثيوبي مقابل الإعتمادية الإثيوبية على ميناء جيبوتي)، و تأكيداً لهذا الخط المدعم سياسياً أورد موقع شبكة World Bulletin الإخبارية في 10 ديسمبر 2015 نقلاً عن سفير جيبوتي في إثيوبيا محمد إدريس فارح قوله: " أن شركة سويسرية و ديبلوماسي كويتي إتصلوا بنا و سيزورون جيبوتي و يجرون مناقشات أخرى أكثر " و أوضحت الشبكة أن وفداً من شركة Mai Resources International و ممثل ديبلوماسي عن سفارة الكويت في إثيوبيا إلتقوا الرئيس الإثيوبي Mulatu Teshome و وزير المياه Alemayehu Tegenu ليناقشوا مشروع نقل المياه الجوفية من إثيوبيا إلى جيبوتي، و أوضحت السفارة الكويتية في بيان عنها أن " المشروع لا علاقة له بمياه نهر النيل، فالمشروع المُقترح يقع بالمنطقة الشرقية الإثيوبية و التي تبعد بنحو 1165 كم عن نهر النيل " و أشارت الشبكة نقلاً عن سفير جيبوتي قوله: " أن هذا المشروع سيُنفذ بمدينة Adigala بمنطقة صومالي الإثيوبية "، كما أشارت الشبكة إلى أنه و في عام 2013 إتفقت إثيوبيا و جيبوتي على تنمية و تطوير المياه الجوفية لتصديرها إلى جيبوتي، و أن شركة صينية تقوم الآن على تطوير هذه المياه لتُستخدم في الشرب، و أن وزير المالية و التنمية الإقتصادية الإثيوبي سفيان أحمد و نظيره

الجيبوتي Ilyas Moussa Dawaleh وقعا إتفاقاً لتسهيل التعاون في مجال الإمداد بالمياه، و طبقاً لهذا الإتفاق فسوف يقوم الجانب الجيبوتي بتركيب خط أنابيب بطول 70 كم من مدينة Adigala و حتى Guelileh على الحدود ثم تصل إلى جيبوتي العاصمة، كذلك نشرت وكالة أنباء الأناضول التركية في 10 أبريل 2017 تصريحاً أدلى به للوكالة Shamebo Fitamo Adebo سفير إثيوبيا في جيبوتي على هامش معرض جيبوتي التجاري قال فيه: " أن شعب جيبوتي (و الذي يبغ تعداد نحو مليون نسمة) سيشرب الماء مجاناً من مصدر إثيوبي للمياه " و أوضح السفير ذلك بقوله " خلال فترة ثلاثة أشهر من الآن سيكون خط الإمداد بالمياه لجيبوتي قد أتى من آبار Adigala بشمال شرقي إثيوبيا و التي ستمد جيبوتي يومياً بنحو 104,000 متر مكعب مياه " و برر ذلك بقوله: " إن قرار إمداد جيبوتي بالمياه مجاناً إنبثق من حقيقة كون شعبي البلدين تربطهما وشيجة الدم، و تطبيقاً لذلك أشار السفير الإثيوبي إلى أن بلاده فتحت حدودها لحركة أبناء شعب جيبوتي للدخول للأراضي الإثيوبية بدون تأشيرة و برر عدم إتخاذ حكومة جيبوتي لإجراء مماثل بقوله: " إن لدي جيبوتي مخاوف مفهومة بأنهم إذا ما فتحوا حدودهم فسوف لا يُصبح هناك ثمة بلد يُدعى جيبوتي " .

على الجانب الآخر تجدر الإشارة إلى أن مصر روجت لمشروع لوجيستي هو إقامة خط ملاحي لربط دول حوض النيل العشر و من بينها إثيوبيا بواسطة خط نقل نهري لمواعين النقل ذات الحجم الصغير و المتوسط و ذلك على طول مجري النيل بطول 4,000 كم و يبدأ هذا الخط من بحيرة فيكتوريا حتى البحر المتوسط، و قد تناول الرئيسين المصري و الأوغندي هذا المشروع في إطار الزيارة الرسمية للرئيس المصري لأوغندا في 18 ديسمبر 2016، و قد أشار الرئيس الأوغندي في المؤتمر الصحفي في نهاية هذه الزيارة إلى أن دول حوض النيل يجب أن تطور طريقاً عبر النيل حتى يمكن للبلاد الحبيسة الواقعة عليه مثل أوغندا و جنوب السودان و إثيوبيا أن تقلل من المسافة التي تفصلها عن أوروبا و عن ميناء الأسكندرية في مصر، و قد أشار موقع RT الروسي باللغة العربية إلى ما ورد ببيان الرئاسة الأوغندية عن " أهمية العمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ مشروع الربط بين بحيرة فيكتوريا و البحر المتوسط عبر نهر النيل المُقترح في عام 2015، و ذلك عقب انتهاء الدراسات الخاصة به بالإضافة إلى التزامهما بمواصلة الجهود المشتركة لتحقيق الاستقرار و التنمية في إفريقيا و خاصة في منطقة حوض النيل و منطقة البحيرات العظمى و القرن الإفريقي "، و بالرغم من أن هذا المشروع يعد ضرباً من الخيال، فمن بين ما يثبت ذلك أن التقرير السنوي لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا NEPAD لعام 2015 و الذي أُدرج هذا المشروع في قائمة بهذا التقرير أشار إليه تحت مُسمى Construction of

Navigational Line between Lake Victoria and the Mediterranean Sea، أشار إلى أن الدول و المنظمات المسئولة عن المشروع و هي : مصر، كينيا، أوغندا، السودان، جنوب السودان، بوروندي، إثيوبيا، الكونجو الديموقراطية و تنزانيا(لم يُشر إلى رواندا) و تجمعات COMESA و IGAD و EAC و SADC، لكنه أشار أيضاً و في خانة " و ضعية المشروع " إلى ما نصه: " أن مصر نجحت في إكمال دراسة ما قبل الجدوى وفقاً للجدول الموضوع، و هذا إنجاز مثير جداً **وضعاً في الإعتبار تعقيدات المشروع ونقص التمويل الخارجي** (قدم بنك التنمية الأفريقي تمويلاً بمبلغ 650,000 دولار لدراسة ما قبل الجدوى و التي حُدد لتقديمها الربع الثالث من عام 2015)، و قد تضمن الجدول المُشار إليه إيجازاً للمشروعات المُدرجة المُتعلقة بالبنية الأساسية على المستوى الإقليمي بالقارة و عددها 13 مشروع منها مشروع Lamu Port Southern Sudan- Ethiopia Transport –Corridor Project و تشترك فيه جنوب السودان، إثيوبيا، أوغندا و كينيا و منظمات تجمع الساحل و الصحراء و COMESA و IGAD و EAC ، و مشروع North – South Corridor Road \ Rail Project و مشروع Kinshasa – Brazzaville Bridge Road\ Rail Project و مشروع Dakar – Ndjamena – Djibouti \ Rail Project و مشروع Missing Links on the Trans – Sahara Highway ، لكن لوُحظ أن تقرير NEPAD عمد إلى بيان نقطتين سلبيتين بمشروع الخط الملاحي بين بحيرة فيكتوريا و البحر المتوسط و هما " **أن المشروع تواجهه تعقيدات و نقص التمويل الخارجي** "، و في إعتقادي أن هذه العبارة ما هي إلا تقدير سلبي مُكثف جامع من إدارة مُبادرة NEPAD للمشروع بل و لمستقبله، خاصة و أن هاتين النقطتين السلبيتين لم يأت لهما ذكر بالنسبة للإثني عشر مشروعاً الأخرى، و من ثم فهناك قدر من الضبابية يعتري هذا المشروع و لكن الذي يهمنا الإشارة إليه أن هذا المشروع – نظرياً – يتضمن إثيوبيا التي تعتمد على جيبوتي في حركة الصادر و الوارد إليها، و بالتالي فإن جيبوتي قد تنظر إلى المشروع المصري بإعتباره و إن بدرجة محدودة جداً كمشروع منافس لميناء جيبوتي، لكن الذي يلغي هذه النظرة أن جيبوتي توقن – كغيرها من الدول التي يتضمنها هذا الخط الملاحي النهري – أنه مشروع خيالي و من ثم عليها ألا تعبأ بأي قدر من التنافسية قد تترتب عليه .

3. أثر التحرك المصري في أزمة سد النهضة :

قبل بيان العوامل المُؤثرة في تقييم التحرك المصري بشأن قضية مياه نهر النيل و على نحو خاص الأثر السلبي لسد النهضة على مستقبل مصر المائي، لابد على التوازي من بيان عامل ثابت ذا أثر

مباشر على نتائج أي تحرك سواء من مصر أو غيرها في قضية مياه النيل و هو عامل علاقة أي من دول حوض النيل بمياه النيل أعني علاقتها الجغرافية به، و بمعني محدد الأنصبة المساحية لهذه الدول من حوض النيل، فبيان هذا العامل الثابت يُحدد إلى حد كبير موقف أي من دول النيل الحوض من قضايا مياه النيل و خاصة مشروعات السدود، و ذلك كما يلي :

المساحة الكلية بالكيلو متر المربع لكل دولة من دول حوض النيل :

بوروندي 27,834 – رواندا 26,340– تنزانيا 945,090– كينيا 580,370 – الكونجو الديموقراطية 2,344,860 – أوغندا 235,880– إثيوبيا 1,100,010 – إرتريا 121,890– السودان (قبل إنفصال جنوب السودان الذي تبلغ مساحته الكلية 619,745) 2,505,810 – مصر 1,001,450

مساحة الجزء من الدولة الواقع بحوض النيل بالكيلو متر المربع :

بوروندي 13,834– رواندا 19,876– تنزانيا 84,200– كينيا 46,229– الكونجو الديموقراطية 22,143 – أوغندا 231,366– إثيوبيا 365,117– إرتريا 24,921– السودان (قبل إنفصال جنوب السودان الذي تبلغ مساحته الكلية 619,745) 1,978,506– مصر 326,751 .

نسبة مساحة الجزء من الحوض بالدولة من مساحة حوض النيل الإجمالية :

بوروندي 0,4% – رواندا 0,6%– تنزانيا 2,7%– كينيا 1,5% – الكونجو الديموقراطية0,7% – أوغندا 7,4% – إثيوبيا 11,7% – إرتريا 0,8% – السودان (قبل إنفصال جنوب السودان الذي تبلغ مساحته الكلية 619,745) 63,6%– مصر 10,5% .

نسبة مساحة الجزء من حوض النيل بالدولة من مساحة الدولة الإجمالية :

بوروندي 47,6% – رواندا 75,5 % – تنزانيا 8,9% كينيا 8,0% – الكونجو الديموقراطية 0,9% – أوغندا 98,1% – إثيوبيا 33,2% – إرتريا 20,4% – السودان (قبل إنفصال جنوب السودان الذي تبلغ مساحته الكلية 619,745) 79,0% – مصر 32,6% .

4. العوامل التي تحد من قدرة الدبلوماسية المصرية علي حل أزمة سد النهضة

إن تحرك مصر الدبلوماسي في نطاق دول حوض النيل الشرقي (أي إثيوبيا والسودان وجنوب السودان) و في نطاق دول حوض النيل الإستوائي (ماعدا الكونجو الديموقراطية) و كذلك في نطاق دولتي الجوار المباشر للحوض الشرقي إرتريا و جيبوتي يقوم على أساس ما تعتقد الدبلوماسية المصرية بأنه تحرك يمكن أن يؤثر سواء بإضافة قوة للموقف المصري أو بإضعاف مصداقية الموقف الإثيوبي

لدى باقي دول حوض النيل (جنوب السودان ودول الحوض الإستوائي) من خلال مجرد توضيح الموقف المصري من سد النهضة الإثيوبي، صحيح أن هذا التحرك ضروري و مُبرر و هادف إلى تكوين كتلة تعتقد الدبلوماسية المصرية أنها ستكون ضاغطة Lobby على الموقف الإثيوبي، **لكن الواقع يُشير إلى أن هذا التحرك المصري تعترضه عوامل و حقائق غير مواتية تؤثر سلباً في الغالب في إنتاجيته، و هذه العوامل و الحقائق ربما تعلمها الدبلوماسية المصرية لكنها لم تكن كلها أو بعضها واقعة بشكل كامل في مجال إدراك الدبلوماسية المصرية لوقت طويل سابق على هذا التحرك، و فيما يلي عرض تقديري لما يمكن إعتباره عوامل و حقائق سلبية تعترض هدف تحقيق نتيجة ملموسة تؤثر في الميل الهجومي الإثيوبي في قضية سد النهضة أو تضيف قوة إلى الموقف المصري، و من بين أهم هذه العوامل و الحقائق :**

أ- أن هناك تحركاً إثيوبياً في الإتجاه المُضاد للتحرك المصري :

هناك سياسة أفريقية واضحة لإثيوبيا و يعطي هذه السياسة الواضحة زخماً مؤتمرات القمة الأفريقية و المؤتمرات الوزارية التي عادة ما تُعقد في أديس أبابا التي تُشكل عقدة إلتقاء للإجتماعات و اللقاءات بين الساسة الأفارقة على كافة الأصعدة، و هو ما يُعوض نسبياً التمثيل الدبلوماسي الأقل كثافة لإثيوبيا مع الدول الأفريقية قياساً على التمثيل الدبلوماسي المصري مع حوالي 40 دولة أفريقية، و تعد قضية مياه النيل من القضايا المهمة التي توليها إثيوبيا في نطاق سياستها الأفريقية أهمية قصوى و خاصة بعد الإعلان في 31 مارس 2011 عن إقامة سد النهضة الخلافي مع مصر، و لذلك نشطت إثيوبيا في تحركاتها صوب معظم دول حوض النيل حتى لا تترك المجال حراً لمصر، و لقد تداخلت الزيارات الرئاسية و الوزارية الإثيوبية زمنياً مع الزيارات المماثلة لمصر في هذه الدول، و فيما يلي أهم التحركات الإثيوبية الأخيرة على مدى العامين المُنصرمين بدول حوض النيل، مع ملاحظة مماثلة لتلك التي لُوحظت على الجانب المصري و هي العزوف عن التحرك الدبلوماسي مع الكونجو الديموقراطية في شأن الأزمة المُتعلقة بسد النهضة :

قام رئيس الوزراء الإثيوبي Hailemariam Desalegn بزيارة " دولة " إلى تنزانيا بدعوة من رئيسها John Magufuli إستغرقت يومان بدأت في 31 مارس 2017 حيث إلتقى الرئيس التنزاني، و أستهدفت الزيارة تمتين العلاقات الدبلوماسية القائمة و إستكشاف مجالات تعاون تشمل التجارة و الإستثمار و قد وقع البلدان 3 إتفاقيات تعاون، و وفقاً لبيان صادر عن الخارجية التنزانية أشار إلى: " تنزانيا و إثيوبيا يتمتعان بعلاقات ممتازة و ستفتتح الأخيرة سفارة مُقيمة لها في دار السلام "، و في هذه

الزيارة إتفق الجانبين على إقامة مستودع بضائع حديث بمطار Julius Nyerere الدولي بدار السلام لدفع التبادل التجاري، و كما أشار الرئيس التنزاني فإن: " كون إثيوبيا بلد حبيس جغرافياً عن البحر، لهذا وافق الزعيم الإثيوبي على البدء في إستخدام مطارنا لإستقبال بعض من بضائعهم، التي ستُخزن بمستودع المطار وتُشحن جواً لإثيوبيا عبر الخطوط الجوية الإثيوبية "، و في 24 أبريل 2017 و على مدى يومين عُقدت مباحثات في إطار دور الإنعقاد الثاني للجنة الإثيوبية / الرواندية الدائمة (التي تأسست عام 2012) على المستوى الفني في العاصمة Kigali تناولت وفقاً للسكرتير الدائم للخارجية الرواندية Claude Nikobisanzwe إقامة شراكة في مجالات التعليم و السياحة و المساعدة القانونية المُتبادلة، و أشار Nikobisanzwe إلى أن: " التعاون بين رواندا و إثيوبيا يظل قوياً و قد حقق نتائج ملموسة في عددة مجالات من بينها الدفاع و تبادل الخبرات في مجال تكوين قدرات و تدريب عناصر قوات حفظ السلام و دعم عملياتها و الطيران، و هو ما سيستفيد شعبي البلدين منه "، و قد أشار موقع The New Times الرواندي في 27 أبريل 2017 إلى أن البلدان وقعا عام 2016 على إتفاق فتح المجالين الجويين للبلدين يتيح للناقل الجوي الوطني العمل بدون قيود، كما أن الدولتين وقعتا إتفاقيات عام 2012 تغطي مجالات التعاون في المجالات السياسية، الإقتصادية، التجارية، الإستثمارية، التعليمية، الصحية و مجالات أخرى و ذلك إنبثاقاً عن إتفاق عام للتعاون بينهما، بعد ذلك قام رئيس الوزراء الإثيوبي Abiy Ahmed بزيارة رسمية إلى كينيا يومي 6 و 7 مايو 2018، و تناولت المُباحثات المسائل الثنائية و الإقليمية و وسائل تقوية التكامل و السلام و الأمن الإقليمي و التعاون مُتعدد الأطراف، و من المعروف أن كينيا تستضيف على أراضيها آلاف الإثيوبيين الذين فروا من مدينة Moyale الحدودية بسبب عنف الجنود الإثيوبيين، كما قام رئيس الوزراء الإثيوبي Hailemariam Desalegn بزيارة " دولة " إلى رواندا إستغرقت 3 أيام بدأت في 27 أبريل 2017 تم خلالها التوقيع على 11 إتفاق عززت العلاقات الثنائية منها إتفاق بشأن "إدارة موارد المياه"، و قد وصف رئيس الوزراء العلاقات مع رواندا بأنها " فريدة "و بأن بلاده تريد لهذه العلاقات أن تتوسع، و في هذا السياق أشار رئيس الوزراء الإثيوبي إلى أن إثيوبيا ستفتتح سفارة مُقيمة لها في Kigali (تبادلت إثيوبيا التمثيل الدبلوماسي مع رواندا من خلال سفارة إثيوبيا بأوغندا، فيما إفتتحت رواندا سفارتها بإثيوبيا في 1978)، هذا و قد وقعت الدولتين مذكرة تفاهم بشأن إدارة موارد المياه *(ALL AFRICA . 10 مايو 2017)، كذلك و خلال مشاركتها في حفل أقامته سفارة رواندا في أديس أبابا في 6 أغسطس 2017 بمناسبة يوم التحرير و إنتصار الرئيس Paul Kagame في الإستفتاء على رئاسة الجمهورية ألقت وزير الدولة للخارجية الإثيوبية Hirut Zemene كلمة أشارت

فيها إلى ما وصفته " بالإنجازات الضخمة " للرئيس الرواندي Kagame و إلى مغزى إعادة إنتخابه بموافقة الشعب في الإستفتاء الذي جرى في ديسمبر 2015 على إعادة إنتخابه لفترة رائاسية ثالثة و بنسبة 98,66%، و مما يعكس قوة العلاقات التبادلية بين الدولتين فقد قام رئيس رواندا Paul Kagame بزيارة رسمية إلى إثيوبيا في 24 مايو 2018 و أستغرقت يومان و ألتقى رئيس الوزراء الإثيوبي Abiy Ahmed و تركزت مباحثات يوم الزيارة الأول على تناول العلاقات الثنائية، و قد أثنى الرئيس الرواندي على رئيس الوزراء الإثيوبي قائلاً أن إثيوبيا تثق فيه لحكمته، و رد رئيس الوزراء الإثيوبي فأعرب عن إعجابة بالرئيس Kagame لنضاله من أجل الحرية و التي هي أعظم هدية لشعب رواندا و للقارة الأفريقية، مُضيفاً قوله أن بعد هذا النضال كان من الصعب تأسيس المؤسسات بالدولة لكنك عندما تذهب إلى رواندا فإنك تجد كيف أن هذا الزعيم غير البلاد .

تنبهت إثيوبيا في وقت مبكر جداً بمخاطر الحرب الأهلية و تداعيتها على أمن إثيوبيا و القرن الأفريقي ككل، و لهذا تحركت مع كينيا و لذلك توجه وزيرا خارجية إثيوبيا و كينيا معاً إلى جوبا في 26 ديسمبر 2013 أي بعد 11 يوم من بدء الحرب الأهلية و شملت 10 ولايات و جوبا عاصمة جنوب السودان، و هناك إلتقيا بالرئيس Salva Kiir و تركز الحديث معه على وسائل وقف العنف بالبلاد و بدء محادثات سياسية من أجل ذلك بعد أن دب الخلاف بينه و بين نائبه Riek Machar، و رغم أن إثيوبيا كغيرها تدرك أن جنوب السودان ليست باللاعب المؤثر في سياسات حوض النيل إلا أنها توليها إهتماماً خاصاً لأسباب أمنية خاصة في ضوء أن هناك درجة ما من عدم الإستقرار الداخلي بإثيوبيا، و هذا مما دفع بإثيوبيا إلى البحث عن و إيجاد وسائل لإدارة تدفقات اللاجئين بسبب الحرب الأهلية المُستعرة بجنوب السودان منذ 2013 ففي منطقة Gambella الإثيوبية وحدها يوجد 288,000 من هؤلاء معظمهم من النوير قبيلة خصم الرئيس Salva Kiir، و كذلك بسبب حرص إثيوبيا على عدم ترك جنوب السودان بالكامل في مدى الإهتمام السياسي المصري، ذلك أن ترك جنوب السودان بعيداً عن إهتمام إثيوبيا يتيح الحركة الحرة لمصر في جوبا و من ثم ضمها للدول الحليفة أو على الأقل المؤيدة لمصر في حوض النيل، و من هذا المنطلق قام رئيس الوزراء الإثيوبي Haile Mariam Desalegn في هذا الإطار و في إطار تنشيط العلاقات الثنائية و متابعة تطبيق إتفاق السلام الموقع في أديس أبابا في أغسطس 2015 بين رئيس جنوب السودان Salva Kiir و المعارضة المُسلحة بقيادة Riek Machar، قام Desalegn بزيارة لجنوب السودان في 28 أكتوبر 2016 إستغرقت يوماً واحداً ألقى خلالها كلمة أمام الجمعية التشريعية الوطنية بجوبا أشار فيها إلى: "أن بلاده لن تؤيد جماعة تخوض

معارك مُسلحة أو أيا كان ممن إختاروا مسار الحرب، و لذلك فنحن لن نسمح لأي حركة مُسلحة تسلب السلام من منطقتنا سواء أكانت في إثيوبيا أو جنوب السودان، و سوف يكون هناك تعاوناً بين الجيشين الإثيوبي و الجنوب سوداني، و لقد وافق الرئيس الجنوب سوداني على إيفاد رئيس أركان الجيش لأديس أبابا بسرعة وسيتفقون هناك على التعاون المُشترك لتأمين الحدود و ما وراءها"، و قد تضمنت كلمة رئيس جنوب السودان Salva Kiir Mayardit الإشارة إلى : " أننا ناقشنا مسائل على جانب كبير من الأهمية خاصة الثنائية منها ووقعنا عدة مذكرات تفاهم، و في المجال الأمني وافقنا على أن أي منا لن يسمح لأي قوة سلبية إستخدام أراضينا لشن أنشطة عدائية، و سيكون الطريق مفتوحاً أمام السلع الإثيوبية للدخول لأراضينا، و بدلاً من توجهنا لأماكن بعيدة لبيع بترولنا فسوف يحصل عليه الإثيوبيين منا، خاصة و أننا الآن في سبيلنا لإقامة مصفاة تكرير"، و يُذكر أن هناك 5 مشروعات لإقامة طرق بين جنوب السودان و إثيوبيا تمول الأخيرة إثنان منهم من خلال قرض إثيوبي لحكومة جنوب السودان، و هناك أيضاً إتفاق بخصوص التجارة و البترول الجنوب سوداني، في إطار خشية جنوب السودان من دور إثيوبي سلبي فيما يتعلق بوضعية رئيس جنوب السودان Salva Kiir قام Kiir بزيارة رسمية إستغرقت يوماً واحداً لإثيوبيا في 30 مايو 2018 رافقه فيها مفاوض عملية السلام بجنوب السودان و بعض الوزراء، و كانت هذه هي الزيارة الأولى لرئيس جنوب السودان لإثيوبيا بعد إستقالة رئيس الوزراء الإثيوبي Hailemariam Desalegn في فبراير 2018، و تأتي أهمية الزيارة بسبب إخفاق الجولة الثانية في مايو 2018 للمنتدى عالي المستوى لتنشيط "عملية السلام بجنوب السودان أو High Level Revitalization Forum ، و ذلك بعد أن رفض طرفي الحرب الأهلية مُقترح المُشاركة في السلطة التي وضعتها منظمة IGAD، و كان من المُفترض عقد جولة أخرى لمنتدى تنشيط عملية السلام في جنوب السودان بإثيوبيا إلا أن الأحداث الناتجة عن الموقف السياسي المُضطرب بإثيوبيا قبل إستقالة Desalegn أجلت الإنعقاد و أقترح عقدها إما في جيبوتي أو كينيا أو أوغندا .

لكن هناك ثمة تصريح أدلى به رئيس وزراء إثيوبيا السابق Hailemariam Desalegn نُشر على موقع today ng بتاريخ 30 أبريل 2018 أعتبره كاشفاً عن الرؤية الإثيوبية الحقيقية لوضعية و دور الرئيس الجنوب سوداني Salva Kiir في الحرب القائمة بجنوب السودان، فقد أشار Desalegn في تصريحه إلى حاجة جنوب السودان إلى تخلي رئيسها Salva Kiir عن السلطة كي يتيح للبلاد وجه جديد لقيادتها، و أن الأمر يبدو واضحاً بصفة مُضطردة في أن إتفاقيات السلام التي بين حكومة جنوب السودان و الجماعات المُتمردة أصبح من غير الممكن إحترامها، و قال ما نصه: " إن الإتفاقيات وُقعت

لكنها أبداً لم تُنفذ و لقد رأيت أن هناك ثمة إتفاقيات أكثر منها يمكن أن تُوقع، لكني لم أعتقد أنها الأخرى ستُنفذ كما يثبت التاريخ ذلك " ، و ما قاله رئيس وزراء إثيوبيا السابق يثبت أن إثيوبيا لم تكن لتثق في رئيس جنوب السودان Salva Kiir ليس فيما يتعلق بإتفاق أديس أبابا الذي وقعه مع خصومه في الحرب الأهلية بأديس أبابا في أغسطس 2015 فحسب بل أيضاً في الإتفاقيات و مذكرات التفاهم المُوقعة بينه وبين إثيوبيا .

ب- الموقف السوداني بشأن قضية مياه النيل عموماً وسد النهضة :

قبل بيان موقف السودان من قضايا مياه النيل تجب الإشارة إلى حقيقة أن 77% من مجمل المياه بالسودان مصدرها أنهار النيل و الجاش و بركة وأزوم و كلها تنبع من خارج حدود السودان تماماً كحالة مصر التي تعتمد بنسبة 99% على مياه نهر النيل فقط، و هذا يعني أن هناك قاسم مُشترك بين الحالتين المصرية و السودانية فيما يتعلق بدرجة الأمن المائي فهو مُهدد في الحالتين، مع إختلاف النسبة فهي 100% في الحالة المصرية و75% في الحالة السودانية، فهل الأمن المائي السوداني كاف بهذه النسبة ؟ المسألة معيارية لدى متخذ القرار السوداني .

الإختلاف بين الرؤيتين المصرية و السودانية فيما يتعلق بمياه النيل ليست حديثة أو ناتجة عن الخلاف السياسي بين البلدين فقط، فهذا الإختلاف يمتد إلى الجانب الفني أيضاً، و قد وضح ذلك في المفاوضات المصرية / السودانية بشأن إقامة مصر للسد العالي و ما يترتب عليه من إصطناع بحيرة تُخزن فوائض مياه نهر النيل (بحيرة السد العالي أو ناصر) و ما ترتب عن إيجاد هذه البحيرة من تهجير قسري لسكان النوبة على جانبي الحدود، و كانت أولى بوادر الخلاف عندما بدأت المفاوضات المصرية مع السودان بالخرطوم قبل إستقلاله عن مصر في سبتمبر 1954 و خلالها قدم وزير الري السوداني الدراسة الخاصة بالخزان، على حين إستغل الجانب المصري الفرصة و قدم مشروعات متعددة للري من أهمها السد العالي و بدا الأمر و كأنه مقايضة و لهذا تدخل السيد Humphrey Morris مستشار وزير الري السوداني (إنجليزي و كان يعمل بالري إبان عهد الحكم الثنائي) و أوضح أن هدف الإجتماع ينحصر في موضوع إقامة خزان الروصيرص فقط، و أن الجانب السوداني لذلك يرفض الربط بين الأمرين، و هو ما لم يقبله الجانب المصري و أنفضت أول جولة تفاوض بدون إتفاق في 9 سبتمبر 1954، و كان هذا أول تباين في الرؤي بين الجانبين، و للحقيقة فإن ما دفع الجانب المصري للمقايضة أن الأمر له سابقة فقد أقامت مصر خزان جبل الأوليا لمصلحتها مقابل إقامة خزان سنار على نفقتها لصالح السودان، بعد ذلك قام وزير الري السوداني ميرغني حمزة بزيارة للقاهرة في أكتوبر 1954

لإستئناف التفاوض و أعاد الجانب السوداني رفضه للربط بين مشروعه و مشروع السد العالي، و كان السيد ميرغني حمزة ميالاً لإبداء مرونة لكن السيد Humphrey Morris أصر على عدم الربط موضحاً مضار إقامة السد العالي للسودان و منها إغراقه لمنطقة حلفا و هو ما قبله السيد ميرغني حمزة، و أثار الجانب السوداني مسألة إعادة توزيع مياه النيل بتعديل الحصص التي نص عليها إتفاق 1929 من أجل مواجهة التوسع في مشروع الجزيرة، و أوضح الجانب المصري أن أي حديث عن إعادة توزيع مياه النيل لا يمكنه النقاش بشأنه قبل البت في موضوع إقامة السد العالي (المرجع للدكتور سلمان محمد سلمان .خفايا وخبايا مفاوضات اتفاقية مياه النيل لعام 1959 . *(1- 14- نهر النيل- الاخبار - شبكة المناصير) .

كانت مساحة الخلاف أو المسائل غير المُتفق عليها في شأن تقاسم المياه واضحة، فالسودان يرى تحديد الكميات مقدماً قبل إنشاء السد العالي فيما تريد مصر التحديد بناء على ما ينتج عن إنشاءه بالإضافة إلى تقاسم فوافقد البخر في السد العالي و هو ما رفضه الجانب السوداني بإعتبار البخر يحدث داخل الأراضي المصرية، و بعد الإنقلاب العسكري بالسودان بقيادة الفريق عبود تشكلت في 18 نوفمبر 1958 حكومة شبه عسكرية بعد الإنقلاب تضمنت تولي 8 عسكريين حقائب وزارية منهم وزير الري و عضو المجلس الأعلى للقوات المُسلحة الأميرالاي أحمد عبد الله حامد، فيما تولي 5 وزراء مدنيين الحقائب الأخرى، و لم تكن القيادة السوداني و لمدة تقترب من العام بمستعدة لإستئناف التفاوض بسبب الصراعات الداخلية و الخلافات بين أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة الأمر الذي أدى لعزل البعض و منهم الأميرالاي أحمد عبد الله و خلفه في منصبه الأميرالاي المقبول الأمين الحاج في سبمبر 1959 و الذي وُجه بإيلاء ملف التفاوض مع مصر بشأن مياه النيل، و كانت مصر في هذا الوقت قد توصلت إلى إتفاق مع الإتحاد السوفيتي لتمويل إقامة السد العالي و حصلت على موافقة من اليونسكو للمساهمة في إنقاذ آثار النوبية بمنطقة أبو سنبل قبل أن تغرقها مياه النيل الناتجة عن المشروع، و تبقى لمصر موافقة السودان على إقامة المشروع لذلك أتفق الطرفان في سبتمبر 1959 على إستئناف التفاوض في العاشر من أكتوبر 1959 و رأس الجانب السوداني في هذه الجولة التي كانت الأخيرة الأميرالاي طلعت فريد وزير الإستعلامات و العمل و تضمن هذا الوفد المكون من 11 عضو وزير الري السوداني الأميرالاي المقبول الأمين الحاج، فيما رأس الوفد المصري المكون من خمسة أعضاء وزير الأشغال أحمد الشرباصي إضافة إلى مجموعة من المستشارين من وزارات مختلفة ، السيد زكريا محي الدين وزير الداخلية المركزي، و قد إستمرت المفاوضات أربعة أسابيع و كانت التوجيهات للوفدين بالإمتناع تماماً عن

الإدلاء بأي تصريحات للإعلام، و كانت المفاوضات صعبة و عُلقت مرتين ليعود الوفد السوداني لإستشارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة و في 7 نوفمبر 1959 أعلن الطرفان عن توصلهما لإتفاق حول كل المسائل و في منتصف نهار 8 نوفمبر 1959 و في قاعة الإحتفالات بالخارجية المصرية و بحضور ممثلي السلك الدبلوماسي المعتمد بالقاهرة، وقع رئيس الجانب المصري و رئيس الجانب السوداني ثلاث إتفاقيات هي : إتفاقية الإنتفاع الكامل من مياه النيل و الإتفاق المالي و التجاري و إتفاقية المسائل الجمركية، و قد صادق مجلس الوزراء السوداني على إتفاقية الإنتفاع الكامل من مياه النيل في 11 نوفمبر 1959 و أصدر المجلس القانون الخاص بها كما قامت مصر من جانبها بتسجيلها لدى الأمم المتحدة في نيويورك في 7 فبراير عام 1963، لكن يبدو أن ذلك تم لإشراك الوزراء المدنيين الخمسة بمجلس الوزراء، و قد أيدت الأحزاب السودانية في معظمها الإتفاق بما فيها حزبي الأمة (عبد الله خليل والصديق المهدي) و الإتحادي، ثم و بعد شهرين من توقيع الإتفاقية أي في يناير 1960 بدأ العمل في إقامة السد العالي و أنتهى تنفيذه في منتصف 1970 بتكلفة بلغت حوالي 600 مليون دولار .

لم تشر إتفاقية الإنتفاع الكامل بمياه النيل 1959 لخزان خشم القربة الذي كان الغرض منه توطين مهجري وادي حلفا التي أغرقها السد العالي ببحيرته، الأمر الذي تعثر بسبب خلافات نشبت بين شركة Turf المُنفذة لبناء بيوت هؤلاء المُهجرون بمنطقة خشم القربة فطلبت حكومة السودان إرجاء تخزين المياه وراء السد لستة أشهر و هو ما رفضته الحكومة المصرية (أرغم السد العالي حوالي 70,000 من النوبيين المصريين، و 50,000 من النوبيين السودانيين على النزوح و فقد السودان نتيجة امتداد بحيرة السد العالي في أراضيه مدينة وادي حلفا و 27 قرية جنوبها و شمالها شلالات دال و سمنه و نحو 200,000 فدان من الاراضي الزراعية الخصبة و حوالي مليون شجرة نخيل وحوامض كذلك) .

* (السفير بلال المصري . كتاب قيد الطبع بعنوان : " رؤية لواقع العلاقات المصرية / السودانية)

ظلت الأمور مُستقرة و كانت الخلافات حول المسائل الثانوية بشأن مياه النيل تُحل بواسطة أعضاء الجانبين المصري و السوداني في اللجنة الفنية المُشتركة الدائمة لمياه النيل التي نشأت بموجب نص بإتفاقية الإنتفاع الكامل بمياه النيل و كانت حصناً مناسباً أعان على إبعاد جزء كبير من قضية مياه النيل عن أيدي رجال الأمن و السياسيين إلى حد كبير، لولا أن هذه اللجنة نفسها عُصف بها في مرحلة الإنهيار الأولي للعلاقات الثنائية المصرية / السودانية و تفكك أجزاءها و التي تغطي الفترة من1990 إلى 2000 فعُلقت إجتماعاتها السنوية عام 1992 بعد أن شهدت هذه العلاقات فترة إزدهار في عهدي الرئيسين السادات و جعفر نميري اللذين نجحا في الإرتقاء بالعلاقات من خلال التوقيع عام 1974على

إطار التكامل بين البلدين و الذي كان بحق إنجازاً عزز من الأمن القومي للبلدين، لكن مع تولي الرئيس المخلوع مبارك الحكم و الذي في إعتقادي طُلب منه من جهة خارجية مُتسلطة عليه القضاء على جيل و روح أكتوبر من الجيش المصري و هو ما فعله و تجاوزه لمهام أخرى منها تحطيم العلاقات مع السودان لمجرد أن قادة إنقلاب 30 يونيو 1989 أعلنوا عن رؤية إسلامية للحكم بالتضافر مع جبهة الميثاق الإسلامي أو الجبهة الإسلامية بقيادة المرحوم د. حسن الترابي فبدأت مصر التحرش و التحريض على السودان الذي بادل مصر العداء بعداء داخل دائرة مُفرغة من الفعل و ردود الفعل، فصدرت تصريحات عديدة أظهرت مزيداً من التباين الحاد و ليس مجرد الإختلاف بين البلدين في قضية مياه النيل منها على سبيل المثال فقط :

– صرح وزير الري يعقوب أبو شورة في جلسة للمجلس الوطني السوداني (البرلمان) في 3 يناير 1994 بما نصه: " هناك مساع للوصول لإتفاقية شاملة تضم دول حوض النيل تختص بتوزيع المياه، فيما الوضع الحالي مجحف للسودان " .

– وكالة أنباء السودان الحكومية و نُشر في نشرتها بتاريخ 7 أغسطس 1995 و نصه: " إن أي حديث عن زيادة إستغلال السودان لمياه النيل يضايق الحكومة المصرية على الرغم من التطورات في دول حوض النيل بما في ذلك الجفاف و حاجة الدول التي لا نصيب لها من مياه النيل و التوسع في إستخدام المياه في السودان بسبب الهجرة ".

* (وكالة أنباء السودان الحكومية . نشرة يوم 7 أغسطس 1995)

و كان إعتقادي و مايزال أن هذا التصريح من رأس الدولة مقصود منه إيصال عدة رسائل لمصر أهمها أن السودان بصدد زيادة إستغلاله لمياه النيل و أن هناك تطورات في دول حوض النيل منها الجفاف تستدعي تطوير سياساتها النيلية لمواجهة الجفاف من أجل تحقيق الأمن الغذائي، كما أن الرئيس السوداني يبدي تعاطف بلاده مع دول حوض النيل التي لا نصيب لها من مياه النيل ثم أن للسودان – من وجهة نظره – مبرر إضافي لزيادة إستغلاله لمياه النيل بسبب موجات الهجرة الأرترية و الإثيوبية في شرق و وسط السودان (تربو عن المليون نسمة) .

– تقدم عدد من النواب بالبرلمان السوداني في 23 أكتوبر 2004 بطلب لمراجعة إتفاقية الإنتفاع الكامل من مياه النيل الموقعة مع مصر في نوفمبر 1959، و نقلت عن السيد / إبراهيم نايل إيدام و هو أحد أعضاء البرلمان الموقعين على هذا الطلب قوله: " إن هذه الإتفاقية غير عادلة و لذلك أتساءل لماذا ننتظر الغد لمراجعتها " ، فيما أشار عضو آخر إلى أن مهددات التصحر و حاجة السودان لمشروعات

زراعية تدعو السودان لطلب مراجعة هذه الإتفاقية، كما أشارت الصحيفة إلى رد وزير الري السوداني على ذلك بقوله: " أن السودان لا يتوقع إيجاد مياه نيلية كافية لري كل الأراضي الزراعية فيه "، و أشارت الصحيفة أخيراً إلى أن لجنة الزراعة بالبرلمان السوداني إقترحت زيادة منسوب بعض السدود مع أساليب أخرى . *(صحيفة Khaleej Times في عددها بتاريخ 24 أكتوبر 2004)

هذا فيما يتعلق برؤية السودان لقضية مياه النيل في إطار مصري / سوداني، أما في الإطار الثلاثي الذي يضم إثيوبيا و الذي تكون بعد إعلان إثيوبيا في 31 مارس 2011 عن شروعها في إقامة سد النهضة فقد ظل موقف السودان الرسمي مُساند لوجهة النظر المصرية التي رأت في إقامته بالمواصفات التي يجري العمل بها ضرراً على مصالحها و مصالح السودان المائية، لكن و في تطور مفاجئ و قبل نهاية عام 2013 تحول الموقف السوداني و علي أعلى مستوى إلى دعم و تأييد إقامة إثيوبيا لسد النهضة على النيل الأزرق، فوفقاً لما ورد في خطاب جماهيري للرئيس السوداني عمر البشير في 4 ديسمبر 2014 بمناسبة تدشينه و رئيس الوزراء الإثيوبي لشبكة الربط الكهربائي بين البلدين بولاية القضارف المُتاخمة للحدود مع إثيوبيا أشار إلى: " **أن السودان تدعم إقامة هذا السد لأنها ستحظى بنصيب كبير من الكهرباء المُولدة من السد** " و أوضح قائلاً: " **ساندنا سد النهضة لقناعتنا الراسخة أن فيه فائدة لكل الإقليم بما فيها مصر و سنعمل عبر اللجنة الثلاثية الدولية لتقييم سد النهضة يداً بيد لما فيه مصلحة شعوب المنطقة** " و في إشارة لها أكثر من مدلول قال: " **نحن أصلاً شعب واحد و السودان هو جزء من الحبشة الكبرى التي كانت تضم الصومال، إرتريا، جيبوتي و إثيوبيا لكن الحدود التي وضعها المُستعمر هي التي فرقتنا** "، و يُعد هذا التصريح من رأس الدولة قاعدة أو الإطار الذي تقع داخل مساحته مواقف الوفد السوداني في كل جولات التفاوض الثلاثية الوزارية و الفنية و الجولات التساعية التي شُكلت مُؤخراً إذ أن هناك فريق من خبراء الري بالسودان لا يتفق مع وجهة النظر السودانية المُعلنة بشأن آثار سد النهضة فالموقف في أغلبه مبني على أساس سياسي، على كل حال فقد سارعت مصر بالتحفظ على ما ذهب إليه الرئيس السوداني في تصريحه المُشار إليه من أن لسد النهضة فوائد للسودان و مصر و المنطقة و قد نقلت صحيفة الشرق الأوسط السعودية الصادرة بلندن في ديسمبر 2013 بالإحالة على مصدر مسئول بوزارة الري المصرية قوله: " إن الرئيس البشير تحدث عن إيجابيات السد مُتجاهلاً السلبيات و تأثير السد على حصة مصر من مياه النيل "، و لقد ظل الموقف السوداني داعماً لوجهة النظر الإثيوبية في كل الإجتماعات الوزارية الثلاثية و التسعية و إجتماعات الخبراء، هذه الإجتماعات التي كانت و ستظل أداة لإستهلاك الوقت فيما سد النهضة يجري العمل على

إنجازه على قدم و ساق حتى وصلت نسبة إنجازه 64% أو أكثر، فالبيانات الإثيوبية مُضللة لأن المشروع يُدار و كأنه ميدان حرب مع مصر التي تساعد من يضلولنها على الإستمرار في تضليلها حتى تُعفي نفسها من الثأر ... و أنا أعني هذه الكلمة لأن سد النهضة و أكررها مرة أخرى ليس مشروعاً مائياً فحسب بل هو **جريمة ضد الإنسانية**، و من غير المفهوم الإستمرار في تحركات دبلوماسية مجردة عن سلاح ماض آخر يُساند هذا التحرك، إذ لا يمكنك أن تكسب حرب و عدوك لا يخشاك، فالتحركات الدبلوماسية المجردة تفتح شهية المعتدي الذي إستظل بالإجتماعات الثلاثية و التساعية العقيمة التي تجري منذ 4 سنوات و أكثر و تؤجل حتى يجري الإتفاق على إستئنافها ثانية وهكذا .

لم يتوقف تفكك أجزاء العلاقات الثنائية بين مصر و السودان على ما تقدمت الإشارة إليه، فقد وصل الأمر إلى حد إعلان الرئيس البشير في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الإثيوبي هايلي ماريام ديسالين بثته وكالة الأنباء السودانية في 4 أبريل 2017 أشار فيه إلى: " إنه لا سقف للتعاون بيننا في المجال الأمني إذ إن أمن أثيوبيا هو أمن السودان، و أمن السودان هو أمن أثيوبيا "، و هو ما أمن رئيس الوزراء الأثيوبي ديسالين عليه بقوله: " إن ما يمس أثيوبيا ينعكس على السودان، و إن ما يمس السودان ينعكس على إثيوبيا، لذلك فإن البلدين مصممان على التعاون الوثيق في هذه المجالات كلها "، هذا الإعلان من جانب الرئيس السوداني يعني بكل وضوح إنكاره وحدة الأمن القومي المصري / السوداني و ما يتأسس أو تأسس على هذه الوحدة من مصالح و مواقف، و من ثم فهناك أزمة بالفعل فيما يتعلق بقضية وحدة الأمن القومي لمصر و السودان بعد هذا التصريح الخطير من الرئيس السوداني، و من ثم فجزء من جهد مصر لحل الأزمة مع السودان يجب أن يُوجه إلى إستعادة المفهوم المشترك لنظريتي الأمن القومي للبلدين، و هو أمر أستبعده لأسباب مختلفة و تراكمية، و مع ذلك أشير إلى أن ذلك هو السبيل الأنسب لحل أزمتي حلايب و مياه النيل، و هو طريق صعب تعرض لتدمير مُتبادل منذ عام 1991 .

تتذرع مصر بصبر تجاوز حده الأقصى فيما يتعلق بالمفاوضات الكرتونية الجارية بشأن أزمة سد النهضة و التي تطور مستوى تشكيلها من المستوى الثلاثي إلى المستوى الشاعي الذي يضم وزراء الخارجية و الري و رؤساء أجهزة مخابرات الدول الثلاث، لكن تعثر و تسويف و عقم جولات التفاوض على هذه المستويات أخرج مصر أحياناً عن صبرها، فقد أعرب وزير الخارجية المصري في تصريح له نُشر في 20 أبريل 2018 عن أسفه من تجاهل إثيوبيا و السودان لدعوة وجهتها مصر إليهما لعقد إجتماع آخر بشأن أزمة سد النهضة و قال: " إن بلادي أسفت لفشلهما (أي إثيوبيا والسودان) في

الإستجابة لعقد الإجتماع وفقاً لما هو مُخطط في 20 أبريل 2018 "، و أردف قائلاً :" إن ضياع مزيد من الوقت سيجعل الأمر أكثر صعوبة في الوصول لحل لهذه المشاكل الفنية، فلقد تجاوزنا 15 يوماً " ثم علق على موقفهما فقال: " بالرغم من كل جهود مصر فنحن لا نرى جهد مُتبادل من الجانب الآخر... لهذا فسوف ننتظر حتى يُظهر شركاؤنا رغبة لطرح الموضوع مرة أخرى "، أي أن مصر قررت تعليق الوصول إلى حل للأزمة على رغبة هؤلاء، علماً بأن مصر أعلنت في حينه عن فشل الإجتماع الوزاري الثلاثي الذي عُقد بالخرطوم في مُستهل أبريل 2018، ثم عقب تصريحات أدلى بها وزير الخارجية المصري ألقى فيها باللائمة على السودان و إثيوبيا في فشل إجتماع فني شمل حضور وزراء وخبراء الري و الموارد المائية للدول الثلاث بأديس أبابا في 5 مايو 2018، و نوقشت فيه إختلافاتهم بشأن تقرير بيت الخبرة الإستشاري الفرنسي بشأن سد النهضة و تأثيره على مصر، عقب ذلك صدر بيان عن وزارة الري السودانية في 9 مايو 2018 تضمن الإعراب عن أسف السودان لتصريحات وزير الخارجية المصري تلك، و بيان أن هدف إجتماع أديس أبابا الوحيد هو الاتفاق على منهجية لرفع الاستفسارات إلى الاستشاري في تقريره التمهيدي و أشير في البيان إلى أن الاجتماع إنتهى في جو إيجابي بعد أن قدم السودان اقتراحا متكاملا للتوصل إلى اتفاق و أن الدول الثلاث قبلت النظر في الاقتراح و الرد في غضون أسبوع على ما إذا كان سيتم تبنيه أم لا كوسيلة للتغلب على الطريق المسدود، و وفقاً لهذا البيان أيضاً فقد جدد السودان الإنتباه إلى موقفه الواضح من سد النهضة، مشدداً على: " الإيمان العميق بأن المعرفة العلمية المستنيرة و التعاون المخلص و إحترام الآخرين هو الطريقة الوحيدة للتغلب على كل التحديات المتعلقة بالسد" . *(Sudan Tribune . 10 مايو 2018)

ج- التوقيت المُتأخر للتحرك المصري :

في الواقع فإن هناك أسباب مختلفة وراء التوقيت المُتاخر للتحرك المصري لمواجهة فرض إثيوبيا لواقع ما بعد سد النهضة وفقاً لتصميمه الفني الذي تعترض عليه مصر، و من بين هذه الأسباب الظروف التي أحاطت بتوقيت الإعلان الإثيوبي في 31 مارس 2011 عن الشروع في إقامة السد، فقد تزامن هذا الإعلان مع الفوضى السياسية التي سادت مصر بعد ثورة 25 يناير مباشرة، بين المؤسسة العسكرية و القوى السياسية المختلفة و بالتحديد القوة السياسية الوحيدة المُنظمة، و لإن نظام مبارك لم يترك فرصة لنمو أشجار الديموقراطية في مصر لثلاثين عاماً، لذلك لم تكن القوى السياسية المصرية بلا إستثناء مُدربة على التعامل مع المؤسسة العسكرية المصرية و لا هي مُدركة بشكل كاف أنها قد شغلت منذ 23 يوليو 1952 الحيز السياسي المصري بالكامل و ليس لديها إستعداد لتركه لآخرين ترى أنهم غير

راشدين وطنياً أو على الأقل لا يستحقون حمل تبعة وطن، المهم أن المؤسسة العسكرية و جهازي المخابرات المصريين لم يكن في مكنتيهما الإبتعاد عن الإهتمامات الوقتية الظرفية للمؤسسة العسكرية التي كان هدفها الوحيد " إنقاذ مصر" من المُتربصين بها، و لم تدخل إثيوبيا في هذا التصنيف تصنيف المُترصين بمصر مع إنها أول و أخطر المُتربصين بأمن مصر القومي شأنها شأن إسرائيل التي كان جهاز مخابراتها " الموساد" بالقطع على علم تام و تفصيلي بإقامة إثيوبيا لسد النهضة و هو في مرحلة " النية " أو " التخطيط "، و لذلك لا أعتقد أن مصر فوجئت بالإعلان الإثيوبي فلدى مصر عيون في إثيوبيا و في السودان يمكنها إمداد القاهرة بالمعلومات عن السد و هو في مرحلة " النية " أيضاً، لكن من يتتبع سياسة نظام مبارك خلال 30 عاماً يدرك الإجابة على هذا التقصير الفاضح، فالسبب أن نظام مبارك نظام غير مُستعد للمواجهات أيا كانت و هو نظام يميل إلى الثبات لدرجة السكون و ربما قبول الخضوع على المغامرة أو المخاطرة ثم أنه نظام كانت الأغلبية الكاسحة من المناصب القيادية فيه يتولاها من سدد فاتورة الولاء أو أنه مُرتبط بشبكة العائلات التي كانت تخدم هيكل العبودية لنظام ميزته الوحيدة أنه قادر على البقاء و لو ذليلاً، و الإستثناء الوحيد الذي كان يكسر فيه نظام مبارك قاعدة البعد عن المواجهات هو الشعب المصري نفسه فهذا الشعب هو مسرح المواجهة الوحيد و لم تكن المواجهات مع الشعب مُستمرة أو على وتيرة واحدة بل كانت مواجهات مُدارة عن بعد حتى لا تصل لحالة الإصطدام كتلك التي حدثت في 25 يناير 2011 و لم يستطع هذا النظام المُتبلد فتبلده وثقته الزائدة التي ضلل بها الشعب بلغت درجة جعلت من إحساسه بخطورة الموقف بطيئاً و مُتقطعاً، و ترجم هذا النظام طول مدة بقاءه بأنها بسبب قوته وليس بسبب ضلاله وتضليله، مع إن العكس هو الصحيح فجذوره لطول المدة تعفنت لأنها كانت تروي بفيض من دموع و دم و العمر الضائع للشعب المصري، و لأنه فيض فقد تعفنت الجذور من غزارة ريها بكل ذلك، المهم أن إثيوبيا إختارت توقيتاً كانت مصر فيه ثائرة ليس فقط على نظام كانت مصر غير جديرة به، بل أيضاً ثائرة على نفسها حتى تلد جيلاً غير جيل يوليو 1952 و جيل أكتوبر 1981 (جيل زمن مبارك)، و بالتالي فقد إنخرطت المؤسسة العسكرية المصرية في تأمين قبضتها على السلطة في مصر تلك السلطة التي ظلت في قبضتها منذ يوليو 1952 بالرغم من الهزائم المُدمرة التي لحقت بمصر في أكتوبر 1956 حين إجتاح أحدث جيوش الشرق الأوسط سيناء فإحتلها في وقت وجيز جداً، كذلك هزيمة يونيو 1967 عندما إجتاح نفس هذا الجيش المُعادي سيناء فأحتلها في ساعات قليلة فيما الإذاعة المصرية تغدر بضمير الشعب المصرية و تعلمه بأن " قواتنا " على أبواب تل أبيب، كان من الممكن أن تشكل أي من الهزيمتين توقيتاً مناسباً لتسليم السلطة للشعب و غرس أشجار

الديموقراطية .... لم يحدث .... و لذلك هناك إرتباط بين الهشاشة السياسية في مصر منذ 1952 و نجاح دولة أضعف كثيراً من مصر بمعيار " القوة الشاملة للدولة " في فرض واقع مائي مُهين على مصر، و في الحقيقة لن يقف الأثر السلبي لفرض إثيوبيا لهذا الواقع المهين على الأمن المائي لمصر بل سيمتد ليصل إلى "مكانة مصر " كدولة في الإقليم و في العالم و لهذا في إعتقادي أن هناك دولتين إحداهما في إقليم الشرق الأوسط و هي إسرائيل، و أخرى في إقليم حوض النيل و هي إثيوبيا إستفادتا بأقصى ما أمكنهما الإستفادة من إفتقاد مصر للديموقراطية الحقة " فحق على مصر قوله سبحانه و تعالى ما جاء في الآية (5) من سورة الإسراء: " فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ ۚ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا " .

هناك ثمة سبب آخر في وصف هذا التحرك " بالمُتأخر" و هو أن مصر لم تكن بحاجة للتحرك الحالي و الذي يُوصم بأنه " مُتأخر" لو أنها بدأته و أستمرت فيه و على أصعدة مختلفة منذ مرحلة إعداد إثيوبيا و أوغندا لما يُسمى بإتفاقية الإطار التعاوني لحوض النيل التي وقعت عليها خمس دول حتى الآن من دول حوض النيل هي إثيوبيا، أوغندا، رواندا، تنزانيا و كينيا ثم وقعته بوروندي في 28 فبراير 2011 ثم صادق عليه برلمانها كما فعلت إثيوبيا و أوغندا و تنزانيا (أي بعد ثورة يناير 2011) و أصبح عدد الدول المُوقعة 6 دول بما يعني وفقاً لما صرح به دانيال ميبوما المتحدث الإقليمى باسم مبادرة حوض النيل و مقرها في عنتيبى بأنه: " ... و بعد توقيع بوروندي للإتفاق الإطاري في الأول من مارس 2011 بات من الممكن أن تدخل الإتفاقية الإطارية حيز التنفيذ "، مضيفا: " أنه و بموجب القانون الدولى الساري كان لابد من أن توقيع ست من الدول الأطراف على الإتفاقية حتى تكون نافذة و هو ما حدث بالفعل " و هو ما يُضيف صعوبة أمام التحرك المصري الحالي فهناك 4 دول زارها الرئيس وزير الخارجية المصريين هي بوروندي، رواندا، أوغندا و تنزانيا، وقعت بالفعل بل و صادقت برلمانتها على الإتفاق الإطاري للتعاون بين دول حوض النيل " إتفاق عنتيبي" الذي مازالت مصر و السودان مُعترضتين عليه للآن مما يمثل حائط مانع للتفاهم بين مصر و هذه الدول لأنها تبنت و صادقت برلمانتها عليه فأصبح بالتالي جزءاً من تشريعاتها الوطنية، فهذا الإتفاق الإطاري يمثل رؤية رسمية تبنتها بالفعل هذه الدول بشأن حقوقها في مياه النيل و هو من ثم ليس مجرد وجهة نظر قابلة للمراجعة، و مما زاد من صعوبة و تناقض الموقف المصري توقيع الرئيس المصري بالخرطوم في 23 مارس 2015 على ما يُسمى بوثيقة إعلان المبادئ بشأن سد النهضة و التي وُقعها رؤساء دول حوض النيل الشرقي أي إثيوبيا، السودان ومصر (فيما عدا جنوب السودان التي يبدو و أنها تحتفظ بموقف يبعد أكثر عن

الموقف المصري و قليلاً عن الموقف السوداني لكنه بالقطع يتماس مع مواقف الدول النيلية الأخري) ، و في تقديري أن الرئيس المخلوع مبارك هو المُتسبب الرئيسي في توقيع الرئيس الحالي لوثيقة سد النهضة فمكانة مصر تم تدمير معظمها في عهد مبارك و قضية مياه النيل و علاقات مصر الإفريقية في إطار أوسع أهملها هذا النظام غير المُتفرغ لإدارة دولة بمعيار الحكم الصالح Good Governance بل بالأدوات الأمنية و الخداع الجماهيري عن طريق إعلام ضال، و لهذا وجد النظام الحالي نفسه في مركز لا يُحسد عليه فست دول بحوض النيل وقعت الإتفاق الإطاري، كما أن المصادر الحكومية الإثيوبية بالإضافة إلى ذلك تشير إلى أن وزير الإستثمار المصري أرسل خطاباً للبنك الدولي عام 2008 بالنيابة عن دول حوض النيل الشرقي الثلاث يطلب فيها تقديم البنك الدولي للعون التمويلي من قبل المانحين لتمويل أول مشروع هيدروليكي كبير إقليمي بمنطقة Abbai Gorge على النيل الأزرق، وبناء عليه وضع البنك الدولي من خلال لجنة مستقلة شاركت مصر فيها دراسة أكدت جدوى إقامة المشروع (الذي سُمي فيما بعد بسد النهضة أو سد الألفية) في إطار مبدأ " الكل رابح" أو Win- Win و الذي تستفيد من الكهرباء المُولدة عنه الدول الثلاث بل و الجزيرة العربية، لكن توقيع وثيقة سد النهضة أضافت بعداً جديداً لرؤية مصر للإتفاق الإطاري الذي دأبت مصر و السودان على رفضه ذلك أن وثيقة إعلان المبادئ الثلاثية بشأن سد النهضة المُشار إليها ذات علاقة بالنص الإثيوبي الذي كانت مصر و السودان يرفضانه للإتفاق الإطاري الموقع من 7 دول نيلية فهي و إن كان عنوانها التعاون كالإتفاق الإطاري إلا أنها أي وثيقة سد النهضة لم تحسم من خلال تعهد ما مسألة الإضرار بحصة مصر من مياه النيل وفقاً للمواثيق الدولية و أهمها المادة السابعة من معاهدة الأمم المتحدة لقانون الإستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية لعام 1997 و الذي أصبح سارياً في أبريل 2014 التي يشير نصها إلى: " عدم التسبب في ضرر بالغ من جهة دول الأحباس العليا لدول الأحباس السفلى "، و ربما كان في توقيع وثيقة إعلان المبادئ تلك نهاية صيغت بشكل يتسم بالعمومية لإيقاف و ليس لإنهاء الصراع المصري الإثيوبي على مياه النيل، فقد كانت الدبلوماسية المصرية تتحرك و حتى وقت قريب قبل توقيع هذه الوثيقة للتصدي لتحركات بعض دول حوض النيل لاسيما إثيوبيا لإخراج الخلاف مع مصر من الإطارين الثنائي و مبادرة الرؤية المشتركة التي تضم عشر دول أفريقية، إلى الإطارين الأفريقي و الدولي و هي تحركات رأتها مصر سلبية من وجهة نظرها و لذلك ظلت الدبلوماسية المصرية تتابع بإهتمام وقلق هذه التحركات التي كان من بينها ما حدث أثناء المشاورات التي جرت خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في شأن المشروع الذي تقدمت به بوليفيا حول " الحق في المياه والمرافق

الصحية "، و في إعتقادي أن توقيع إثيوبيا على وثيقة سد النهضة لا يجعلنا نحيد عن حقيقة مفادها أن تعهدات إثيوبيا لا تحترمها إثيوبيا نفسها، و أمامنا حالة معروفة للكافة فمحكمة العدل الدولية سلمت في 13 أبريل 2002 حكمها لحكومتي أسمرا و أديس أبابا بشأن النزاع الإثيوبي / الإرتري على منطقة Badme الحدودية، و على أي الأحوال إثيوبيا ماضية بعزم لا يتزعزع في إقامة هذا و لإن الحكم كان مُلتبساً فقد فسره كل جانب على هواه، و هو ما يمكن أن يتكرر في حالة وثيقة سد النهضة التي لا ترقى – من الوجهة القانونية – إلى مستوى الإتفاق فهي لم تُعرض على برلمان بالدول الثلاث المُوقعة لذا إجراء شكلي أو دعائي في النهاية، لكن من الواضح أن موافقة مصر عام 2008 على تمويل البنك الدولي للسد تعني أن من وقع خطاب موافقة مصر على ترويج البنك للتمويل الخارجي لهذا السد فعل ذلك بدون دراسة مُسبقة لا للسد و تصميمه الفني و لا للسلوك التاريخي لإثيوبيا في شأن مياه النيل مع مصر و هو سلبي و مراوغ للغاية، و لا لتداعيات ذلك على الأمن القومي المصري الذي يوجب عند التعامل بشأنه توخي أقصى درجات الحيطة و الحذر، و مما يثبت ذلك أن الإجتماعات الثلاثية و التساعية على المستويين السياسي و الفني لم تحقق نتيجة حاسمة ملموسة تجعل الأزمة منتهية أو في حكم المُنتهية، بل إن هذه الإجتماعات كانت عرضة لإعلان فشلها و/ أو تسويفها، و كان التحرك المصري مع الدول المُشار إليها يجري وسط هذه الظروف .

كذلك أشير إلى علاقة التوقيت المُتأخر للتحرك الدبلوماسي المصري الحالي بإعلان مصر عن مشروع توشكي عام 1997، ففي هذا التوقيت كان من المناسب أن يكون بداية مناسبة لتحرك ديبلوماسي مصري يشمل كل دول حوض النيل لتبرير تنفيذ مصر لهذا المشروع نظراً لإقتراب مصر من حد الشح المائي، لكن متخذ القرار السياسي بهذا المشروع كان يوجه حديثه للداخل المصري و أفتعل بواسطة أجهزة إعلامه و مسئوليه صخباً صاحب و أعقب إعلان مبارك و نظامه عن مشروع توشكي " القومي "، و البدء فيه بإعتباره أحد المشروعات القومية الكبرى التي شملت معه مشروعات ترعة السلام و شرق العوينات و شرق التفريعة و كوبري أسوان الدرع الواقية لجسم السد العالي لتحقيق توسع في مساحة 3,4 مليون فدان بتوشكي و معه المشروعات الأخرى في إطار الخطة المائية لمصر حتي عام 2017، هذا الصخب كان يجمل بمصر ألا تتعمده فلا ضرورة له إذ أنه كان يعبر عن ضيق في أفق من يتولون القرار السياسي بمصر و ذلك – في تقديري مرجعه – سببين (أولهما) أن المشروع ببساطة قائم على فكرة الإستفادة من فائض مياه النيل جراء الفيضانات العالية و هي إستثنائية و كان الدافع إليه بل السبب من وراء تبنيه هو تخلي مصر بإذعانها لضغوط إسرائيل للتخلي عن المشروع القومي لتنمية سيناء الذي

وضعته مصر إبان عهد الرئيس السادات الذي كان عازما على تنفيذه و بقوة فحولت تمويله المرصود و الجزء الأعظم منه كان إماراتي لمشروع توشكي غير المدروس، (ثانيهما) أن هذا الصخب مثل إستفزازاً لإثيوبيا على نحو خاص و للسودان بدرجة أقل، فإثيوبيا – كما يعلم و يدرك خبراء الري في مصر – تتبنى وجهة نظر عدائية و شديدة التباين عن وجهة نظر مصر بشأن مياه النيل، فعلى حين ترى إثيوبيا وفقاً لآراء مفكريها و من بينهم مثلاً Wondimneh Tilahun و كان أستاذاً بجامعة أديس أبابا أورد في كتابه Egypt's Imperial Aspirtions over lake tana and the Blue Nile ، آراء تردد حق إثيوبيا المُطلق في مياه النيل، و هو ما تردد في تصريحات مسئوليها و منهم وزير خارجيتها الذي قال: " ما من أحد عاقل يمكنه أن يُشكك في حق إثيوبيا الذي لا يُنازع في الإستفادة من مواردها الطبيعية لمصلحة جماهيرها المُناهضة ... و تود إثيوبيا الثورية أن توضح بجلاء لا يقبل اللبس أن لها مُطلق الحرية و كامل الحق في إستخدام مواردها الطبيعية من أجل تقدم شعبها " .

* (أزمة مياه النيل . مجموعة من كبار لمفكرين المصريين منهم د. رشدي سعيد . دار الثقافة الجديدة . الطبعة الأولي 1988 . صفحة 72)

صحيح أنه حتى تسعينات القرن الماضي لم ينفذ الإثيوبيين شيئاً من المشروعات المُتمثلة في 36 سد وخزان التي إقترحها المكتب الأمريكي لإستصلاح الأراضي الزراعية في دراسته المسحية و التي إستغرقت الفترة من 1958 حتي 1964 ، و الإستثناء كان إكمال مشروع علي طول رافد فينشيا عام 1975 و يشمل نطاقاً مروياً و محطة طاقة قدرتها 100 ميجاوات تعمل بمياه النيل، لكن كانت هناك نُذر تحرك إثيوبي أوسع مدى إذ وضعت إثيوبيا أمام مؤتمر الأمم المتحدة للبلاد الأقل نمواً قائمة لأربعين مشروع ري يقع بعضها على حوضي النيل الأزرق و السوباط، و أعلن المسئولين الإثيوبيين وقتذاك أنه في حالة عدم توفر إتفاق مع جيرانهم بأدني نهر النيل (مصر والسودان) فإنهم سيحتفظون بحقهم في تنفيذ مشروعاتهم من جانب واحد * (المرجع السابق . صفحة 22) ، إذن الموقف الإثيوبي المُتبع في حالة إقامة سد النهضة ليس بالمفاجأة بل هو متوقع جداً، و كان حرياً بمصر الضغط على إثيوبيا من خلال وضع إستراتيجية قابلة للتنفيذ للعلاقات و ليس للتحرك مع أفريقيا و تنفيذها بما يتوفر لديها من تمويل بل و جذب تمويلات عربية (التي ذهبت عمداً بإتجاه إثيوبيا دعماً لسد النهضة من دول عربية تستمد وجودها من مجرد طبعها على خرائط ورقية أو كرتونية) .

إكتفت مصر بسياسة أفريقية ينهض بالقسم الأعظم منها سفاراتها المُنتشرة بأفريقيا و كثير منها يعمل في ظل سياسة تقشف إنفاقي و بإمكانيات محدودة، و قلما كان وزراء الخارجية و وزراء المجالات

الفنية كالزراعة، الطاقة، البترول و الري .... ألخ المصريون يتوجهون للقيام بزيارات رسمية في إطار علاقات ثنائية للدول الأفريقية، و هو ما طالبت به في حينه كثيراً بلا صدى، و كانت زيارت قليلة جداً لهؤلاء لهذه الدول تتم في إطار مناسبات كحضور مؤتمر تحت رعاية الإتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة، و صحيح أن الخارجية المصرية كانت تميل إلى تكثيف التحرك على محور حوض النيل و كان وزير الخارجية أحمد أبو الغيط مُتنبهاً لجدوى الإتصالات المباشرة مع نظراءه من خلال زيارات قليلة جداً يقوم بها لأفريقيا بسبب أن القيادة السياسية إبان عهد مبارك فضلت " النظام البريدي " عن الإتصالات المباشرة في التعامل مع هذه القضية (التي تطورت بإقامة سد النهضة لتكون أزمة) بمعنى الإكتفاء بإرسال خطابات رسمية أو شفهية عن طريق السفارة المصرية في هذه الدولة النيلية أو تلك .

د- إختلاف مواقف الدول التي شملها التحرك المصري عن موقف مصر من قضية مياه النيل :

شمل التحرك المصري دول حوض النيل الإستوائي إضافة لجنوب السودان، و هذه الدول هي: بوروندي، رواندا، أوغندا، تنزانيا و كينيا و هي دول وقعت الإتفاق الإطاري للتعاون بين دول حوض النيل الذي مازالت ترفض مصر توقيعه لإعتراضها منذ المراحل الأولى لوضعه عام 2000 حين عهد مجلس وزراء دول حوض النيل في إجتماعه العادي الثامن بالخرطوم في أغسطس 2000 عملية إعداد مشروع هذا الإتفاق إلى لجنة شُكلت من عضوين من كل دولة و في فبراير 2002 أقر المجلس الوزاري تشكيل لجنة تفاوضية من دول الحوض التسع للتفاوض معاً بشأن المواد التي لم يتم الإتفاق الجماعي عليها من أجل الوصول إلى صيغة يتوافقون عليه، و بالفعل شُكلت اللجنة عام 2003 و بدأت عملها من أديس أبابا في ديسمبر 2003، و بعد عدة إجتماعات تالية تم الإتفاق على معظم هذه المواد، إلا أنه تبقت مادتان لم يُحسما واحدة تتعلق بعلاقة الإتفاق الإطاري بالإتفاقيات السابقة بشأن مياه النيل كإتفاق الإنتفاع الكامل بمياه النيل المُوقع عام 1959 بين مصر و السودان وإتفاق 1929 بين مصر و بريطانيا و أصرت مصر و السودان على ألا يعني توقيعهما للإتفاق الإطاري إنكار إتفاق 1959 و إتفاق 1929، و الثانية تتعلق بالإخطار المُسبق عن المشروعات التي تخطط أي من دول الحوض تنفيذها، و قد كان للبنك الدولي دور في عملية التفاوض الجارية إذ أنه تقدم في الإجتماع الوزاري غير العادي في مارس 2006 بإثيوبيا بمقترح تحت عنوان" الأمن المائي" بدلاً من التعريف بالإتفاقيات القائمة، لكن لم تتمكن الدول من التوصل لتوافق في هذا، فقد أصرت مصر على تضمين " الأمن المائي" شرط عدم المساس بالإستخدامات و الحقوق الحالية و التاريخية، و في إجتماع بوجمبورا عام 2006 تقدم الوفدين المصري و

السوداني بمقترحين للمادتين و قبلته دول المنابع لكن إثيوبيا تحفظت على النصين، و في إجتماع المجلس الوزاري لدول الحوض في رواندا في فبراير 2007 أعلنت كل دول المنبع عن تراجعها عن موافقتها السابقة بدفع إثيوبي و أنسحب وفدي مصر و السودان من هذا الإجتماع و شكلت لجنة رباعية للبحث عن صيغة توافق ة إلا أنها لم تحرز نتيجة، و في إجتماعه بأوغندا في يونيو 2007 أحالو نقطة الخلاف الرئيسية المُتعلقة بالأمن المائي لرؤساء الدول للوصول لتسوية بشأنها و أما بند الإخطار المُسبق فقد إهتدوا لمخرج مطاط له، إذ أُتفق على أن تقوم مفوضية دول حوض النيل المنصوص عليها بالإتفاق الإطاري و بعد إنشاءها بإقتراح خطوات و إجراءات الإتفاق الإخطار المُسبق، و في الإجتماع الوزاري بكنشاسا في 2009 ضغطت دول المنبع بتنسيق مُسبق على دولتي المصب لتوقيع الإتفاق الإطاري بالتوازي مع إعلانها في الإجتماع على أنه ستعد صياغة توافقية لبند الأمن المائي في مدي 6 أشهر من تاريخ إنشاء المفوضية، لكن مصر أصرت على موقفها بعدم الموافقة على صيغة مشروع الإتفاق الإطاري و كانت مصر ترى :

- عدم تعديل مواد الإتفاق الإطاري المؤثرة إلا من خلال توافق بين دول الحوض أو بالأغلبية التي يجب أن يكون منها مصر و السودان .
- لابد من بند مُتعلق بالأمن المائي يؤكد الحفاظ على الحقوق و الإستخدامات الحالية لكل دول الحوض.
- لابد من أن يتضمن الإتفاق الإطاري الخطوات و الإجراءات المُتعلقة بالإخطار المُسبق .

ظل التباين في المواقف كما هو في إجتماعات جرت في الأسكندرية في يونيو 2009 ثم اوغندا في سبتمبر 2009 و بعدها تنزانيا في ديسمبر 2009 و في كل هذه الإجتماعات تمسكت مصر بقرارات إجتماع كينشاسا التي تراجعت عنها دول الحوض عدا السودان الذي كان يُنسق موقفه مع مصر .

رأت مصر أن تستغل ما صدر عن إجتماع كينشاسا لتعاود الكرة فقام وفد عن الخارجية و الري المصري بزيارة لأوغندا، ورواندا، بوروندي، الكونجو الديموقراطية و إثيوبيا لتقديم نص توافقي للمواد الثلاث الخلافية، و هو النص الذي رُفض في الإجتماع الوزاري بدار السلام من قبل كل دول المنابع، بل وصل الأمر إلى أن تنزانيا و كينيا إعتذرتا عن إستقبال الوفد المُشار إليه، و بذلك وصلت المفاوضات لطرق مسدود فأرسل مصر و السودان رسالتين رئاسيتين لرؤساء دول حوض النيل في مارس 2010 لكنها تضمنت مسألة أخرى تتعلق إقتراحاً بإصدار إعلان رئاسي بشأن إقامة مفوضية تتولى إقامة مشروعات مُشتركة و الحصول على تمويلات لها (و هي خطوة الإتفاق عليها في إجتماع ثلاثي بمقر البنك

المركزي المصري القاهرة في 3 و4 يوليو 2018 ضم إثيوبيا و السودان و مصر نُوقش فيه إنشاء صندوق مُشترك للإستثمار و تمويل مشروعات تتعلق بسد النهضة الإثيوبي) .

عُقد إجتماع وزاري لدول حوض النيل بشرم الشيخ في 13 أبريل 2010 و كان إجتماعاً في غاية السلبية إذ تبنت فيه تنزانيا (بالتنسيق مع إثيوبيا و أوغندا) موقفاً مُتطوراً و هجومياً حيث دعت إلى فتح باب التوقيع على مشروع الإتفاقية الإطارية بدءاً من 14 مايو 2010، و كررت مصر و السودان رفضهما، لكن كل من إثيوبيا و تنزانيا و أوغندا و رواندا وقعوا على الإتفاق الإطاري ثم وقعت بعدهم كلاً من كينيا و بوروندي ليصبح عدد من وقعوا عليها 6 دول فيما لم توقع حتى يومنا هذا كل من مصر و السودان و جنوب السودان و الكونجو الديموقراطية، و بعد إعلان إثيوبيا في أبريل 2011 عن إقامتها لسد النهضة تداخلت قضية عدم توقيع مصر على الإتفاق الإطاري مع أزمة سد النهضة و الذي كان ببساطة تطبيقاً لإنكار إثيوبيا و معها الدول المُوقعة مبدأ الإخطار المُسبق و الذي تصر مصر و السودان على تضمينه داخل بند " الأمن المائي "، و ترى مصر و السودان أن الإتفاق الإطاري حتى مع توقيع 6 دول نيلية عليه من مجموع 10 دول لم يكتمل بعد نظراً لعدم الإتفاق على نص توافقي للمادة (14 ب)، كما أن مصر ترى أنه في ضوء القواعد الإجرائية التي كانت تحكم التفاوض و التي إتفقت عليها الدول المفاوضة و من بينها " قاعدة توافق الآراء " و ليس " قاعدة الأغلبية " لتبني القرارات (مادة 6 من الإتفاق الإطاري)، فبالتالي لا يصح ما قاله دانيال ميبوما المتحدث الإقليمى باسم مبادرة حوض النيل و مقرها فى عنتيبى من أنه: " ... و بعد توقيع بوروندي للإتفاق الإطاري في الأول من مارس 2011 بات من الممكن أن تدخل الإتفاقية الإطارية حيز التنفيذ " و" أنه و بموجب القانون الدولى السارى كان لابد من أن توقيع ست من الدول الأطراف على الإتفاقية حتى تكون نافذة و هو ما حدث بالفعل " .

هذا هو التباين في إطاره العريض بين مصر و دول حوض النيل التي شملها التحرك الدبلوماسي المصري الأخير و هو التباين الذي يظلل مساحة تقع في خلفية المفاوضات الثلاثية و التساعية الوزراية و على مستوى الخبراء بشأن حل أزمة سد النهضة، و يمكن في هذا الإطار الواضح لهذا التباين الإشارة بإيجاز شديد لبعض المواقف لهذه الدول كما يلي :

- السودان :

يؤيد السودان وجهة النظر المصرية بشأن التحفظ على الإتفاق الإطاري و بالتحديد التحفظ على المادة (14 باء منه) و بالتالي عدم التوقيع عليه، لكن نفس الوقت يدعم السودان الموقف الإثيوبي من سد النهضة وفقاً للمواصفات التي تعترض عليها مصر (حجم وفترة ملأص خزان السد) و السد يعتبر

بشكل أو بآخر أحد تطبيقات نصوص الإتفاق الإطاري الذي تتحفظ نفسها عليه، و يعتبر السودان أحد الدول النيلية المُستفيدة من الطاقة الكهربائية التي سيُولدها السد و تبلغ 6000 ميجاوات حيث سيستورد جزءاً منها وفقاً لإتفاق مع إثيوبيا .

- جنوب السودان :

صرح وزير المياه و الري لجنوب السودان Paul Mayom Akech لمحطة إذاعية محلية بجنوب السودان في 20 مارس 2013 بأن: " جنوب السودان لا تعترف و تؤكد أنها لن تعترف بمضمون إتفاق 1929 بين مصر و بريطانيا، فقد كنا ضمن السودان آنئذ و ليس لنا كلمة في هذا الشأن، و اليوم نقول: ليس لنا صلة بهذا الإتفاق " و أضاف: " لقد إنضممنا إلى مبادرة دول حوض النيل وبأمامنا طريق طويل للإنضمام للإتفاق الإطاري للتعاون " ثم قال: " إن مصر و السودان و الكونجو الديموقراطية رفضوا التصديق(يقصد التوقيع) على هذا الإتفاق لأسباب ترجع إلى مخالفة هذه الإتفاق لإتفاق 1959" . و بناء على هذا التصريح المُبكر الذي صدر بعد عامين من إعلان دولة جنوب السودان فإن الموقف المتوقع لجنوب السودان هو الإنضمام للإتفاق الإطاري التعاوني لدول حوض النيل Cooperative Framework Agreement إن عاجلاً أو آجلاً في ضوء عدم إعتراف جنوب السودان بإتفاق الإنتفاع الكامل بمياه النيل المُوقع بين مصر و السودان في 8 نوفمبر 1959 و الذي يعد سبباً رئيسيا تبرر به مصر و السودان رفضهما للإتفاق الإطاري، بالإضافة إلى أن دعم مصر سياسياً و عسكرياً لنظام الرئيس Salva Kiir Mayardit في الحرب الأهلية الدائرة مع خصومه منذ 15 ديسمبر 2013 و للآن تمنعه من إتخاذ خطوة لا ضرورة لها الآن، لكن هذه الخطوة حتمية، لأن البنك الدولي كان داعماً لمبادرة الرؤية المُشتركة لدول حوض النيل التي تضمنت وضع إتفاق الإطاري التعاوني CFA ، و سيتيح هذا الإنضمام المتوقع دعم البنك الدولي لمشروعات الري بجنوب السودان لاحقاً .

رواندا :

صادقت الجمعية الوطنية الرواندية على الإتفاق الإطاري للتعاون و أصبح هذا الإتفاق بذلك جزءاً من قوانينها الوطنية، و بالتالي فرواندا مُلتزمة بهذا الإتفاق الذي تشير أحد مواده إلى أن من حق دول حوض النيل أن تقيم مشروعاتها على النهر دون حاجة لموافقة دولتي المصب مصر و السودان، و بذلك فبينها و بين مواقف إثيوبيا، أوغندا، تنزانيا و كينيا قاسماً مُشتركاً كبيراً في رؤيتهم جميعاً لقضية مياه النيل من خلال إرتباطهم جميعاً بنص الإتفاق الأإطاري للتعاون، يُضاف إلى ذلك أن العلاقات الرواندية / التنزانية قد عادت لطبيعتها بغد فترة طويلة من التوتر بعد الزيارة التي قام الرئيس التنزاني Jakaya

Mrisho Kikwete لرواندا لحضور القمة التاسعة لمشروعات تكامل الممر الشمالي Northern Corridor Integration Projects ، هذا و قد صرح Vincent Biruta وزير البيئ الرواندي بأن: " التعاون بين دول حوض النيل ليس خياراً بل إنه ضرورة حتمية لضمان الأمن المائي للمنطقة، و أن التعاون يعد حالياً أقل تكلفة، و الحل الناجع الوحيد للتحديات ذات الصلة بالمياه، و المنطقة تتصارع اليوم، و بينما تعيش الشعوب داخل حدود مُحددة، فإن المياه لا تعرف مثل هذه الحدود الوهمية ".

* (NEW VISION . 2 نوفمبر 2017)

أشار وزير الأراضي و البيئة الرواندي في كلمة ألقاها بمناسبة الإحتفال بيوم النيل بمدينة Goma بشرقي جمهورية الكونجو الديموقراطية في 21 – 22 فبراير 2011 إلى ضرورة التوقيع و التصديق على الإتفاق الإطاري للتعاون بين دول حوض النيل لما يمثله من حماية و وقاية لمستقبل دول الحوض بإعتباره ملاذاً مُشتركاً " .

بوروندي:

بمناسبة مشاركته في قمة رؤساء دول حوض النيل ممُثلاً للرئيس فيKampala في 22 يونيو 2017 أدلى Joseph Butore النائب الثاني لرئيس بوروندي بتصريح قبل مغادرته العاصمة البوروندية أشار إلى: " أنه لطالما كان نهر النيل مهم،و أن النقطة الأولى منه تغادر بوروندي و تتجه نحو مصر عابرة بلاد عدة، و لذلك من الضروري أن تتمكن الدول التي يمر فيها النهر من الإلتقاء معاً من أجل تبادل وجهات النظر و التحدث للإتفاق على الطريقة التي تُستخدم بها مياه نهر النيل، و كيفية استخدام التنوع البيولوجي لحوض النيل في مصلحة الجميع، أي تجنب المشاريع التي قد تكون ضارة بالنسبة لجار قريب أو بعيد، أو بالأحرى كما تعتقد بوروندي لصالح مشاريع أو برامج ذات أهمية إقليمية " .

* (French.CHINA.ORG.CN 22 يونيو 2017)

أوغندا :

وضعت مع إثيوبيا (بمشاركة غير مُعلنة من البنك الدولي) نص إتفاق التعاون الإطاري CFA أو ما سُمي بإتفاق عنتيبي المُعلن في 2010 و الذي لم تزل مصر و السودان ترفضان توقيعه و التحفظ على بعض مواده – كما أشرت – ، لكن ما يجب إدراك معناه هو أن 70% من المياه المُتجددة بأوغندا تأتي من دول الأحباس العُليا بنهر النيل مثل بوروندي، رواندا و تنزانيا و هو ما يعني ببساطة أن مصالح أوغندا المائية مع دول البحيرات الكبرى تلك أولاً ثم مع إثيوبيا (التي ستَصدر لأوغندا من طاقة الكهرباء المُولدة من سد النهضة و البالغة على الأقل 6000 ميجاوات) .

في كلمته بمناسبة الإحتفال بيوم النيل بمدينة Goma بشرقي جمهورية الكونجو الديموقراطية في 21 – 22 فبراير 2011 أشار مدير إدارة الموارد المائية بوزارة المياه و البيئة الأوغندية إلى: " ضرورة التوقيع على الإتفاق الإطاري للتعاون بين دول حوض النيل " .

تنزانيا:

الموقف التنزاني معروف منذ عهد رئيسها الأول جوليوس نيريري الذي أعلن رفض بلاده لكل الإتفاقات المُتعلقة بالنيل و التي وُقعت إبان العهد الإستعماري خاصة إتفاقية 1929 بين بريطانيا و مصر، بل و كذلك إتفاقية الإنتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر و السودان بعد إستقلال الأخيرة عن مصر في اول يناير 1956 .

كينيا :

بالرغم من أنها من الدول التي وقعت الإتفاق الإطاري للتعاون بين دول حوض النيل، إلا أن هناك ثمة تعارض أو قل معارضة كينية لإقامة سد النهضة، لكن من وجهة بيئية خلافاً للمعارضة المصرية التي يمكن وصفها بأنها معارضة ذات صلة بالأمن المائي المصري بصفة حصرية، فهناك ناشطون كينيون و معهم International Rivers و مقرها Oakland بولاية California الأمريكية بل و منظمات غير حكومية إثيوبية يروجون بأن إقامة سد النهضة بتوسعاته في حوض نهر Lower Omo الأدنى على النيل الأزرق و التي تأخذ 90% من مياهها من هذا النهر الإثيوبي سيضر و يهدد البيئة و الأمن الغذائي و الإقتصاد المحلي في محيط بحيرة Turkana بشمال غربي و التي يتحلق في محيطها الصحراوي 300,000 نسمة تعد تراثاً إنسانياً وفقاً لمنظمة UNESCO كونها مهد الإنسان، بل و بالإضافة إلى ذلك أشاروا إلى التأثير السلبي لسد النهضة حال إكتماله على مشروع Kuraz Sugar Development Project و مشروع ميناء Lamu (LAPSETT) المُزمع إقامته على ساحل كينيا على المحيط الهندي ليربط إثيوبيا و جنوب السودان بهذا الميناء، و عموماً فإن السؤال الذي يُطرح بالنسبة لهذه المسألة هو : هل تعادل المنفعة التي ستحصل عليها كينيا من إستيراد الطاقة الكهربائية المُولدة من سد النهضة الأضرار البيئية المتوقعة و المُشار إليها ؟ .

الكونجو الديموقراطية :

بالرغم من أن الكونجو الديموقراطية لم تُوقع على الإتفاق الإطاري (إتفاق عنتيبي) إلا أن وزير البيئة و حماية الموارد الطبيعية و السياحية الكونجولي أشار في كلمته التي ألقاها بمناسبة الإحتفال بيوم النيل بمدينة Goma بشرقي جمهورية الكونجو الديموقراطية في 21 – 22 فبراير 2011 إلى أهداف

مبادرة حوض النيل و إلى ضمان تأمين و حماية مياه النيل كماً و كيفاً، و كانت الإشارة الأهم و التي تُوضح الموقف الكونجولي بجلاء من الإتفاق الإطاري عندما أشار الوزير الكونجولي إلى أهمية الأخذ في الإعتبار إجتياجات الدول المائية كحالة مصر على سبيل المثال و التي تعتمد إعتماداً كاملاً على مياه النيل، و مازال الموقف الكونجولي رافضاً للإتفاق الإطاري .

هـ – باب الوساطات مُوصد :

تضمن التحرك المصري حث البنك الدولي على الإنخراط في عملية البحث عن حل لأزمة سد النهضة، و بالفعل أعلن البنك في نهاية ديسمبر 2017 عن إستعداده المبدئي للتدخل وفقاً لإقتراح تقدمت به مصر للبنك بواسطة وزارة الخارجية المصرية تضمن طلب مشاركة البنك الدولي في اللجنة الثلاثية الخاصة بتناول الأزمة من الوجهة الفنية، و بالتالي يكون له حق إبداء الرأي الفني بشأن إقامة السد، و كانت القاهرة في إنتظار رد البك بهذا الشأن قبل الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإثيوبي لمصر في يناير 2018 . * (EGYPTIAN INDEPENDENT .30 ديسمبر 2017)

لكن القادة الإثيوبيين رفضوا مشاركة أو تدخل البنك الدولي من خلال التحكيم في هذه الأزمة، و كرر رئيس الوزراء الإثيوبي Hailemariam Desalegn خلال زيارته للقاهرة في 20 يناير 2017 رفضه للمقترح المصري الذي أُبلغ للبنك الدولي في ديسمبر 2017 و قال مانصه: " إن إثيوبيا سوف لا تقبل طلب مصر لضم البنك الدولي في المحادثات الجارية في إطار اللجنة الفنية الثلاثية حول سد النهضة " ، و برر رفضه ذاك عندما قال مُستدركاً: " هناك ثمة فرصة أمام الدول الثلاث لحل النزاعات المُحتملة بأنفسهم" و هو تبرير واه ذلك أن المفاوضات أو المباحثات وفقاً للتوصيف الإثيوبي إستغرقت من الوقت الطويل ما يكفي لإستنتاج فشلها أو على الأقل عقمها، و أستعاض رئيس الوزراء الإثيوبي بتأكيد غير ملموس عندما قال للصحافة في القاهرة بأن: " شعب إثيوبيا لم يُعرض و لن يُعرض أبداً المصريين للخطر"، و بالطبع فإن معيار ما هو خطر أمر مُختلف عليه للآن، خاصة لو علمنا أن إثيوبيا تكرر مقولة: " أن السد مسألة حياة أو موت لشعبها " فيما تقول مصر:" إن المياه مسألة حياة أو موت لشعبها " فأي المعيارين أقرب للواقعية ؟ .

كذلك فقد بدا لبعض المتخصصين المصريين أن هناك إمكانية أو إستعداد أوروبي لوساطة ما و من بين هؤلاء د. أيمن شبانة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة و نائب مدير مركز دراسات حوض النيل بالجامعة الذي صرح لموقع Al-Monitor و نُشر في 10 سبتمبر 2017 بقوله: " إن توضيحاً للرؤية المصرية لدول الإتحاد الأوروبي سيساهم في تطابق وجهات النظر، خاصة و أن الشركة العاملة

في إقامة سد النهضة شركة إيطالية"، كما صرح السفير السابق وع ضو المجلس المصري للسياسة الخارجية رخا حسن هاتفياً لنفس الموقع قائلاً: " إن مصر تعمل على الصعيدين الدولي و الإقليمي للضغط على إثيوبيا كي يكون إقامة سد النهضة بعيد عن التأثير على حصة مصر المائية في حدها الأدنى، و أن مصر لجأت لأوروبا في ضوء إستمرار النزاعات مع دول حوض النيل بشأن إتفاق عنتيبي" (REUTERS . 10 سبتمبر 2017) * .

كما نشرت وكالة REUTERS في 26 ديسمبر 2017 منADDIS ABABA ما صرح به وزير الخارجية المصري في مؤتمر صحفي بالعاصمة الإثيوبية أشار فيه إلى أن مصر تقترح على إثيوبيا و السودان أن يدعوا ثلاثتهم الخبراء الدوليين لتسوية النزاع بشأن مشروع سد النهضة، و هو ما رد عليه وزير الخارجية الأثيوبي في نفس المؤتمر بقوله أنهم يعملون في إطار رؤية " الكل يكسب"، لكنه لم يعلق على مقترح الوزير المصري . * (Reuters . 26 ديسمبر 2017)

ليس لدي الولايات المتحدة إستعداد أو لنقل بصراحة مصلحة في التدخل من أجل تسوية أزمة سد النهضة على وجه ما من الأوجه و إستعاضت عن ذلك – ذراً للرماد في العيون – بالإكتفاء بإرسال وفد من وزارة الخارجية الأمريكية محدود المستوى برئاسة Eric Stromayer نائب مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية، و قام هذا الوفد بجولة تضمنت الدول الثلاث أطراف أزمة سد النهضة (لجمع المعلومات و الإستماع "، و وفقاً للمركز الإعلامي السوداني فإن النية من إرسال هذا الوفد تنحصر في تكوين نظرة محايدة للمساهمة في إمداد أطراف الأزمة بالمساعدة الضرورية لإيجاد أرضية مُشتركة للبحث في تفاهمات و حلول نرضي جميع الأطراف . * (MEMO . 28 مارس 2018)

لكن من غير المُستساغ لمن راقب و تابع الدور الأمريكي بل و حتى الدور الإثيوبي في أزمة إقامة مصر لسد أسوان العالي أن يكتفي عند تكوينه لقناعة ما أو رأي ما عن الموقف الأمريكي، بما تعلنه الخارجية الأمريكية عن أنها ترسل وفداً دبلوماسياً لتكوين نظرة محايدة عن أزمة خطيرة كأزمة سد النهضة تتعلق بالحياة و الموت بين دولتين يمثلان أهمية إستراتيجية قصوى للأمن القومي الأمريكي و في منطقتين في منتهى الخطورة هما الشرق الأوسط و القرن الأفريقي، مع العلم أن لدى الخارجية الأمريكية أرشيف ضخم مليئ بالمعلومات عن هذه الأزمة و من جذورها فمكتب إستصلاح الأراضي الأمريكي الذي أجرى مسحاً لأراضي إثيوبيا مكنه من تحديد ما يزيد عن 30 موقع لسدود إثيوبية محتملة كان منهم موقع سد النهضة الحالي مما يعني أن لدى الأمريكيين ما يكفي لتكوين " هذه النظرة المحايدة " لكن جماع القول أنه ليس لدي الأمريكيين الدافع المصلحي للتدخل و الأهم أن إضعاف مصر أكثر فأكثر أمر يحقق

إضافة لأمن إسرائيل و هو ما يؤكد عليه المسئوليين الأمريكيين و توثقه مذكرات التفاهم الإستراتيجي المتوالية و الموقعة بين واشنطن و تل أبيب، من جهة أخرى فالتاريخ المُوثق يُشير من بين عناصر متنوعة مختلفة عند المقارنة بين أزمة سد النهضة و أزمة تمويل السد العالي بمصر إلى أن إثيوبيا إتجهت لمعارضة مشروع مصر لإقامة السد خاصة و أن الولايات المتحدة التي عقب الإعلان عن المشروع تعهدت بتمويله – بدون إستشارة إثيوبيا – كما أشارت دراسة حكومية إثيوبية – ثم ما لبثت أن سحبت تعهدها في 16 يوليو 1956 بدعاوي منها عدم توصل دول حوض النيل لإتفاقية بين دوله و إثر ذلك إتخذ الرئيس جمال عبد الناصر قرار مؤثر على الصعيدين الدولي و الإقليمي بتأميم قناة السويس لتمويل هذا المشروع الطموح و غير المسبوق في العلاقة بين مصر و النيل (وهذا وجه من أوجه إرتباط قناة السويس بالنيل في السياسة المصرية)، و لما كانت الإرتباطات الإثيوبية قوية بالولايات المتحدة خاصة بعد إبرام إثيوبيا معها معاهدة عسكرية عام 1953 و مع حلفاءها و في مقدمتهم إسرائيل التي عينت قنصلها العام الأول في أديس أبابا عام 1956 زادت قوتها بطبيعة الموقف الذي نشأ نتيجة تخلي الولايات المتحدة و البنك الدولي بضغط منها عن تعهد تمويل السد العالي و تحول الرئيس المصري للإتحاد السوفيتي بحثاً عن التمويل فأبرم إتفاقية معه عام 1958تضمنت التمويل بالروبلات السوفيتية و تسديدها بالعملة المصرية و إمداد مصر بكل المعدات و الخبرة اللازمة و أسهم هذا التحول في تصعيد أهمية إثيوبيا لدى الولايات المتحدة التي زادت من معوناتها لها و صدقت على سياسة جديدة تجاهها خلال أكتوبر 1956، و كان أن زاد التوتر في العلاقات الإثيوبية / المصرية الأمر الذي إنعكس – من وجهة نظر إثيوبية – على إتخاذ الرئيس جمال عبد الناصر قرار عام 1956 و ما تلاه بدعم الحركات " الإنفصالية " في إرتريا و تحقيق إنشاء دولة " الصومال العظمى" و " تحريض " مسلمي إثيوبيا على الثورة و العصيان لإضعاف إثيوبيا و إخضاعها لقبول الشروط المصرية بشأن مجرى النيل، و لهذا فلا أرى أن هناك داع للشك في الموقف الصلب و الثابت و المستمر من جانب إثيوبيا حيال قضية مياه النيل و القائم على قاعدة أن " إثيوبيا و مياه النيل كيان واحد " فقد سبق و أصدرت الحكومة الإثيوبية مذكرة Aid - Memoire في 23 سبتمبر 1957 وجهتها بتعليمات من أديس أبابا سفارة إثيوبيا للبعثات الدبلوماسية بالقاهرة ثم كررتها عام 1958 ورد فيها ما نصه: " إن إثيوبيا لديها الحق و الإلتزام في إستغلال موارد المياه الواقعة في أراضي الإمبراطورية ... لصالح الأجيال الحالية و المستقبلة من مواطنيها ... و أن إثيوبيا " تؤكد و تحتفظ الآن و في المستقبل بالحق في إستخدام مياه النيل الأزرق

دون الإعتراف بأي محددات على حريتها في العمل، كما و أن إثيوبيا تُلزمها إحتياجاتها الإقتصادية التحرر من إلتزامات الإتفاقيات القديمة التي تحد من حريتها في العمل فيما يتعلق بمياه النيل " .

* (السفير بلال المصري . رؤية لواقع العلاقات المصرية السودانية . قيد الطبع . صفحة 22)

اليوم و نحن نتابع الدور الأمريكي في أزمة سد النهضة بين مصر التي تعد – كما يحلو للمسئوليين الأمريكيين و بعض المصريين أن يصفوها على أنها حليف الولايات المتحدة – لا نرى ما سبق أن رأيناه في أزمة تمويل السد العالي التي إنتهت بسحب الولايات المتحدة و بريطانيا و البنك الدولي لتمويلهم للسد، و كان هناك تنسيق مُعلن بين هذه الأطراف الثلاث في إتخاذ هذا الموقف، و لابد من الإشارة هنا إلى وجود إختلافات بين حالتي أزمتي سد النهضة الإثيوبي و السد العالي المصري فبينهما سبعين عاماً على الأقل تغيرت خلالها السياسات الدولية و ألوان نسيج السياسات الدولية و الإقليمية، لكن يبقى أن الأمر الثابت و المُشترك بين الحالتين هو الأمن المائي المصري و الأمن الإقتصادي الإثيوبي كما أن مصر في الخمسينات كان لها دور إقليمي مؤثر على صعيدين هما الأفريقي و الشرق أوسطي أما الآن فقد فقدت مصر أو تكاد دورها على هذين الصعيدين، و أصبحت للأسف لا يُخشى بأسها إذ لم يعد لها بأس فها هي تطلب من دولة كالإمارات العربية أُسست كدولة عام 1970 أن تتدخل في أزمة سد النهضة فيما تعلم مصر أن إستثمارات الإمارات و السعودية و غيرهما من دول الخليج في إثيوبيا من الكثافة بحيث لا يمكن ترجمتها كقوة ضغط لصالح مصر بل إن ترجمتها الصحيحة أنها تفضيل إستثماري خليجي لإثيوبيا و عزوف عن الإستثمار في مصر، تلك هي الترجمة المُبسطة للأمر، لذا من المُحال أن يكون لدى الإمارات أو غيرها نية للإستجابة لرغبة مصرية للضغط على الإثيوبيين فعندما تفقد دولة بأسها لا يُخشى جانبها .

و اليوم و بالنسبة لعلاقة الولايات المتحدة بهذه الأزمة التي طرفاها إثيوبيا و مصر تلك الدولة التي دأب المسئوليين الأمريكيين على وصفها " بالمحورية " و وصف العلاقة معها " بالإستراتيجية " و بأن دورها هام جداً لعملية السلام في الشرق الاوسط، فيما الطرف الآخر هو إثيوبيا التي نهضت و تنهض بدور مهم للإستراتتيجية الأمريكية في القرن الأفريقي، فإن الولايات المتحدة آثرت الحفاظ على مسافة تمكنها من رؤية التطورات المُتلاحقة بشأن هذه الأزمة التي من شأنها – إن إستمرت بلا حل ناجز – أن تضعف أحد أهم الدول التي تعتمد عليها الإستراتيجيتين السياسية و العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط و أعني بها مصر، و من ثم فإن في إبقاء الولايات المتحدة على مسافة تمكنها فقط من المُتابعة والمراقبة و ليس التدخل، ما يحمل على الإعتقاد بأن مصر أصبحت أقل أهمية في الإستراتيجية الأمريكية في

الشرق الأوسط أو أنها مهمة لكن أصبحت من الضعف بحيث لا تقوى على رفض عزوف الولايات المتحدة عن ممارسة نفوذها، و هو إعتقاد سبق أن كتبه john waterbury الرئيس الأسبق للجامعة الأمريكية ببيروت و رئيس مركز الدراسات الدولية و خبير النيل المعروف و نُشره بمقال له في دورية BROWN JOURNAL OF WORLD AFFAIRS عدد شتاء / ربيع 1997 تحت عنوان : هل الوضع الراهن بحوض النيل قابل للإستمرار؟ و ذكر فيه :" أنه منذ 1959 و مصر و السودان إستخدما بصفة حصرية مياه النيل بموجب إرتباطهما بإتفاقية الإنتفاع الكامل من مياه النيل 1959 و تعاملا من خلالها مع التحديات التي تواجه هذا الإستخدام و منها أن البرلمان الإثيوبي في عام 1966 فوض الحكومة لبناء سدين متعددا الأغراض– مُضيفاً قوله– أن هذا الوضع الراهن شكل لصانعي السياسة الأمريكية معضلة غريبة خاصة و أن الولايات المتحدة إرتبطت منذ منتصف السبعينات بعلاقات وثيقة مع مصر لدفعها قدماً في عملية سلام الشرق الأوسط مع إسرائيل كسباً لصديق إستراتيجي في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة للحيلولة دون حدوث المجاعات و الحروب الأهلية و إنهيارات الدول في منطقة القرن الإفريقي و أن السؤال الذي يُشار إليه هو ما إذا كانت إثيوبيا تتمتع بمركز مالي يمكنها من تنفيذ مشروعات ضخمة في الجزء من حوض النيل الذي يقع في أراضيها ؟ و أن الدولة الوحيدة التي تصر على تغيير الوضع القائم هي إثيوبيا و هي مُهيأة للدخول في معارك دبلوماسية لإثبات حقها، و يبني الإثيوبيين موقفهم على أساس أن متانة العلاقات المصرية الأمريكية لن تدوم عند إيجاد حل للمشكلة العربية / الإسرائيلية – و هو ما يحدث الآن – كما ستفقد مصر مكانتها بين الدول العربية، و من ثم لن تلقى الدعم الذي تتلقاه من الولايات المتحدة و ربما من الغرب عامة، يُضاف لذلك عدم قدرة النظام المصري على الخروج من الكماشة الإقتصادية التي تُطبق على عنقه بسبب تضخم القطاع العام و شيوع البطالة و وجود نظام عسكري ريعي RENT – SEEKING يؤجر خدماته، و يعتقد صانعي السياسة في إثيوبيا أن الإحتمالات قائمة بشأن حدوث مواجهة عسكرية مُستقبلاً مع مصر، و قد تضعف العلاقات بين مصر و الولايات المتحدة التي لن تتخلى تماماً عن مصر التي تعتبرها الولايات المتحدة حليف إستراتيجي في منطقة إستراتيجية حيث تتوسط منابع النفط و لها حدود مع إسرائيل، و لو إنهار نظام مبارك أو أي نظام على شاكلته من بعده فإن من شأن ذلك التأثير عكسياً و بعمق على نفوذ الولايات المتحدة بالمنطقة و على أمن إسرائيل، و أنهى الكاتب مقاله بإبداء رأيه و مفاده أن الإثيوبيين مُحقين في أنه من المُحتمل بالنسبة لهم أن يتجهوا نحو إعادة التفاوض بشأن ما الوضع الراهن الذي فرضته إتفاقية الإنتفاع الكامل من مياه النيل، و هم يعتقدون أن موقفهم قوي حيث أن كل دول الأحباس العليا للنيل

تشاركهم فيما يعتقدونه لكنهم ليسوا بمستعدين لفرض موقفهم، كما أن السودان سيأتي عليه اليوم ليتجه لتكثيف إعتماده على الزراعة على مدى أوسع خاصة في الأراضي الواقعة بين النيلين الأبيض و الأزرق و عليه فستكون هناك ثمة أسباب موضوعية صلبة تكشف إلى أي مدى سيكون هناك موقف مُشترك لإثيوبيا و السودان معاً، كما أنه و أيا ما آل إليه الوضع في جنوب السودان سواء كان ذلك إنفصالاً أو كونفيدرالية فإن وضعا جديداً سينشأ، إن المجتمع الدولي كان مستريحاً بالوضع الراهن الذي أنشأته إتفاقية 1959 لا لأنها منصفة و لكن لأن أي من الدول الأكثر تضرراً لم تطرح القضية بصفة مستمرة، و ربما غيرت إثيوبيا هذا الوضع في السنوات القادمة (وقد حدث) و هي عندما تفعل ذلك فإن هذه القوى و المانحين الأكثر نشاطاً في المنطقة بإمكانهم أن يساعدوا الرواد الباحثين عن سبل لتغيير المعادلة الصفرية الناشئة عن إتفاقية 1959 إلى معادلة تفيد الجميع .

تقديري الشخصي أن رأي خبير النيل john Waterbury المُشار إليه و هو واقعي إلى حد بعيد، لابد و أن يدعو إلى التساؤل عن الموقف الحالي للولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي إزاء الوثبة الكبرى التي وثبتها إثيوبيا في شأن إستراتيجيتها بشأن مياه النيل بشروعها الفعلي في إقامة سد النهضة أو سد الألفية و الذي يلقى معارضة مصرية لتأثيره المُرجح على الوارد لمصر من مياه النيل و هو الأمر الذي من شأنه التأثير بقسوة وحدة على الزراعة المصرية و على أمن مصر الغذائي على المديين المتوسط و الطويل، إن إثيوبيا ماضية قدماً في إكمال سد النهضة (تم تنفيذ 40% من أعمال السد) و هذا بالطبع أمر يؤكد توفر التمويل و مضاء الإرادة السياسية و عدم إلتفاتها إلى المعارضة المصرية، و لما لم يُعلن رسمياً عن تمويل أمريكي أو أوروبي للحكومة الإثيوبية لإقامة سد النهضة كثيف التمويل (سبق أن قامت السوق الأوروبية المُشتركة بدراسة لتنمية رافد البارو لنهر السوباط لإقامة خزان عند مدينة جامبيلا قرب الحدود مع السودان لإستصلاح 250,000 فدان) ، إلا أن المعارضة المصرية لسد النهضة بتصميمه الفني الحالي لم تلق للآن آذاناً صاغية لدى المانحيين الدوليين، و هو وضع يختلف كلية عن مثيله إبان عهد الرئيس السادات قبل توقيعه على معاهدة السلام مع إسرائيل في 26 مارس 1979، و بالتالي فإن الموقف الأمريكي الحالي المُكتفي بالمتابعة يُشير و إن بصفة غير مباشرة إلى أن الضغوط الدولية على إثيوبيا في هذا الشأن إما أنها غير كافية أو أنها لا تُمارس أصلاً .

* (السفير بلال المصري . رؤية لواقع العلاقات المصرية السودانية . صفحة 39 . قيد الطبع)

مرة أخرى أؤكد في ضوء ما تقدم على أنه يمكن من بين وسائل أخرى الوقوف على سبب أو أسباب إحجام البنك الدولي و الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي و غيرهم – و بينهم إرتباط و تنسيق

في مثل هذه الأزمات – عن التقدم للوساطة أو على الأقل الإتصال بأطراف الأزمة لتخيف حدتها توطئة للبحث عن تسوية ما، **و يمكن الوقوف على ذلك بمقارنة أزمتي السد العالي في مصر عامي 1955 و 1956 و أزمة سد النهضة 2011 حتى الآن و دور القوى الدولية فيهما فقد كان نشطاً سريع الإستجابة في أزمة سد مصر العالي و سلبياً و بعيداً في أزمة سد النهضة، فلا وساطة بدون مصلحة، و مصالح الولايات المتحدة في مصر منذ توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل في 26 مارس 1979 بواشنطن أصبحت محدودة و مُتناقصة و مما يؤكد ذلك الموقف الأمريكي الحالي من أزمة كهذه ربما تهدد وجود دولة كمصر حليفة لها أو أنها تُوصف على أنها كذلك، إن أزمة سد النهضة أحد الثمار المرة لمعاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية فلا سلام و لا ماء .**

و – كثافة وتداخل وتمدد شبكة المصالح بين دول حوض النيل أو منطقتي شرقي أفريقيا و القرن الأفريقي :

نقطة الضعف الأساسية للأمن القومي المصري هي الأمن المائي فمصر دولة نهرية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى عريض و عميق فكل الأنشطة الحياتية تعتمد على مياه نهر النيل بنسبة 99% إذ لا مورد آخر للمياه سوى المياه الجوفية في باطن الصحراء الغربية أو ما يُسمى حوض الحجر الرملي النوبي، و إستغلاله في الزراعة مُكلف و تغشاه صعوبات لوجيستيكية و ديموجرافية، و بالتالي فأزمة سد النهضة بين مصر و إثيوبيا مسألة حياة أو موت أما بالنسبة لإثيوبيا فهي مسألة حياة أو حياة أفضل إذا ما قيس الأمر بالندرة المائية التي تعاني منها مصر بصفة مُزمنة، و بالتالي فأزمة سد النهضة تعني مصر و إثيوبيا بصفة جوهرية لكن فيما يتعلق بباقي دول حوض النيل، نجد أن قضية سد النهضة تتداخل أو تتقاطع مع إتجاه دول حوض النيل في تنمية مواردها أو لنقل ثرواتها المائية و بالتالي فهي دول تُعنى بتحقيق الوفرة المائية، فدول الحوض الإستوائي للنيل مخازن مائية دائمة حتى و إن تحدثنا عن ظاهرة التغير المناخي، لكن ماذا عن مصر و هي آخر محطات نهر النيل و هو يقذف بفائض مياهه في البحر المتوسط أليست المُضار الأكبر من سلبيات ظاهرة التغير المناخي ؟ ، على أي الأحوال فأزمة سد النهضة تنظر إليها دول حوض و منابع النيل نظرة سياسية محضة، لا تجد فيها معايير الوفرة و الندرة و لا معايير الإنسانية و العدوانية، لكنك إن تعمقت في النظر إليها تجد لها خلفية تاريخية تعود لعصر منليك الثاني إمبراطور الحبشة و محمد علي باشا و الخديو إسماعيل الذي أدرك أن روح مصر خارج جسمها لذلك لابد من نمو هذا الجسد لتكون قدمه قريبة من منابع النيل، و قد كان، لكن الجسد المصري عاد

فتقلص ثانية عندما إنفصل السودان عن مصر في أول يناير 1956 بعد توقيع مصر و بريطانيا على إتفاقية الحكم الذاتي و تقرير المصير للسودان بالقاهرة في 12 فبراير 1953، ثم إنفصال جنوب السودان عن السودان في 9 يوليو 2011 بموجب إتفاق السلام الشامل الموقع في كينيا في يناير 2005 و فقدت مصر عمقها الإستراتيجي الذي أخفقت مصر في تعويضه أو إحلاله ببدائل سياسية كإقامة علاقة إستراتيجية حقيقية مع عمقها الإستراتيجي مُتمثلاً في السودان و جنوب السودان الذي كشفت أزمة سد النهضة عن أن وجهته الرئيسية تتجه جنوباً و شرقاً أي نحو القرن الأفريقي و شرق أفريقيا لا شمالاً حيث القاهرة و شمال أفريقيا، و ليس أوضح من قول الرئيس السوداني في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الإثيوبي هايلي ماريام ديسالين بثته وكالة الأنباء السودانية في 4 أبريل 2017 أشار فيه إلى: " إنه لا سقف للتعاون بيننا في المجال الأمني، **إذ إن أمن أثيوبيا هو أمن السودان و أمن السودان هو أمن أثيوبيا** "، و هو ما أمن رئيس الوزراء الإثيوبي ديسالين عليه بقوله: " إن ما يمس أثيوبيا ينعكس على السودان، و إن ما يمس السودان ينعكس على إثيوبيا، لذلك فإن البلدين مصممان على التعاون الوثيق في هذه المجالات كلها "، فالعبارتين تؤكدان ما قلته، و دع عنك زيارات الرئيس السوداني و الرئيس المصري المُتبادلة إذ أن الحلف الإثيوبي / السوداني قد تكون على أنقاض العلاقة المصرية / السودانية التي لم يتبق منها غير عبارتين تلمعان هما " العلاقات الأزلية " و " أبن النيل"، لتحل محلها عبارة الرئيس السوداني المُشار إليها، و هي مؤلمة لكن الحقيقة دائماً ما تكون كذلك .

سلم أولويات الأمن القومي المصري يبدأ من الماء و ينتهي صعوداً بالماء أيضاً، أما كل دول حوضي النيل الشرقي و الإستوائي فالماء من بين أولوياتها الهامة لكن هناك ما يسبقه في ضوء الوفرة النسبية للموارد المائية لدى دول هذين الحوضين، هناك مصفوفة من المشروعات المُشتركة التي تُنفذ بالفعل و تجد من التمويل ما يكفي للبحث عن غيرها لتنفيذه، فهذه الدول بها مخزون من الموارد المعدنية و الأولية تغري الممولين الدوليين سواء أكانوا دولاً أم مصارف كبرى، و هذه المشروعات المختلفة التي يقوم بعضها على إستغلال الموارد المائية الوفيرة لدي دول حوضي النيل و يقوم بعضها الآخر على البحث عن وسائل تصريف الموارد الأولية لهذه الدول يقع بعضها في دول مُصنفة على أنها " دول حبيسة " فيما البعض الآخر من هذه المشروعات يستهدف ربط دول الحوضين ببعضهم البعض، و لعلك تجد أن معظم إن لم يكن كل هذه المشروعات لا علاقة لها بمصر من قريب أو بعيد، و من بين ما حققته و تحققه هذه المشروعات خاصة لإثيوبيا هو المزيد من الإنصهار الجماعي لدول حوضي نهر النيل (الإستوائي و الشرقي) في أهداف إقتصادية مُشتركة مما يجعل من موقف هذه الدول أقرب للموقف

الإثيوبي في أزمة سد النهضة، فإثيوبيا " شريك في مصالح مُشتركة و طويلة الأمد" فيما مصر تنفق جل إهتماماتها و جهودها السياسية و الدبلوماسية في النطاق الشرق أوسطي و عواصم الدول الكبرى التي لم تنفك تتآمر على مصر من إضعافها بل وشل حركتها، فهي تعلم أن مصر إن إستردت روحها سوف لا يستطيعون ترويضها كما روضوها في السابق في معاهدة لندن 1840 .

و قبل أن أذكر هنا بعض المشروعات المُشتركة بين دول القرن الأفريقي أو شرقي أفريقيا (التي سجلت عام 2017 وفقاً لتقرير صادر في كينيا متوسط نمو قدره 5,9% هو الأعلى على مستوى أفريقيا فيما كان متوسط النمو في غثيوبيا فوق 8%) من أجل الإستدلال على أن رابطة المصلحة الإقتصادية المُشتركة بين هذه الدول تؤثر بل تسيطر على مواقفها من أزمة مياه النيل و تجعل من هذا المواقف قريبة جداً من قبل بعض الدول و مُتطابقة من قبل البعض الآخر من و مع الموقف الإثيوبي في أزمة سد النهضة، و هنا أُشير إلى أن التقارب الذي تم بين إثيوبيا و إرتريا و بين الصومال و إرتريا سيفتح الطريق أمام تحقيق دعوات تتردد بقوة في إعلام و صحافة و الأوساط الإقتصادية بالقرن الأفريقي لإقامة محور كومونولث شرقي أفريقيا أو Commo Wwealth of the Great East African Axis ، و بالتالي لنا أن ندرك أن إهتمامات هذه الدول و معظمها نيلية تتجاوز الموارد المائية التي تُعد ضمن إهتمامات هذه الدول و ليست إهتمامها الوحيد، و المشروعات و المصالح التي سأوردها مشروعات و مصالح مُشتركة ليس لمصر حيز ما أو مُشاركة فيها، و هذا أمر له مغزاه، لذا فمن البديهي أن تجعل المواقف السياسية في معظم القضايا الآخرى و منها المياه مؤسسة على نظرة جماعية مُشتركة، و من بين أهم الأمثلة العديدة عن هذه المشروعات و المصالح ما يلي :

– صدر إعلان في 30 يونيو 2015 يتضمن الإشارة إلى توصل جيبوتي و إثيوبيا و جنوب السودان و السودان إلى توافق بشأن تأسيس سلطة لوجيستيكية أو ما يُدعى Djibouti Corridor Authority و العمل بمبدأ المنفذ الحدودي ذا التوقف الواحد أو One Stop Border Post من أجل تسريع إنسياب السلع و الأشخاص، و أتفقت هذه الدول على أن تبدأ سلطة جيبوتي بنهاية 2015 بهدف تقدم و إضطراد الأنشطة الإقتصادية بهذه المنطقة بمد طريق لنقل السلع براً و بالبحر لهذه الدول الأربع، و سوف تسير هذه السلطة على هدى لائحة السوق المشتركة للشرق و الجنوب الافريقي COMESA ، و لهذا فستمنح هذه الدول الأربع لبعضها البعض الحق في المرور و تيسير حركة السلع عبر منطقتهم، و ستستفيد كل من إثيوبيا و جنوب السودان من ذلك بحيازة الحق في الوصول ببضائعهما للتصدير و/ أو للإستيراد عبر موانئ السودان وجيبوتي , وذلك علي غرار ما يتم فعلاً في حالة سلطة تنسيق مسار النقل والعبورالشمالية

Northern Corridor Transit and Transport Coordination Authority التي تأسست عام 1985 وتضم كل من: بوروندي، الكونجو الديموقراطية، أوغندا، رواندا و كينيا حيث تتمتع الدول الحبيسة الأعضاء بهذه السلطة أيضاً بميزة الوصول و إستخدام ميناء Mombasa الكيني .

– تمثل الطاقة الكهربائية المُولدة من السدود على مجاري الأنهار 90% من الطاقة الوطنية لكل من: إثيوبيا، ومالاوي، موزمبيق، نامبيا، زامبيا و أوغندا التي إستوردت منها كينيا في الأشهر الثماني الأولى من عام 2017 طاقة كهربائية (168 مليو كيلووات / ساعة) بمبلغ 3,5 بليون شلن بموجب إتفاق أبرمته الدولتان عام 2014، و تجني أوغندا من تصديرها للكهرباء لكينيا أرباحاً كبيرة فقد دخل الخزانة الأوغندية مليار شلن عن المدة المُشار إليها، كذلك ترتبط تنزانيا و زامبيا بما يُعرف بنظام مشاريع نقل الطاقة الكهربائية البينية أو ما يُعرف بنظام Batoka Gorge Hydro Electric Scheme و الذي تم عرضه ضمن برامج تنمية البنى التحية في أفريقيا (PIDA) بالمؤتمر السادس لمنتدى الإتحاد الأوروبي و رجال الأعمال الأفارقة، وع ُرض هذا المشروع كذلك في 27 نوفمبر في مؤتمر بأبيدجان ضمن 5 مشروعات أخرى منها مشروع نقل الطاقة من إثيوبيا للسودان و مشروع طريق برسم مرور و هو طريق Chalinze بتنزانيا المُتجه إلى دار السلام ميناء تنزانيا الرئيسي.

– تضمن بيان مُشترك صدر في 24 يونيو 2017 عقب إجتماع بين وزيرة الأشغال العامة و النقل الأوغندية و سكرتير مجلس الوزراء الكيني للنقل، أعادت الدولتان فيه التأكيد على إلتزامهما بإقامة طريق سكك حديدية وفقاً لما سبق الإتفاق عليه و الذي بموجبه تُمد سكك الحديد الكينية من Naivasha إلي Malaba عبر Kisumu و ربطه بالخط الذي سيُقام بأوغندا و الذي يبدأ من Malaba إلى Kampala و أشار الإتفاق إلى أن كينيا تعهدت بتوفير التمويل للجزء من الطريق بين Kisumu– Malaba ، و من خلال هذا الطريق ستقوم أوغندا بنقل صادراتها عبر عبارات نهرية لتصل عبر هذا الطريق الحديدي لميناء Mombasa الكيني .

– أُعلن في 17 مارس 2017 عن أن محادثات جادة و مُطولة جرت في 16 مارس بين وزيرة الطاقة و التنمية التعدينية الأوغندية و وزير الطاقة و المعادن التنزاني بشأن وضع إتفاق يتعلق بإقامة خط أنابيب ناقل للبترول الخام الأوغندي من حقوله في Albertine Graben إلي ميناء Tanga التنزاني، و أشارت الوزيرة الأوغندية إلى أنه من المُتوقع إتمام الخط الذي يبلغ قطر أنابيبه 24 بوصة الذي يبلغ طوله 1445 كم على مدى عام 2020، و يعد هذا الخط من أكبر الخطوط بالعالم .

– من بين أهم المشروعات اللوجيستيكية التي تقوم على تنفيذها الشركات الصينية ذلك المشروع الذي أشارت إليه صحيفة The Guardian البريطانية في 16 فبراير 2017 حيث تولت شركتان صينيتان إنشاء خط سكك حديدية يُدار بالكهرباء تماماً بطول 752,7 كم يربط بين العاصمة الإثيوبية أديس أبابا و ميناء جيبوتي على البحر الأحمر و قد أُفتتحت المحطة الأولى لهذا الخط خارج أديس أبابا في 5 أكتوبر 2016 بحضور رئيس الوزراء الإثيوبي Hailemariam Desalegn و نظيره الجيبوتي إسماعيل عمر جيله و شارك وفد صيني عال المستوى في هذه المناسبة، و أشار رئيس الوزراء الإثيوبي في كلمته الإحتفالية إلى أن: " أن هذا الخط سيُسرع من الصناعة الإثيوبية و يمد إثيوبيا بفوائد ضخمة سواء بالنسبة للمجمعات الصناعية بها أو للمزارع التي ستنشأ مستقبلاً، و سيعطي بلادنا فرص للتوظيف "، و أشارت الصحيفة إلى أن هذا المشروع تبلغ تكلفته 3,4 بليون دولار مول 70% منه بنك الصيني Exim Bank و قامت على تنفيذه شركة China Railway Group and China Civil Engineering Construction أو (CCECC) و ستجري عليه قاطرات ملونة بألوان العلم الإثيوبي و سيبدأ تشغيله لنقل الركاب و البضائع خلال عام 2017 بسرعة 120 كم / ساعة لنقل البضائع و 160 كم / ساعة للركاب و سيربط هذا الخط أديس أبابا بميناء جيبوتي في 12 ساعة بعد أن كان يستغرق الوصول لأيهما ثلاثة أيام مما سيخفض من تكلفة النقل و الوقت بصفة ملموسة، من جهة أخرى أشار موقع South China Morning Post – DIPLOMACY & Deffence في 11 يناير 2017 إلى أن هذا المشروع – و هو الثاني بعد المشروع الذي نفذته شركات صينية أيضاً ليربط بين تنزانيا و زامبيا – يمثل على مدى أوسع البداية لأول مشروع سكك حديدية مُدارة بالكهرباء بأفريقيا، و هو مشروع السكك الحديدية العابرة لأفريقيا Trans-African railway الذي سيقطع مسافة 2000 كم بحيث يُتوقع أن يربط إثيوبيا بجنوب السودان و الذي يمكن في يوم واحد أن يعبر القارة من البحر الأحمر للمحيط الأطلنطي لكن – و حسب الموقع– على هذا المشروع أن يعبر بلدان تمزقهما الحرب هما جنوب السودان و أفريقيا الوسطى، و أشار الموقع إلى أن هذا المشروع يعني الكثير للصين فبكين تبحث في القيام بدور أكبر في معظم هذه القارة التي لم تحقق معظم بلدانها التنمية المنشودة و التي تعودت على أن تبقى تحت سيطرة الغرب، و بحسب نفس الموقع فإن الصين تعد المُستثمر الأكبر في جيبوتي فمعظم المشروعات و مجموعها 14 مشروع للبنية الأساسية تبلغ قيمتها 14,4 مليار دولار بتمويل من بنوك صينية تقوم شركات مملوكة للدولة الصينية على تنفيذها و منها مثلاً إقامة ميناء مُتعدد الأغراض و خط أنابيب عابر للحدود ينقل

مياه الشرب من إثيوبيا تبلغ تكلفتهما 590 مليون دولار و مشروع خط أنابيب و تسييل للغاز الطبيعي من إثيوبيا و محطة إستقبال له بجيبوتي بتكلفة 4 مليارات دولار .

– هناك مشروعات طرق رئيسية أخرى في القرن الأفريقي بمفهومه التقليدي و الأمريكي (منطقة القرن الأفريقي الكبير أو Greater Horn of Africa) و هي منطقة تشهد منذ سنوات عمليات تنمية إقتصادية متعددة الأوجه من بينها مشروعات الطرق و اللوجيستيكية و التي – من غير المُحدد حتى الآن – الوقوف على درجة تكاملها أو تنافسيتها مع مشروع الربط النهري النيلي بين بحيرة فيكتوريا و الأسكندرية، و أهم هذه المشروعات بهذه المنطقة مشروع ممر النقل Transport Corridor الذي يربط ميناء Lamu بكينيا على المحيط الهندي بجنوب السودان و بإثيوبيا، و قد نشرت صحيفة Guardian Mail في 26 يوليو 2015 أن هذا المشروع الذي يقع في إطار برنامج يُدعي Lapsset تبلغ تكلفته التقديرية 26 مليار دولار، و يتضمن أعمال إنشاء ستة مراسي Berths بالمياه العميقة و وحدة تحلية مياه و محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز السائل و خط بترول، و أشارت الصحيفة إلى أن الحكومة الكينية (شركة Aeolus Kenya Ltd أو AKL) و مجموعة من الشركات الأمريكية منها شركة Bechtel تتفاوض بشأن توقيع إتفاق ببلايين الدولارات و يُعد أكبر مشروع تنمية للبنى الأساسية بكينيا، و تزامن بدء هذه المفاوضات مع زيارة الرئيس الأمريكي Barack Obama لكينيا، و أشار بيان صادر عن الرئاسة الكينية في 25 يونيو إشارته 2015 إلى أن وزير النقل الأمريكي Anthony Foxx قال: " لدينا بالغ الإهتمام بهذا المشروع و نريد أن توضع الصفقة الأمريكية بشأنه في الإعتبار" ، و تزمع الحكومة الكينية أيضاً في إطار أوسع مدى إقامة مطار دولي آخر و منتجعات بالساحل الكيني و طريق علوي يربط كينيا بدول الجوار، و نقلت صحيفة عن مسئول كبير بشركة AKL " إن هذه المشروعات مُصممة لتحمي مصالح كينيا " ، من جهة أخرى فقد أوردت شبكة ALL AFRICA الإخبارية في 27 فبراير 2017 بالإحالة على المسئول الرئيسي عن قطاع النقل بالحكومة الكينية Irungu Nyakera قوله: " أن نحو 20% من أعمال مشروع ميناء Lamu تمت و أن الحكومة سترصد 10 بليون شلن كيني له في العام المالي القادم، و أن الحكومة سددت بالفعل مبلغ 4,6 بليون شلن للمقاول و أن مبلغ 2,9 بليون شلن سيُدفع نهاية العام الحالي " ، و أشار إلى " أنهم يتوقعون إنهاء تنفيذ المرسى الأول بهذا الميناء – الذي تبلغ تكلفته الكلية 8 بليون شلن – بنهاية يونيو 2018 و أن المرسى الثاني و الثالث مُخطط الإنتهاء منهما عامي 2019 و2020 " ، و أوضح " أن الحكومة عزمت على إكمال هذا الميناء الثاني لكينيا ليكون إحتياطيا لميناء Mombasa و أنه يعتبر مشروعاً مفتاحياً لدفع التجارة بين كينيا و جنوب السودان

و إثيوبيا، كما أن الحكومة جنبت مبلغ 10 بليون شلن لإقامة طريق Lamu-Witu-Garsen الذي يبلغ طوله 132 كم و الذي سيعزز من طاقة نقل البضائع و المواطنين بين مينائي Lamu و Mombasa ".

– أشارت شبكة ITS International . com في 27 فبراير 2017 بالإحالة على Engineering News-Record قولها: أن هيئة التمويل الدولية التابعة للإتحاد الأوروبي و AFD الفرنسية و بنك التنمية الأفريقي إلتزموا بتمويل ما يزيد عن 400 مليون دولار لمشروع إقامة طريق بأوغندا بطول 77 كم تكلفته 1,1 مليار دولار، و سيربط هذا الطريق العاصمة Kampala بمدينة Jinja الصناعية بشرق أوغندا و قد صُمم هذا الطريق ليسرع من تدفق الشحنات المنقولة إلى بوروندي و رواندا (الحبيستين) و شرق الكونجو من ميناء Mombasa الكيني على المحيط الهندي، و من المتوقع أن تنشر الوكالة الوطنية الأوغندية للطرق UNRA العطاء النهائي لعمليات البناء و التمويل و العمليات و الصيانة للمشروع الذي يستهدف خفض الرحلة من Kampala إلي Jinja بمقدار 70 دقيقة قبل نهاية 2017، كما نشرت صحيفة The Guardian البريطانية بتاريخ 28 فبراير 2017 أن النقاش مُستمر بشأن إقامة سكك حديدية بتكلفة 3,2 مليار دولار تربط العاصمة الأوغندية Kampala بميناء Mombasa بطول 1,152 كم شرقاً و هي مسافة تقل بضعفين عن المسافة بين Kampala و القاهرة (وفقاً للبنك الدولي يقع ترتيب أوغندا في المرتبة 58 من بين 168 على سلم الأداء اللوجيستيكي)، بالإضافة إلى مشروع إقامة مصفاة لتكرير البترول يُقام قريباً بتكلفة 4 مليار دولار و خط أنابيب بترول دعماً لقطاع البترول و الغاز الأوغندي الناشئ حديثاً، و أوضحت الصحيفة أن هذه المشروعات و غيرها تعتمد على الإقتراض من الصين أساساً، و أوردت نفس الصحيفة تعليقاً أدلى به Enock Nyorekwa الإقتصادي المُتخصص في مجال البنى الأساسية بوفد الإتحاد الأوروبي في Kampala قوله: " إن مخاطر (الدين) أصبحت أكثر من واضحة و تظل المسألة ما إذا كان (هذا النوع) من الديون ينتج عنه نمو من عدمه؟ "، و علقت الصحيفة بقولها: " إن الدين الخارجي لأوغندا ينمو بدرجة مُتسارعة و أنه بلغ 7,10 مليار دولار بصفة تقديرية في نهاية أكتوبر 2016 وفقاً لأرقام بنك أوغندا "، و أشارت إلى أن Christine Lagarde مديرة صندوق النقد الدولي في زيارتها لأوغندا في يناير 2017 قالت: " إن تعبئة و حشد الإيرادات الداخلية أمر أساسي لتجنب السقوط في وهدة الدين " و" أن الإعتماد على الإستدانة فقط لتمويل البنية الأساسية لن يكون مجدياً لأن الدين سيصبح مرتفعاً جداً، فالمزيد من الإيرادات من الضرائب بحاجة إلى دفعة "، من جهة أخرى علق البنك الدولي في سبتمبر 2016 سلفة جديدة لأوغندا و قال المسئول عن أوغندا بالبنك " إن السلطات الأوغندية يجب عليها إصلاح قضايا أدائها الحالي فيما يتعلق بمحفظة

ديونها بما في ذلك التأخيرات في أداء مشروعاتها و الضعف في مراقبة الأمان و الإنفاذ ألخ " و أضاف المسئول قوله :" إن البلاد لم تجن فائدة مالية عن إستثماراتها في أغلب المشروعات العامة في العقد الماضي، إنك لتجد المشروعات في أوغندا تتسم بتأخيرات مزمنة في تنفيذها و الفساد هناك يعني أن المشروعات أحياناً ما تتكلف ضعف التكلفة الأصلية " و أضاف بشأن مشروع طريق Kampala– Entebbe السريع و الذي يبلغ طوله 51 كم و يتكلف 476 مليون دولار و ينتهي تنفيذه في عام 2018" إنه ربما سيغير من وجه العاصمة Kampala لكن الفوائد منه ربما لا تكون متكافئة مع التكلفة العالية له "، و لذلك ليس من الغريب و الحالة هذه أن يصدر البنك المركزي لأوغندا تحذيراً في ثنايا تقريره السنوي عام 2016 يشير فيه إلى أن " هناك ثمة مفاهيم في السوق تشير إلى أن أوغندا ربما لا تكون قادرة على خدمة مستويات دينها المتصاعد "، و هذا صحيح إلى حد كبير فحوالي 12% من الموازنة العامة لأوغندا للعام المالي 2017 – 20188 موجهة لخدمة الدين، و هي نسبة أعلى من المخصصة لقطاع الصحة و التعليم والزراعة .

– في إطار توجه جنوب السودان هي الأخرى لفك عزلتها الجغرافية من خلال مشروعات الطرق التي تربطها بدول الجوار و لكن بقوة أقل نتيجة إستمرار الحرب الأهلية بها بوتيرة مضطردة، فقد إتفقت مع كينيا على إقامة طريق يربطها بميناء Lamu الكيني على المحيط الهندي و في هذا الإطار نفسه قام رئيس جنوب السودان Salva Kiir بزيارة رسمية إلى إثيوبيا لمدة 3 أيام بدأت في 24 فبراير 2017 أجرى خلالها مباحثات لتعزيز التعاون الإقتصادي و أمن الحدود مع إثيوبيا، و أشار رئيس الوزراء الإثيوبي في تصريح له بشأن هذه الزيارة قوله: " إننا لا نريد أن نذهب بعيداً لنشتري البترول فيما جنوب السودان قريبة منا " و أضاف فيما يتعلق بإنشاء طريق يربط البلدان " إن إثيوبيا تنشئ حالياً طريقاً من Dima إلى Raad و تنوي مد هذا الطريق لمسافة أطول حتى يصل إلى Boma كجزء من خططنا لتقوية الروابط الإقتصادية مع دولة جنوب السودان"، و يُشار في هذا الصدد إلى أن هناك طرق من المُخطط إنشاؤها تربط إثيوبيا و جنوب السودان على محور Gambella-Pagak-Palouge مع المحور الثاني الذي يربط Dima-Raad-Boma-Bor ، و بالنظر إلى شبكة المصالح المُمتدة التي تتكون حالياً بين إثيوبيا و جنوب السودان تمثل مشروعات الطرق الداعم الرئيسي لها، لذلك صرح وزير شئون رئاسة جنوب السودان Mayiik Ayii, Gai أثناء هذه الزيارة الرئاسية بقوله: " إن إنشاء الطريق يتزامن مع إقامة مصفاة لتكرير بترول جنوب السودان في ولاية أعالي النيل مُمولة من شركات سويسرية و أمريكية و تبلغ طاقتها 100,000 برميل بترول / يوم " .

– صرحت وزيرة الطاقة الأوغندية Irene Muloni بأنهم يولدون 947 ميجاوات من الطاقة كهربائية و أنهم يتعاقدون حالياً مع شركات لإقامة خطوط ضغط عالي ناقلة للطاقة الكهربائية من أوغندا إلى تنزانيا و جنوب السودان و جمهورية الكونجو الديموقراطية * ، كما أن رواندا و تنزانيا وبوروندي يقيمون معاً محطة توليد بطاقة 80 ميجاوات بمنطقة Rusumo برواندا على نهر Kagera مموّلة بقرض بمبلغ 340 مليون دولار من البنك الدولي بالإضافة إلى قرض من بنك التنمية الأفريقية بمبلغ 126 مليون دولار لمد خطوط الضغط العالي الناقلة للطاقة للدول الثلاث * ، كذلك فقد صرح وزير المياه و الري و الكهرباء الإثيوبي Seleshi Bekele أن بلاده ستمد بالطاقة الكهربائية المُولدة من سد النهضة كل من: السودان، جيبوتي، كينيا، جنوب السودان، تنزانيا و رواندا بعد إستكمال السد، فيما تمد إثيوبيا كل من السودان و جيبوتي حالياً بنحو 300 ميجاوات و100 ميجاوات على التوالي من خلال خط ناقل بقدرة Kv 230 (New Vision . 2 نوفمبر 2017).

– أُعلن في 8 مايو 2018 عن أن الرئيس الكيني Uhuru and Ethiopian و رئيس الوزراء الإثيوبي Abiy Ahmed إتفقا في 7 مايو على المُضي قُدماً في تنفيذ عدد من مشروعات البنية الأساسية المُشتركة منها تنمية و تطوير مشروع النقل المعروف باسم ممر النقل بين Lamu Port-South Sudan-Ethiopia-Transport أو إختصاراً LAPSSET و كذلك الممر الشمالي الذي يتضمن شبطة طرق بين Isiolo و Moyale عبر أديس أبابا و الخط الحديدي الرابط ما بين أديس أبابا و نيروبي، كما أتفق الرئيسان أيضاً على تعزيز التعاون بين الناقلين الجويين لكلا البلدين بصيغ مختلفة، و ستمد إثيوبيا كما هو معروف بجزء من الكهرباء المُولدة من سد النهضة الإثيوبي و التي تبلغ 6,450 ميجاوات و الذي إكتمل بنسبة 66% ، كما تناول الرئيسان موضوع الموارد المائية على الحدود المُشتركة و خاصة نهري Daua و Omo و بحيرة Turkana و معلوم أن البلدين دخلا في إطار ترتيبات ثلاثية مع منظمة IGAD لشرق أفريقيا حوض نهر Daua و مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن حوض بحيرة Turkana .

– كانت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإثيوبي Abiy Ahmed لكل من جيبوتي و السودان و كينيا تهدف من بين أهداف أخرى إلى فك العزلة الجغرافية الإثيوبية بالتوجه نحو البحر الأحمر و المحيط الهندي و لهذه الدول منافذ بحرية مينائية على هذه السواحل، و قد صرح Fitsun Arega رئيس الأركان بمكتب رئيس الوزراء الإثيوبي بشأن هذه الزيارة و هدفها بقوله: " إن جيبوتي و إثيوبيا و كينيا و السودان سيعملون من الآن بإتجاه تكوين إتحاد إقتصادي حقيقي بإستثمارات مُشتركة و تملك المشروعات لأن

شعوبنا تتشارك في تتطلعاتها للإزدهار و الأمن الذي يعتمد على هذه المشروعات " * (The New Times . 11 مايو 2018) ، و لما كان سد النهضة نفسه و الطاقة الكهربائية المُولدة منه ستؤدي إلى تحقيق و فورات إقتصادية، بشكل سينقل الإقتصاد الإثيوبي نقلة نوعية غير مسبوقة مما ينتج عنه إضطراد القدرات الصناعية و الزراعية لإثيوبيا و كنتيجة ستضطرد الصادرات الإثيوبية، و من ثم فإن إثيوبيا تتطلع لتصريف صادراتها بالإعتماد على موانئ دول الجوار و بحيث لا تعتمد على ميناء واحد، و من هنا يمكن رؤية التقارب الأرتري / الإثيوبي و الصومالي / الأرتري و تراكمهما إيجاباً مع العلاقة الإستراتيجية التي إرتقت إلى مستوى التحالف بين إثيوبيا و السودان، و بالتالي فموانئ دول الجوار Port Sudan و Port de Djibouti و Massawa بإرتريا و Mogadishu و Kismayu و Berbera بالصومال و Mombasa و Malindi بكينيا و دار السلام و Tanga و Mtwara بتنزانيا ستحقق لإثيوبيا و لدول المنطقة مصالح مُتبادلة تجعل من المنطقي القول بأن سياستهم بشأن مياه النيل ستكون إما مُتطابقة أو مُعبرة عن تلك الشبكة القوية من المصالح المُتبادلة المُتنوعة بين إثيوبيا و محيطها بشرقي أفريقيا / القرن الأفريقي، و هو عمق تفتقده مصر التي لا تستطيع حتى الدول العربية الخليجية (السعودية و الإمارات تحديداً) ذات العلاقة الخاصة مع مصر تحقيق إختراق و لو محدود يجعل من دول شرقي أفريقيا النيلية أن تبحث عن تسوية حقيقية مُتوازنة مع مصر بشأن أزمة سد النهضة، و لو تأملنا أوضاع السياسات الخارجية بوجه عام للسعودية و دولة الإمارات لوجدناها تتراوح ما بين العجز و الإخفاق، إذ ليس هناك من نقطة أبعد من هاتين النقطتين لتتجاوزهما سياسات هاتين الدولتين رغم الوفرة المالية أو Solvency لهما، فالسعودية و الإمارات بعد التقارب الأرتري مع إثيوبيا و الصومال لم تعد المساحة أمامهما حرة مفتوحة في فضاء القرن الأفريقي و بالتالي فإن تطلعاتهما وصلت لنقطة حدية أو لحدها الأقصى حالياً مع دول القرن الأفريقي، و بالتالي تواجه كلاهما صعوبة ما في إقامة قواعد عسكرية بالصومال و جيبوتي و حتى إرتريا مما يمكنهما من توسيع مدى الحرب في اليمن التي يروق إستمرارها لجماعات الضغط العسكرية في الرئاسة و البنتاجون الأمريكي أو بمعني مُحدد جماعة ضغط Lobby الصناعات العسكرية الأمريكي، و من ثم فلا ظهير عربي يُعتد به لمصر لدى دول القرن الأفريقية النيلية و خاصة إثيوبيا، فما سبقت الإشارة إليه من أمثلة محدودة العدد من المشروعات و المصالح المُتبادلة و المُشتركة بين دول حوضي النيل الشرقي و الإستوائي كاف إلى حد كبير للإستدلال على أنه لا حيز متاح لمصر للقيام بعمل عسكري ما برياً و بحرياً على محور إتجاهها العسكري الإستراتيجي الجنوبي يُساند تحركها الديبلوماسي بصفة مُؤثرة و لو بدرجة محدودة على هذا الإتجاه أو يكون بديلاً عن هذا

التحرك الدبلوماسي عندما تنتهي جدواه و لا يكون أمام مصر سوى البديل العسكري، و في الواقع فليس ذلك تقصير من الآلة الدبلوماسية المصرية بقدر ما هو نظام المصالح أو المشروعات المُشتركة الذي تقوم إثيوبيا بدور رائد في بناءه و تعزيزه بالتوازي مع إنهاء سد النهضة الذي ستستفيد دول الإتحاد الاوروبي و إسرائيل من بناءه على أكمل وجه و بالمواصفات الإثيوبية (فترة ملأص قصيرة بقدر الإمكان و حجم ملأ للبحيرة يتجاوز 74 مليار متر مكعب) لأن معظم المشروعات التي أشرت إلى بعضها القليل فيما تقدم تقوم بتنفيذها شركات صينية و أوروبية و إسرائيلية وم ن مصلحة الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات أن تنفذ مشروعاتها مع توفر بنية أساسية جاهزة و وفيرة و هو ما سيكون بالطاقة المُولدة من سد النهضة التي تبلغ 6,400 ميجاوات، إذن هناك مصلحة صينية و أوروبية و أمريكية و إسرائيلية من مضي إثيوبيا قدماً في إنهاء بناء سد النهضة، **أما مصر فهم يريدوها طافية على سطح بحر لجي لا هي غريقة و لا هي سابحة تتقدم، فهكذا فعلوا بها منذ أن إرتقى محمد علي باشا سدت الحكم عام 1805، فالمهمة صعبة خاصة و أن الرئيس المخلوع مبارك أنفق من حساب الزمن 30 عاماً و هو يحقق الإستقرار الإجرامي؛ الإستقرار الذي تستخرجه من الخمود و السكون و الشلل، و ظل لثلاثين عاماً بلا حركة مُنتجة في أفريقيا التي مضت في مشروعات تنمية جماعية و ثنائية فيما نظام مبارك مُصاب بحالة حادة من الإنفصال الشبكي عيناه مفتوحتان لكنه و من معه لا يرون شيئاً، و من ثم وجد النظام الذي تلاه و النظام القائم حالياً نفسه في موقف لا يُحسد عليه، فقبل أن يتوليا الحكم تكونت تحالفات في القرن الأفريقي أهمها التحالف الإثيوبي / السوداني و تغيرت الأرض و مادت من تحت قدمي مصر منذ أكتوبر 1981 تاريخ تولي مبارك للحكم و حتى الآن، لذلك ففي تقديري فإن قدرة أي نظام مهما بلغ من قوة لن تفعل شيئاً لحل أزمة نُسجت خيوطها بين إثيوبيا و البنك الدولي و القوى الكبرى خاصة إيطاليا و الصين و غيرهما بإحكام منذ وقت طويل .**

ز – الأثر السلبي لظاهرة التغير المناخي و تهديد دورات الجفاف للإستراتيجيات الزراعية بدول حوض النيل :

من بين العوامل التي دفعت إثيوبيا و أوغندا (دولتي منابع النيل) لوضع الإتفاق الإطاري للتعاون بين دول حوض النيل و الذي ترفضه مصر بسبب إنكاره مبدأ الإخطار المُسبق بالنسبة لأي مشروعات على مجرى النهر و كذا لإنكاره عليها حقها التاريخي في مياه النيل إستناداً لإتفاقات معينة منها إتفاق مايو 1929 الموقع بين مصر و بريطانيا، هناك أيضاً عامل آخر و هو ظاهرة التغير المُناخي التي من

بين مظاهرها نقص الأمطار و الجفاف و التصحر مما أدى إلى تهديد الأمن الغذائي لدول الحوض بدرجة أو بأخرى مما يتطلب مزيد من التعاون المُؤسس على تفاهم مُشترك بين دول الحوض لكن مع تجنب الإضرار بأي من هذه الدول، و ظاهرة التغير المُناخي تتناولها الأمم المتحدة مع الدول الصناعية و النامية و الأقل نمواً من خلال مؤتمراتها الدولية و من خلال تعاطي المبعوث الأممي للتغير المناخي Mary Robinson) الآيرلندية التي عينها أمين عام الأمم المتحدة في يونيو 2014) .

صحيح أن لظاهرة التغير المناخي علاقة مباشرة بإيراد نهر النيل من المياه، لكن – في تقديري– كان من الأنسب أن يكون من بين مواد إتفاق التعاون الإطاري لدول حوض النيل Comprehensive Framework Agreement مادة تتعامل مع ظاهرة التغير المناخي، لكن ما صدر من تصريحات من قادة و مسئولي بعض دول حوض النيل يُفهم منها أن ظاهرة التغير المُناخي نُظر إليها كأحد عوامل وضع إتفاق التعاون الإطاري الشامل لدول حوض النيل، و بالرغم من أن ذلك صحيح إلى حد كبير، إلا أن الأنسب من ذلك كما أشرت أن تتعامل هذه الإتفاقية من خلال مادة بها مع الظاهرة، و من بين التصريحات العديدة في هذا الأمر ما قاله الرئيس السوداني نفسه و في و قت مبكر سابق على إعلان إثيوبيا عن إقامتها لسد النهضة حين أدلى بتصريح لوكالة أنباء السودان في 7 أغسطس 1995 أشار فيه إلى ما نصه " إن أي حديث عن زيادة إستغلال السودان لمياه النيل يضايق الحكومة المصرية، و ذلك على الرغم من التطورات في دول حوض النيل بما في ذلك الجفاف و حاجة الدول التي لا نصيب لها من مياه النيل و التوسع في إستخدام المياه في السودان بسبب الهجرة "، و بالطبع فهذا التصريح إستهدف الرئيس السوداني منه حينذاك إيصال عدة رسائل لمصر أهمها أن السودان بصدد زيادة إستغلاله لمياه النيل و أن هناك تطورات في دول حوض النيل منها الجفاف تستدعي تطوير سياساتها النيلية لمواجهة الجفاف من أجل تحقيق الأمن الغذائي، كما أن الرئيس السوداني يبدي تعاطف بلاده مع دول حوض النيل التي لا نصيب لها من مياه النيل ثم أن للسودان مبرر إضافي لزيادة إستغلاله لمياه النيل بسبب موجات الهجرة الأرترية و الإثيوبية في شرق و وسط السودان (تربو عن المليون نسمة) . * (السفير بلال المصري . رؤية لواقع العلاقات المصرية السودانية . صفحة صفحة 147 . قيد الطبع)

كما أن وزير المياه الإثيوبي أشار في كلمة ألقاها بمناسبة الإحتفال بيوم النيل بمدينة Goma بشرقي جمهورية الكونجو الديموقراطية في 21 – 22 فبراير 2011 حيث أشار إلى: " حساسية مسألة التغير المناخي و مواجهة أخطار الفيضانات و التي يعقبها مجاعات "، و هو ما أمن عليه وزير البيئة و

حماية الموارد الطبيعية و السياحة الكونجولي عندما أشار إلى أن لظاهرة التغير المناخي علاقة بالفيضانات التي تشهدها منطقة حوض النيل نتيجة الأمطار الغزيرة .

لكن هناك ثمة مُلاحظتين مُتعلقتان بتركيز البعض و الآخرين على تكبير أثر عامل التغير المناخي عند الحديث عن الموارد المائية السطحية بل و تبرير بعض التصرفات التي تقترفها بعض الدول كإثيوبيا و أوغندا مثلاً و غيرهما خروجاً على القانون الدولي فيما يتعلق بالأنهار العابرة للحدود كنهر النيل، فعلى سبيل المثال نجد على موقع Mail and Guardian – Africa – بتاريخ 14 مارس 2017 مقالاً كتبه Ludger Schadomsky بوكالة الأنباء الفرنسية بعنوان: " **الجوع في القرن الأفريقي لم يُسببه التغير المناخي** " و يشرح الخبير فيشير إلى أن الجوع الذي يُواجه 17 مليون نسمة في شرقي أفريقيا ليس إلا أزمة من صنع يد البشر، و يستطرد فيشير أيضاً إلى أنه: " عندما ناشدت وكالات الأمم المتحدة العالم لمساعدة جيبوتي و إرتريا و إثيوبيا و كينيا و الصومال و أوغندا لم يمد أحد يد المساعدة، لكن لُوحظ أن هذه البلدان تُحكم بواسطة سياسيين فاسدين لا تعنيهم الديموقراطية في شيئ و يتجاوزون حقوق الإنسان و يشعلون الصراعات العرقية و الدينية فقط للقبض على السلطة بقوة، و ضرب Schadomsky أمثلة لهذه الدول منها إثيوبيا التي وصفها بأنها بلد غني لكنه يُعاني من الظلم و أشار إلى أنه ما من بلد منهم يبدو منه بوضوح أن هناك رابطة بين الحكم السيئ و الجوع قدر ما يبدو ذلك في حالة إثيوبيا التي تعاني الجوع منذ سبعينات القرن الماضي و ينزح منها تدفقات من اللاجئين ..... " و في نهاية المقال أشار Schadomsky إلى أن: " هناك وهم مُتداول مفاده أن الجوع في أفريقيا ظاهرة مناخية، إلا أن هذا محض وهم و لا غير، فالجوع خاصة في القرن الأفريقي صناعة بشرية من عمل السياسيين و النخب "، و في الواقع فإني أتفق معه فيما ذهب إليه وفقاً لخبرتي و معايشتي لنظم حكم في أفريقيا فدول القارة على الأقل من ناحية الموارد الرزراعية ثرية للغاية، لكن لا توجد أنظمة حكم مُؤهلة أو مخلصة لشعوبها هذه هي المسألة و لا غير، لكن – و مع ذلك – لا يمكن تجاهل حقيقة وجود آراء عكسية أخرى تناقض ما ذهب إليه Ludger Schadomsky بموقع صحيفة Mail and Guardian Africa – ، لكن على أي الأحوال هناك إمكانية للتوصل إلى حل لأزمة سد النهضة لو أن إثيوبيا و الدول المُوقعة على إتفاق التعاون الإطاري الشامل لدول حوض النيل Comprehensive Framework Agreementعدلوا المادة 14 فقرة باء منه المُتعلقة بالأمن المائي بهذا الإتفاق، خاصة و أن هناك نماذج سابقة لدول نجحت في تجاوز خلافاتها على مياه الأنهار فوقعوا جميعاً على إتفاق كحالة معاهدة نهر Indus و حالة معاهدة نهر Senegal ألخ، علماً بأن معاهدة الأمم المتحدة

للمجاري المائية UN Watercourses Convention تركت لكل دولة من الدول المُوقعة عليها أمر التفاوض على ما تراه مناسباً لها فيما يتعلق بمبدأ التوزيع المُنصف و المعقول للمياه، و في تقديري أنه مع الإعتراف الجزئي بعلاقة ظاهرة التغير المناخي بالموارد المائية النهرية (و هناك حالات عديدة مماثلة كحالة تناقص بحيرة تشاد Lake Chad التي تقلصت مساحتها فأصبحت 2,500 كم مربع بعد أن كانت 25,000 كم مربع في ستينات القرن الماضي لاسباب مختلفة أقلها شأناً ظاهرة التغير المناخي، فليد الإنسان الدخل الأعظم فيما آلت إليه)، إلا أنه لابد أولاً من الإعتراف بأن الأثر السلبي لهذه الظاهرة مُوزع على الدول المشاركة في حوض النهر، و في حالة نهر النيل تعد مصر الأسوأ في نسبة الأضرار الناتجة عن ظاهرة التغير المناخي و لذلك ليس هناك منطق لا من إثيوبيا أو غيرها من دول الحوض في نسبة أو تبرير ربط طموحاتهم المائية بظاهرة التغير المناخي لأن مصر المُضار الأكبر لآثار الظاهرة، لكن عندما يصوغ الساسة إتفاقيات تتعلق بقضية فنية محضة، فعلى المرء و الحالة هذه توقع صياغات ماورائية و مُلتفة بالضبط كحالة المادة 14 باء المُتعلقة بالأمن المائي في الإتفاق الإطاري و التي من بين مبرراتها حاجة الدول إلى إقامة مشروعات على مجرى النيل للوفاء بالمُتطلبات المائية المُتزايدة بدون إخطار مُسبق لدولتي المصب (مصر و السودان) و هي المشروعات التي يبررها ساسة هذه الدول بأن مرجعها تزايد الطلب على المياه بسبب زيادة أعداد السكان و هذا حقيقي 100% و بسبب الآثار السلبية لظاهرة التغير المناخي و هذا هو الأمر الخلافي 100% .

بالرغم مما سبق شرحه و يتعلق بتدني أثر ظاهرة التغير المناخي على الموارد المائية لنهر النيل، إلا أن الإثيوبيين و الأوغنديين بل و معظم دول حوض النيل في أحباسه العُليا يصطنعون رابطة يريدونها قوية الأثر بين موارد مياه النيل الحالية و تداعيات ظاهرة التغير المناخي، مما دعاها مع اسباب أخرى إلى إنكار حقوق مصر التاريخية في مياه النيل و كذلك حقها و معها السودان في ضرورة إخطارهما مُسبقاً بأي مشروعات مائية تُقام على مجرى نهر النيل كسد النهضة مثلاً مع أن أحد أوجه ظاهرة التغير المناخي حدوث فيضانات هائلة أي مياه فائضة قد تستحوذ عليها دولتي المصب دونما حاجة آنية أو لاحقة إليها لا لشيئ إلا لتوفير أكبر قدر من المياه وراء عدد مُرتقب من السدود لأغراض توليد الطاقة الكهربائية كسد النهضة وسد Bujjagali الأوغندي لتوليد الطاقة حيث سيُولد 250 ميجاوات (وهو سد غير مؤثر سلباً على موارد مصر المائية) .

ح- غلبة التناول السياسي للقرارات المُتعلقة بمياه النيل داخل مصر و مع دول حوض النيل :

إرتكبت الإدارة السياسية المصرية منذ أكتوبر 1981 تاريخ تولي الرئيس المخلوع مبارك للسلطة بعد مصرع الرئيس السادات غيلة و غدراً في 6 أكتوبر 1981، إرتكبت هذه الإدارة أخطاء سياسية متنوعة بالإضافة إلى كونها غير مُحتملة لتأثيراتها متعددة الأبعاد، و كان أعظمها جرماً ما تعلق بقضية مياه النيل، و بالرغم من أن هذه القضية كان لبعض الساسة و الفنتيين المعنيين بالري في مصر وجهة نظر صائبة بشأنها، إلا أن الكلمة الفصل فيها لم تكن في أغلب الأحوال لوزارة الري و خبراؤها بل لأجهزة الأمن المصرية و لوزارة الخارجية بدرجة محدودة جداً، و بالتالي فقد كانت القرارات المُتعلقة بمياه النيل بل و مشروعات الري في مصر نفسها قرارات سياسية محضة و بالتالي فإن ما يُوصف بأنه تسيس لقرارات الري المصري أمر لا شك في مطابقته للواقع، و أورد هنا – من بين أمثلة عديدة و مختلفة – مثالين فقط أحدهما يتعلق بعلاقتنا بإثيوبيا في قضية سد النهضة و ثانيهما مشروع توشكي الذي إنتهى قبل أن يسقط ما يُسمى "بنظام" مبارك و إنتهي تماماً أي حديث عنه بعد أن أهدر هذا " النظام " ما لايقل عن 18 مليار جنيه مصري في رمال الصحراء الغربية .

المثال الأول : و يتعلق بسد النهضة، فقد بدأت مقدمات الخطأ المصري عندما لم يتحسب مُتخذ القرار السياسي إلى مغزى قبول إثيوبيا الإنضمام كعضو كامل العضوية لمبادرة حوض النيل – التي من وجهة نظري وُضعت خطوطها الرئيسية بمعرفة البنك الدولي – فقد ظلت إثيوبيا مُحجمة عن الإنضمام كعضو كامل بمعظم التجمعات المعنية بنهر النيل و هي مشروع الهيدروميت و هو تجمع فني نشأ عام 1967 و كان أول وجه من أوجه التعاون بين الدول النيلية و تجمع إندوجو (الأخوة بالسواحلية) و كان تجمعاً غير رسمي إبتكره د. بطرس غالي ليكون منتدى لتبادل وجهات النظر و المعلومات و تنسيق المواقف و دعم التعاون بين دول حوض النيل الأعضاء به، و تجمع تيكونيل الذي نشأ في ديسمبر 1992 و أستمر حتى 1998، و يتضح من أسمه طبيعته الفنية البحتة فقد إستهدفت الدول المُنضمة إليه تحقيق التنمية و حماية البيئة و كان تشكيله – الذي خلا من إثيوبيا أيضاً – ثمرة الجهود المصرية، بعد ذلك و عقب إجتماع وزاري في أروشا بتنزانيا في 23 و24 سبتمبر 1998 أقر المجتمعون إنشاء آلية جديدة بديلة للتيكونيل كآلية إنتقالية للتعاون بين دول الحوض و ذلك ريثما يتم الإنتهاء من وضع الإطار القانوني و المؤسسي للتعاون بين هذه الدول، و قد كانت مبادرة حوض النيل المُقدمة الأولى لإتفاق التعاون الإطاري أو إتفاق عنتيبي 2010 الذي أنكر على مصر و السودان – كما سبقت الإشارة – حقهما التاريخي في مياه النيل كماعمد إلى إسقاط حق آخر هو حق الإبلاغ المبكر عن المشروعات التي تُقام على مجرى

النهر، و ما أعنيه بشأن قبول إثيوبيا الإستثنائي للإنضمام لمبادرة حوض النيل أنه مسلك غير إعتيادي من إثيوبيا كان على مصر أن تتوجس خيفة منه و تتحري الحذر فسياسة إثيوبيا بشأن مياه النيل لم تكن يوماً موافقة لمصر و العكس صحيح، خاصة في ضوء معلومات عديدة مُتداولة عن خطط إثيوبيا لإستغلال أقصى لمياه النيل و من بين هذه المعلومات أنه و بدعوة من الإمبراطور هيلاسيلاسي أعد مكتب إستصلاح الأراضي التابع للحكومة الأمريكية دراسات مسحية لمواقع على النيل الأزرق في الفترة من 1956 حتى 1964 و أقترح المكتب الأمريكي 4 مواقع لمشروعات هيدرولوكية على النهر تُقدر إمكانياتها 3 أضعاف ما نتج عن إقامة سد أسوان العالي بمصر، و قد أختارت الحكومة الإثيوبية أحد هذه المواقع الأربعة لإقامة سد النهضة و هو يبعد عن شمال غربي أديس أبابا بـ 750 كم و لا يوجد به توطن سكاني ملحوظ و لا أنشطة إقتصادية، و قبل ذلك و في عام 1962 قام فريق من المهندسين الألمان بوضع دراسات أخرى عن مياه نهر Abbai ، و في عام 2008 قامت Eastern Nile Power Trade Studies بإعداد دراسة جدوى تمهيدية بمنطقة Abbai Gorge تحت رعاية مبادرة حوض النيل الشرقي في إطار برنامج عملها الفرعي و الذي – وفقاً للحكومة الإثيوبية ثم تعاقبت دراسات أخرى لتحديث السابقة فأُجريت دراسة في أكتوبر 2009 و في يوليو إلى أغسطس 2010 بمعرفة Studio Petroangeli، و كل هذه الدراسات أشارت إلى أن أنسب موقع من الوجهة المورفولوجية و الجيولوجية و البيئية معاً هو الحالي لإقامة سد النهضة الذي سيبلغ إرتفاعه 145 متر و عرضه 1780 متر و سيُنشأ وراءه خزان يغطي منطقة مساحتها 1,680 كم مربع يستقر فيها 63 بليون متر مكعب من مياه النيل (الحد الأدني للتخزين 12 بليون متر مكعب)، و من المُقدر إنهاءه في يوليو 2017، و مما يُثير الأسى ما نشرته المصادر الإثيوبية و يدل على الغفلة المصرية القاصرة عن إدراك مجمل الصورة و العلاقات القائمة بين أجزاء المواقف للأطراف المختلفة تلقي البنك خطاباً من وزير الإستثمار المصري برعاية من برنامج العمل الداعم لدول النيل الشرقي ENSAP و مبادرة حوض النيل NBI يطلب فيه حشد البنك الدولي للمانحين لتمويل المرحلة الأولى من هذا المشروع الإقليمي الأول (أي سد النهضة) و قد قام البنك في ذات العام بوضع دراسة مُستقلة شاركت فيها مصر – التي تعترض الآن على هذا المشروع الذي وُضع ضمن 5 مشروعات مُزمع إقامتها، في هذا التوقيت المُبكر وفقاً لهذه المُقدمات المُنذرة كان على مصر إطلاق تحرك دبلوماسي لتكوين رأي عام أفريقي موات لوجهة النظر المصرية ليس على مستوى دول حوض النيل فقط بل على الصعيد الأفريقي ككل، ذلك أن قضايا الأنهار الأفريقية قضايا مطروحة على النطاق الأفريقي و ستجد مصر من يسمعها، و بتكوين رأي عام أفريقي على

المستوى الرسمي و بعض الفضاء الإعلامي الأفريقي ستجد إثيوبيا بعض الصعوبة في الترويج لمشروع يحرم بلد كمصر لا بديل لها عن مياه النيل، بلد تعاني من الندرة المائية، لكن مصر آثرت التحرك بعد الإعلان عن إقامة سد النهضة عام 2011 و هي تعاني من مخاض ثورة تم الإجهاز على جسدها ليُمزق فيما روحها مازالت تغطي سماء مصر.

في تقديري أن إنضمام إثيوبيا لهذه المبادرة التي سُميت أيضاً " مبادرة الرؤية المُشتركة " و هو مُسمى مُوحي لم يكن ليتم لولا أنها جاءت من خارج دول الحوض و تحديداً من قبل البنك الدولي، و قد قسمت المبادرة دول حوض النيل إلى قسمين أولهما دول الحوض الشرقي و يضم مصر و السودان و إثيوبيا و أُنشئ له المكتب الفني الإقليمي للنيل الشرقي (الإنترو) في مارس 2001 بالإتفاق بين مصر و السودان و إثيوبيا و مقره أديس أبابا، و ثانيهما دول الحوض الإستوائي و تضم باقي الدول النيلية، و هناك ثمة تساؤل يستحق الإجابة ألا و هو : لماذا عمدت هذه المبادرة إلى تقسيم دول حوض النيل إلى قسمين شرقي و إستوائي ؟ هل كان ذلك لأسباب تمويلية أم تراها إدارية أم سياسية أم فنية جغرافية ؟ و إذا كانت الإجابة أحد أو بعض أو كل هذه الأسباب، فإنها جميعاً لا تبرر إحداث هذا الإنقسام الذي لم يحدث في التجمعات السابقة التي ضمت دول هذا النهر، بل و لا في التجمعات النهرية الأفريقية الأخرى كتجمع دول حوض نهر النيجر مثلاً، مع العلم أن المنطق يشير إلى أن الرقم واحد أي جعل دول حوض النهر تنضوي داخل كتلة واحدة متماسكة أدى للقوة و التنسيق و التجانس فالرقم واحد إذا ما أنقسم أدى للضعف . *(بلال المصري . كتاب مُعد للطبع بعنوان "رؤية لواقع العلاقات المصرية / السودانية . صفحة 31)

المثال الثاني: و يتعلق بتوقيع مصر لوثيقة مبادئ سد النهضة فهذا التوقيع كان قراراً سياسياً محضاً فمضمون هذه الوثيقة التي وقعت من جانب مصر و السودان و إثيوبيا في الخرطوم في 23 /2015/3 يعبر فقط عن إرادة سياسية إذ لا علاقة له بالجوانب الفنية لسد النهضة و لا مياه النيل بوجه عام فقد خلا منها مضمون هذه الوثيقة التي صيغت بعمومية واضحة، و أميل إلى الإعتقاد أن مُتخذ القرار المصري كان لديه أمل في تبديد أي إعتقاد لدى الجانب الإثيوبي بأن مصر ترفض إقامة السد من حيث المبدأ و أنها لمحو هذا الإعتقاد وقعت على وثيقة تنصرف كل معانيها على تأكيد معنى التعاون بين " دول النيل الشرقي"، لكني أعتقد أن سد النهضة و هذا ما دأب الإثيوبيين على تأكيده " مشروع قومي و يعبر عن إرادة الشعب الإثيوبي في التنمية "، و أنه ممارسة سيادية لحقوق إثيوبيا في إستغلال مواردها المائية على الوجه الذي يحقق أقصى درجات التنمية، و لهذا فقد كان الإثيوبيين يعملون على تنفيذ مشروع سد

النهضة فيما هم في نفس الوقت يوقعون مع مصر و السودان على وثيقة "إ علان مبادئ " لم تتضمن إشارة و لو غير مباشرة لوقف البناء فيه حتى تنتهي المهمة الإستشارية لبيوت الخبرة الفنية و تبت في مساءل فنية حاسمة لمصر مثل إرتفاع السد و فترة الملأ و حجم المياه في البحيرة أو الخزان، و من ثم كانت " وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة " مسلكاً غير تفاوضي أو بمعنى أدق لم يخدم المفاوض المصري، بل أسهم – وهذا ما إستغلته إثيوبيا – في رسم صورة لدي الرأي العام الدولي و الأفريقي خاصة في أنه لا نزاع بين مصر و إثيوبيا فيما النزاع كان يحتدم و القيادة المصرية في أوج غضبها من التكتيك الإثيوبي في إستهلاك و حرق الوقت و بالتالي ساهمت " وثيقة إعلان المبادئ " تلك في مزيد من إستهلاك الوقت فقط و لا غير بدليل أن هذه الوثيقة لم تمنع أو تحد من الإخفاقات المُتتالية للإجتماعات الوزارية الثلاثية والتساعية على المستويين السياسي و الفني، بإختصار كان من الأنسب عدم الإقدام عليى توقيع وثيقة سد النهضة التي أستخدمت إستخداماً دعائياً فقط .

تأكيداً لما تقدم نجد أن مجال الري على عظم أهميته لأمن مصر المائي كان نصيبه مُتدنياً في الإنفاق العام للدولة، فقد عانت وزارة الري المصرية بعد الإنتهاء من مشروع السد العالي في سبعينات القرن الماضي من ضيق الموارد المالية المرصودة لها ففي عهد الرئيس السادات كان السبب وجيهاً و منطقياً إذ أن معركة تحرير الأرض أولوية عظمى دونها أي شيئ آخر، لكن ما هو المبرر إبان عهد مبارك 1981 – 2011، ففي عهد مبارك كان واضحاً بجلاء تغليب العوامل السياسية و الأمنية على النواحي الفنية المهنية للري المصري و الذي تُعتبر وزارته أحد أقدم الوزارات المصرية، و مما يؤكد ذلك أن الوزن الحقيقي للقطاعات ذات الصلة المباشرة بأمن مصر القومي مثل المياه و الري لم تحظ بما تستحقه من إنفاق في الموازنة العامة للدولة المصرية فعلى سبيل المثال تضمن التقرير العام للجنة الخطة و الموازنة بمجلس الشعب المصري عن حساب ختامي للموازنة العامة للدولة عن السنة المالية 2003 / 2004 عرضاً لأوجه الإنفاق العام على الوزارات و القطاعات المختلفة من بينها قطاعي الزراعة و الري اللذان كان نصيبهما من إجمالي الإنفاق العام مبلغ 6888,7 مليار جنيه بما يمثل نسبة 4,2 % من مجمل الإنفاق العام و فيما كانت نسبة قطاع الزراعة و إستصلاح الأراضي 1,7 % من مجمل الإنفاق العام كانت نسبة قطاع الموارد المائية و الري 2,3% من مجمل الإنفاق العام، و هي نسبة أقل من نسبة الخدمات الرئاسية (رئاسة الجمهورية) التي بلغت 2,7 % من إجمالي الإنفاق العام فيما بلغت نسبة الإنفاق على الدفاع و الأمن و العدالة (يُلاحظ الدمج بين ثلاث عناصر) 12,5 % من إجمالي الإنفاق

العام . * (مضبطة الجلسة التاسعة و الأربعين للفصل التشريعي التاسع بدور الإنعقاد العادي الأول . بتاريخ 2 أبريل 2006)

ط- القوي الدولية لا تعتبر سد النهضة أزمة تهدد مصالحها :

لم تبادر قوى دولية واحدة بالتدخل أو الوساطة في " أزمة " سد النهضة، إذ أن أي متابع للشئون السياسية الدولية يعلم أن تدخلات القوى الدولية في الأزمات الإقليمية تنشأ بغرض الدفاع إستباقياً أو في الوقت المناسب لحماية و صيانة مصالحها الحالية أو المُرتقبة، و لعلي أؤكد هذا المبدأ من واقع عملي كسفير لمصر لدى النيجر 2009 – 2013 فقد ثارت أزمة دستورية داخلية بالنيجر عام 2009 عندما قرر رئيس النيجر Mamadou Tandja وضع دستور جديد للنيجر لتغيير عدد مرات تولي منصب الرئاسة ليكون لثلاث مرات خلافاً لدستور النيجر السابق الذي وُضع في أغسطس 1999 و ينص على أن فترات الرئاسة لا تتجاوز مدتان، تدخلت أطراف عديدة و مختلفة في هذه الأزمة الدستورية منها الأمم المتحدة و فرنسا و الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي و التجمع الإقتصادي لدول غرب أفريقيا و غيرهم بل و جماعة سانت أجيديو St. Egido الكاثوليكية التي تدخلت في تسعينات القرن الماضي في الصراع في جنوب السودان بالتوازي مع منظمة، IGAd كما تدخلت في الأزمة الدستورية في النيجر عام 2009 و كذلك في الصراع في أفريقيا الوسطي منذ 3 سنوات مضت و في صراعات و أزمات أخرى، و السبب الرئيسي لهذه التدخلات هي المصالح الإقتصادية ففي حالة النيجر مثلاً تدخلت القوى الدولية (فرنسا و الولايات المتحدة تحديداً) فهي ثالث أو رابع أكبر منتج لليورايوم على مستوى العالم و تغذي فرنسا مفاعلاتها البالغ عددها 48 مفاعل بالكعكة الصفراء Yallow Cake من يورانيوم النيجر، كما أن النيجر بدأت في هذا الوقت من عام 2008 تتنامى أهميته للقيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا AFRICOM لمحاربة الإرهاب في الساحل نظراً لقوة شكيمة التيار الإسلامي الجهادي في منطقتي الساحل و الصحراء، كما أن هناك مشروعات طاقة عملاقة كان مسرحها هاتين المنطقتين و للنيجر مشاركة ضرورية فيهما و هما مـشروع توليد الطاقة من آشعة شمس الصحراء الكبرى المعروف باسم DESERTEC و هو المشروع الذي أعلنت عنه مؤسسة DESERTEC في 18 يونيو 2009 و أشارت إلى أن هناك إتجاهاً من ألمانيا و أوروبا لإستخلاص الطاقة الكهربائية من شمس الصحراء الكبرى و تُقدر تكلفته 555 مليار دولار، أما المشروع الثاني فهو مـشروع خط الغاز العابر للصحراء الكبرى يُعتبر هذا المشروع أحد مشروعات الطاقة العملاقة بأفريقيا و هو أيضاً من المشروعات التي يعول عليها الإتحاد الأوروبي في إطار إستراتيجيته لأمن الطاقة و المشروع مُصمم بحيث يمد أوروبا بالغاز من خلال ربطه بخط الغاز

القائم و بخطوط أخرى هي خط عبر المتوسط TRANS– MEDITERRANEAN و خط المغرب – أوروبا و خط MEDGAZ و خط GALSI و كلها خطوط تعبر المتوسط و يُقدر طول خط الغاز العابر للصحراء و القادم من نيجيريا حتى المتوسط 4,200 كم منهم 1,030 كم داخل أراضي نيجيريا و853 كم داخل أراضي جمهورية النيجر و2,310 كم داخل أراضي الجزائر و يسير الخط في 50% من طوله في إقليم السافانا الإستوائي شبه الجاف قبل أن يصل إلى جبال الأطلس و أخيراً يصل إلى منطقة حاسي الرمال و هي منطقة إلتقاءلأنابيب البترول و الغاز الطبيعي الواصلة للساحل الجزائري على المتوسط، و تقدر تكلفة المشروع 10 بليون دولار لإنشاء الخط و3 بليون دولار لتجميع الغاز و البنية الأساسية اللازمة للخط .

ظلت ضغوط و تدخلات القوى الدولية تُمارس على رئيس النيجر Mamadou Tandja إلى أن تم الإنقلاب العسكري عليه في 18 فبراير 2010 و تخلصت فرنسا أكبر مُستفيد من هذا الإنقلاب على الرئيس الذي رفض الإنصياع لشروط فرنسا في تسعير بخص ليورانيوم النيجر و أستطاع تغيير أسعار توريده لفرنسا صيانة لثروة بلاده، لكنه أطيح به في النهاية و عادت فرنسا لمسلكها القديم في إستغلال يورانيوم النيجر بفضل العسكريين , وحالة النيجر شبيهة بحالات صراعات وأزمات أفريقية أخري مثل قضية كابيندا في أنجولا و التوجو و الكونجو الديموقراطية و بوروندي تتدخل فيها القوى الدولية لدعم إتجاه يصب في مصلحتها الإقتصادية المباشرة أو لا تتدخل تماماً أيضاً حفاظاً على مصالحها مع أحد طرفي الأزمة أو النزاع كما هو الحال في أزمة سد النهضة الإثيوبي فمصالحهم الأثقل وزناً مع إثيوبيا فمصر أخذوا منها ما يريدون: أمن إسرائيل بموجب معاهدة السلام الموقعة بين مصر و إسرائيل في 26 مارس 1979 و سلسلة التنازلات اللاحقة و لم يتحقق سلام كل ما تحقق هو تحييد مصر و إضعافها إلى أن أتى زمن تسيطر فيه إثيوبيا على مصر .

ي– تزايد إستبعاد فرضية الحل العسكري :

لابد أولاً من الإشارة إلى أنه على مُتخذ القرار السياسي و كذا المفاوض المصري أن يدركا أن سد النهضة ليس إحتياجاً أو لم يعد مع إقترابه من الإكتمال إحتياجاً إقتصادياً إثيوبياً فقط بل أصبح بالإضافة إلى ذلك إحتياجاً إقتصادياً إقليميا إذ أنه مورد للطاقة الكهربائية لدول الجوار الإثيوبي و هي فيما عدا جيبوتي دول نيلية، كما أنه إحتياج إقتصادي للإتحاد الأوروبي و للدول الأوروبية إستثماراتها و شبكة أعمالها التي تتضمن تنفيذ مشروعات مفتاحية Mega بالقرن الأفريقي منها الشركة الإيطالية التي تُنفذ سد النهضة و التي أُسند إليها تنفيذه بالأمر المباشر، و مع ذلك و حتى مع إدراك مصر لهذه الحقيقة إلا أن

هناك مازال ثمة حيز لمنطق و مبرر يبرر لمصر الحل العسكري بإعتباره البديل الوحيد المُتاح بعد إستنفاذ المسلك التفاوضي الدبلوماسي الذي كانت آخر جولاته الإجتماع التساعي بأديس أبابا و الذي وقعوا في ختامه على وثيقة تضمنت 5 بنود تؤسس لخارطة طريق جديدة بغيدة عن المسارات السابقة التي لم تُؤد لنتيجة و تعهدت الدول الثلاث في متنها بالتعاون وفقاً لما تضمنه إعلان مبادئ سد النهضة المُوقع بالخرطوم في مارس 2015، لكن وثيقة هذا الإجتماع التساعي لم تحسم الجدل و الخلاف بين مصر و إثيوبيا فيما يتعلق بإجراء دراسات فنية لتحديد تأثيرات السدّ السلبيّة على مصر أو الاتّفاق على آلية تخزين السدّ و تشغيله بدون التسبّب في ضرر بالغ لمصر، و المحصلة النهائية بعد كل ذلك أن أزمة سد النهضة الإثيوبي لا تعتبرها إثيوبيا و لا السودان أزمة بأي مقياس، فهي مازالت وستظل " أزمة " مصر وحدها للأسف، و عليها وحدها أيضاً أن تمارس حقها في الدفاع المشروع عن النفس لإحباط " جريمة " تقترفها إثيوبيا برضى السودان ضد مصر فهي "جريمة ضد الإنسانية "، و لكن و بفرض صواب الفرضيات المانعة لإستخدام مصر بديل الحل العسكري في ضوء الإصرار الإثيوبي مع المساندة السودانية في المضي قُدماً في إنجاز سد النهضة وفقاً للتصميم الهندسي الإثيوبي الذي تتحفظ مصر عليه، فإن المناخ السياسي السائد في منطقة القرن الأفريقي أصبح غير موات تماماً لمصر لتأييد إقليمي و دولي لمثل هذا البديل، فها نحن أمام مسرح سياسي إقليمي يتبدل لمصلحة إثيوبيا ففي 9 يوليو 2018 أعلنت كل من إرتريا و إثيوبيا رسمياً إنتهاء حالة الحرب بينهما بعد عقدين من العداء المُتواصل خلال الزيارة التاريخية لرئيس الوزراء الإثيوبي Abiy Ahmed لأسمرا في 8 يوليو 2018 و التي أعلن خلالها أيضاً عن تطبيع العلاقات الثنائية في مجالات عدة، كذلك قام الرئيس الصومالي بدعوة من الرئيس الإرتري بزيارة تاريخية لإرتريا في 28 يوليو 2018 فيما يُعد نقلة نوعية لعلاقة كانت بين خصمين تبادلا الإتهامات بدعم المعارضة لكنها الآن و بعد هذه الزيارة أصبحت بين شقيقين لتكتمل النسخة الجديدة للقرن الأفريقي نسخة بلا مواجهات مُسلحة و عنوانها التنمية والإستقرار، مما سيُغير من تحالفات الأمس التي كانت فيها مصر تملأ مكان إثيوبيا في علاقات إرتريا الخارجية و كانت الحركة المصرية الحرة في إرتريا مصدر تهديد قض مضاجع إثيوبيا، لكن اليوم و بعد إنتهاء حالة الحرب بين إثيوبيا و جارتها التي ظلت منذ قامت إثيوبيا بإحتلال مناطق أخرى و فرضت الإتحاد الفيدرالي على إرتريا عام 1925 بدعم بريطاني ثم ألحقتها بإثيوبيا رسمياً عام 1936 حتى إستقلال أرتريا عام 1994 و من ثم عادت إرتريا للنطاق الإيجابي في نظرية الأمن القومي الإثيوبي بعد أن وصل الأمر بالتنسيق المُتبادل في إطار علاقات إرترية / مصرية قوية أن راجت أخبار أشارت إليها صحيفة SUDAN TRIBUNE على

موقعها في 17 أبريل 2017 بالإحالة على منظمة عفار البحر الأحمر الديموقراطية RSADO المُعارضة لنظام الحكم القائم بإرتريا تفيد بأن حكومة أسمرا أعطت مصر الضوء الأخضر لبناء و الحصول على قاعدة عسكرية على الأراضي الأرترية في جزيرة (محلية) Nora أو Norah ثاني أكبر الجزر المسكونة بأرخبيل Dahlak و تبلغ مساحتها حوالي 105 كم مربع، و أشارت هذه المصادر إلى أن وفداً عسكرياً و أمنياً مصرياً قام بزيارة لأسمرا مطلع أبريل 2017 للإتفاق على تمركز عدد يتراوح ما بين 2000 إلى 3000 من عناصر البحرية المصرية بهذه القاعدة البحرية، كما تكررت إتهامات إثيوبيا لمصر و أرتريا بتهديد أمنها حتى أن الرئيس الأرتري في 26 مايو 2017 هون من شأن تقارير إعلامية تفيد بأن بلاده عمقت علاقاتها بمصر من أجل القيام بعمل تخريبي لسد النهضة الإثيوبي و تمررت إتهامات إثيوبية أخرى نفتها مصر تفيد بأن ثمة تحالف ثلاثي مُكون من مصر و جنوب السودان و أوغندا بهدف عمل تخريبي ضد سد النهضة و نشرت africanews في 16 أبريل 2017 أن المحكمة العليا بإثيوبيا أصدرت حكمها على مجموعة من المُتمردين المُنتمين لحركة بني شنقول " Benishangul Gumuz People's Liberation Movement " لقيامهم بعمل من شأنه إعاقة العمل بسد النهضة، و في 22 أبريل 2017 نشر نفس هذا الموقع أن جهات الأمن الإثيوبية ألقت القبض على 98 من الإرتريين بإعتبارهم عناصر مُناهضة للسلام .

إستطاعت إثيوبيا مد شبكة أمنها القومي في محيط دول الجوار و ربطتها بمصالح إقتصادية مُضطردة و قابلة للتحقيق في الأمد القصير، و من ثم فقد أمتدت الآن شبكة أمن إثيوبيا القومي من الصومال و جيبوتي و إرتريا و السودان ثم دعمتها بتحرك ديبلوماسي شمل كينيا و رواندا و بوروندي و أوغندا، بحيث لم يعد ممكنا – من الوجهتين النظرية و العملية – إمكانية مبادرة مصر بعمل عسكري ما ضد إثيوبيا و سد النهضة تحديداً .

نـتيـجـة :

تفاوض مصر مع إثيوبيا بشأن أزمة سد النهضة التي يدعم موقفها السودان عملية في غاية الصعوبة في ضوء العوامل العشرة المُشار إليها، كما أن التحرك الدبلوماسي المصري يكاد و أن يكون تحركاً محدود التأثير بالنظر للعوامل المُشار إليها و غيرها مما لا يمكن إيضاحه هنا، بالرغم من أنها ستؤثر في الأمن القومي المصري سلباً، إذ بسببها سيتناقص أمن مصر القومي تناقصاً تدريجياً – إن إكتمل سد النهضة وفقاً للرؤية الإثيوبية – و قد تجد هذه الأزمة سبيلاً لحل ما من خلال:

(1) . تدخل مفاجئ لقوة دولية كبرى في ظروف لاحقة و قبل إكتمال السد و هو ما أستبعده لكنه أمر ممكن خاصة إن كان ذلك التدخل في مقابل تنازلات مصرية في قضية أخرى؛

(2) . من خلال إجراء عسكري مصري مبرره المنطقي " الدفاع الشرعي عن النفس "، لكن و مع ذلك يظل كلا البديلين أيضاً رهناً بالتغلب على العوامل سابق الإشارة إليها أو على بعضها، ذلك أن تدخل القوى الدولية الكبرى أمر مُستبعد حدوثه حتى الآن، فالأزمة متواصلة منذ 7 سنوات و التدخل في بدايتها كان منطقياً و مناسباً أما و أن السد قد إكتمل ثلثيه على الأقل فلا منطق يدعم فرضية التدخل، لأن الواضح أن إضعاف مصر يمثل الآن فرصة بعد أن كان مطلباً يمكن قراءته في الخطوط الخفية لسياسات القوى الدولية الكبرى منذ إنتصار الجيش المصري في موقعة نصيبين 1839 إبان حكم محمد علي باشا و نجاحه في عبور خط بارليف في حرب 6 أكتوبر 1973 حتى يومنا هذا، فمن بين نتائج قوة مصر و تمددها خارج إقليمها بعد موقعة نصيبين مثلاً أنها نقلت ما يُعرف " بالمسألة الشرقية " إلى مستوى حرج لتأثيره على الصراع بين القوى الدولية و توازناتها وع لاقاتها بالدولة العثمانية آنئذ، و لذلك عُقد مؤتمر لندن 15 يوليو 1840 و تم تقزيم مصر، و بالتالي فقد ظل تقزيم مصر أي إضعافها و تركها طافية في بحر لجي لا هي غارقة و لا هي سابحة بقوة نحو وجهتها صوب مكانتها الجديرة بها، و هو ما يحدث حتى الآن، و بالتالي فإن نجدة أحدى هذه القوى الدولية أمر مُستبعد ما لم يكن هناك ثمن باهظ، فهذه القوى لا تحركها عواطف و إنما مصالح و في الغالب و لإن مصر أصبحت لا تملك غير سيادتها فالثمن قد يكون جزءاً من سيادتها، أما الإجراء العسكري فهو يعتمد عليى جاهزية متخذ القرار السياسي في مصر لتحمل تبعات هذا الإجراء العسكري، هذا بفرض أنه سيكون حاسماً أو أن متخذ القرار السياسي المصري لا يدرك تبعاته، بل إنه يدركها تمام الإدراك، و لذلك و في ضوء كل ما تقدم و بعد أن وصلت أزمة سد النهضة إلى مستوى الكارثة القومية لمصر، فلا مناص من أن تتعامل مصر مع "عدوها " الذي

يبغي دفعها و هي على حافة جرف هار لتهوي تعاملها مع قاتل يدعي أنه يقيم مشروعاً للتنمية في بلاده غير عابئ بما ستدفعه مصر من ثمن باهظ هو حياتها لا أقل .

مرة أخرى أكرر أن أزمة سد النهضة بالنسبة لمصر أزمة حياة أو موت أما بالنسبة لإثيوبيا فهي مسألة حياة أو حياة أفضل، و على مصر أن تناضل حتى تنأى عن خطر الفناء الذي بات من الواضح أنه أمر تتمناه القوى الدولية لمصر و آية ذلك عزوفها عن التدخل و هي المعروف عنها تدخلاتها في الأزمات التي تهدد مصالحها، و مصالحها مع إثيوبيا في هذه الأزمة، فعلى مصر ألا تتوقع منهم خيراً فهي معركة مصر، و ستبقى معركتها وحدها .

قال الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور :

إذا كنت ذا رأيٍ فكن ذا عزيمةٍ ... فإنَّ فساد الرأي أن تترددا

و لا تمهل الأعداء يوما بقدرةٍ ... و بادرهم إن يملكوا مثلها غدَا

الـــســفـيـر:

بـــلال الـمـصـري

سفير مصر السابق لدى أنجولا و ساوتومي و النيجر

القاهرة تحريراً في 5 يوليو 2018